

رسالة في جَمَلِكُ الْإِعْرَابِ

لِإِدْرَالِ دِينَ الْحَسَنِ بْنِ قَاسِمِ الْمُرَادِي
(٧٤٩ هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتورة سمير محمد ر خليفة

أستاذ مساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر - القاهرة



الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

حقوق الطبع محفوظة للمحققة



رسالة في
جَمَلِكُ الْإِسْلَامِ
لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ قَاسِمٍ الْمُرَادِي
(٧٤٩ هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتورة سمير محمد خليفة

أستاذ مساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر - القاهرة

الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

حقوق الطبع محفوظة للمحققة

مكتبة الجامعة الاردنية	
٢٠٧ طيات ٩٩٨٨	
رقم التسليم	٣٣٩٨٠٧
رقم التصنيف	

رقم الايداع ٨٧/٥٥٢٥



mohamed khatab

تقديم

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على
سيدنا محمد النبي العربي الذي اصطفاه الله
تعالى خاتما للنبيين ، وأوحى اليه ختام رسالات
الدين ، كتابا فصلت آياته « قرآنا عربيا لقوم
يعلمون » .

وبعد ، ففي مراجعتي لمخطوطات اللغة والنحو في خزانتي
دار الكتب ، ومكتبة الأزهر الشريف ، وقفت على مخطوط :
(جمل الاعراب) لابن أم قاسم المرادي في النحو . وحصلت
على مصورة منه ، وتبين لي أنها تقابل الباب الثاني من
كتاب : « مغنى اللبيب » لابن هشام . فبحثت عن نسخ أخرى
تعينني على التحقيق .

وكان الأستاذان * محققا كتاب (الجنى الدانى فى حروف
المعانى) قد ذكرا فى ترجمتهما للمرادى ومصنفاته فى مقدمة
كتهابهما أن « بروكلمان » فى كتابه « تاريخ الأدب العربى »
- النسخة الألمانية - أشار الى وجود نسختين من « جمل
الاعراب » للمرادى ، أحدهما فى ليدن ، والآخر فى برلين .

فكان أن بادرت فى طلب مصورة من النسختين ، من ليدن
وبرلين ، فتفضلت مكتبة جامعة ليدن بهولندا بإرسال مصورة
من المخطوط أعتمدت عليها فى المقابلة مع نسخة مكتبة الأزهر
الشريف .

وكنت حريصة على مقابلة نسخة مكتبة برلين مع
النسختين اللتين اعتمدت عليهما ، لولا أنها لم تصلنى بعد .

(*) الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل .

و « جمل الاعراب » للمرادى ، لم تستأثر على أى حال باختياري ، ولم تنفرد بخدمتي ، فمن قبلها طال عهدي بالدراسات النحوية فى : « الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه » ، ثم « الشواهد القرآنية فى معنى اللبيب لابن هشام » ، و « قضايا الاستشهاد بالحديث فى النحو وشواهد فى المعنى »

الى ما أقدمه فى هذه المرحلة مع « جمل الاعراب » للمرادى ، من دراسة لغوية قرآنية للمعوزتين ، وتحقيق مسألة (فوح الشذا بمسألة كذا) لابن هشام جمال الدين أبى محمد ، ودراسة فى « تفسير كلمات يحتاج اليها العرب » من كتاب الاعراب عن قواعد الاعراب ، لابن هشام ، وغيرها من البحوث

وأرجو أن أتابع بمشيئة الله وعونه ، المضى فى الدراسات اللغوية ، والمباحث النحوية استجابة لما أوقن أنه من عناصر أصالتي ، وفقهى للسان أمتى ولغة دينى .

ثم ان اتصالى بالمرادى لا يبدأ مع كتابه « جمل الاعراب » فمئذ عشر سنين صحبتة فى كتابه (الجنى الدانى فى حروف المعانى) الذى نشر فى دمشق سنة (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م) وقرر محققاه : (أن قراءة يسيرة فى كتاب « الجنى الدانى » رسمت لنا خطا جديدا فى تاريخ « معنى اللبيب » فقد ذكر « ابن هشام » أن كتابه فريد فى نوعه . . . فأوهم الدارسين أن كتابه نسيج وحده ، وفريد أصله وفرعه . .

ونحن اذا عارضنا الباب الأول من المعنى بما فى الجنى الدانى رأينا لقاء واضحا فى تقسيم معانى الأدوات والشواهد والمذاهب والتوجيهات النحوية ، والمعنوية والاستدراكات والتعقيبات ، وهذا اللقاء ليس قاصرا على المضمون وانما هو فى كثير من المواطن ظاهر فى العبارات

والجمل والمفردات الأمر الذي يدعو الى احتمال أن أحد المؤلفين قد نقل من الآخر ، أو أنهما نقلًا من مصدر واحد .

ولما تعذر علينا الوصول الى كتاب يثبت الاحتمال الثاني، رجعنا الى الاحتمال الأول ، وكادت دعوى ابن هشام تحملنا على الميل الى أن المرادى قد اعتمد في « الجنى » على ما جمعه ابن هشام في كتابه ، إلا أن منطق التاريخ لم يسمح بهذا ، وحملنا على الجزم بعكسه .

أقول نشر كتاب « الجنى الدانى للمرادى » مقسدا له بتوهم دعوى ابن هشام أن كتابه المغنى نسيج وحده ، أثناء اشتغالى بالشواهد القرآنية في كتاب مغنى اللبيب ، وكنت قد شارفت مرحلة إنجاز دراستى ، فتوقفت فترة أمعن النظر فى مقولة الجزم بأن ابن هشام فى دعواه التى توهم أن كتابه نسيج وحده ، إنما نقل من كتاب الجنى الدانى للمرادى ، على وجه الجزم .

ولم أكن لأتجاسر على الخوض فى مثل هذه الدعوى الخطيرة - المرسلة فى أقل من صفحة ، والتى غابت عن كل علماء العربية من عصر المرادى (٧٤٩ هـ) وابن هشام (٧٦١ هـ) - بالتعرض لها هامشيا فى دراستى لشواهد المغنى القرآنية ، فكان أن عرضت لها بالقدر الذى تحتاج اليه دراستى ، فلم أظمن بحال ما ، الى دعوى نقل المغنى من الجنى ، ولا جاز فى منطق أن تكون الفقرة التى احتج فيها المحققان للدعوى ، مدعاة لما يشكبه الاقتناع بها احتمالا ، فضلا عن القطع بها جزما (١).

(١) اقتصرت هنا على هذه الإشارة لايثارى أرجاء ذكر خلاصة مما وصلت اليه فى هذه القضية الى الخاتمة ، بعد تقديم نص « جمل الاعراب » للمرادى ودرسه ، والله المستعان .

وغير مجهول لدارسى العربية أن كتاب « مغنى اللبيب »
يقع فى قسمين :

القسم الأول : فى تفسير المفردات وذكر أحكامها ، عرفه
ابن هشام بقوله : وأعنى بالمفردات الحروف وما تضمن
معناها مرتبة على حروف المعجم ليسهل تناولها .

والقسم الثانى : فى تفسير الجملة أقسامها وأحكامها .
أو بعبارة موجزة ، قسم للحروف ، وقسم للجمل ،
والقسمان عنده متكاملان ، ومتكافئان من حيث الكم والكيف .

ورسالة « جمل الاعراب » للمرادى وثيقة الصلة بما
شغلنى سابقا من قضية المغنى والجنى ؛ لأنه اذا كان محققا
كتاب « الجنى الدانى » قد وضعاه تجاه كتاب « مغنى اللبيب » ،
فالأمر لا يتجاوز الباب الأول من المغنى .

وأما القسم الثانى الخاص بالجمال ، فيبدو بوضوح أنه
يوضع تجاه « جمل الاعراب » للمرادى فى دعوى أخذ ابن
هشام كتابه المغنى من المرادى .

وأحسبني اتجهت الى تحقيق (جمل الاعراب) للمرادى
ودراستها ، متأثرة بما سبق من تردى فى الاقتناع باحتمال
أخذ المغنى ، جملة من الجنى الدانى ، فضلا عن الجزم بهذا
الأخذ . فرجوت أن أقدم الى المشتغلين بهذه القضية فى
الدراسات التحوية المتخصصة وثيقة هامة لا غنى عن
الرجوع اليها والنظر فيها .

وعلى الله قصد السبيل .

مصر الجديدة فى :

١٤٠٧/١١/١٨ هـ

١٩٨٧/ ٧/١٤ م

د . سهير محمد خليفة

يتألف البحث - بعد المقدمة - من قسمين :
القسم الأول : الدراسة ، وتتضمن :

١ - المرادى :
تمهيد لعصره ، موجز حياته ، آثاره .

٢ - كتب الجمل :
(أ) قبل المرادى .

(ب) مقارنة بين جمل المرادى وجمل ابن هشام .
القسم الثانى : التحقيق « جمل الاعراب » ويتضمن :

- ١ - وصف النسخ .
- ٢ - منهج المرادى فى الجمل .
- ٣ - منهج التحقيق .
- ٤ - النص المحقق .

خاتمة :

الفهارس :

- ١ - الشواهد القرآنية .
- ٢ - الشواهد الشعرية .
- ٣ - أساليب عربية .
- ٤ - أعلام المتن .
- ٥ - فهرس موضوعى .

تمهيد لعصر المرادي :

كانت بغداد قلعة الحضارة الاسلامية ، ومنارة العلم والعلماء لزم من طویل ، ثم وصل اعصار التتار الذي اجتاح الشرق الاسيوى من نهر جيحون شرقا الى المحيط الهندي جنوبا ، ثم الى البحر المتوسط والمحيط الاطلنطي غربا .

فدمر معالم الحضارة الاسلامية : من مساجد ومكتبات ومدارس ومؤلفات وقضى على آلاف العلماء .

وكانت مصر في ذلك الوقت في دولة سلطان المماليك الترك الذين رابطوا في ارض الكنانة ، قلب العالم الاسلامي ، يعيئون الاجناد لمقاومة اعداء عاصمتهم الجديدة من صليبيين وتتار .

وبعد سقوط بغداد (٦٥٦هـ) وتساقط القلاع الاسلامية في المشرق ، وتصيدع حصون الاندلس في المغرب الاسلامي ، وافول حضارتها ، هاجر العلماء الى عاصمة الاسلام الجديدة ، ووقد اليها طلاب العلم من شتى الاقطار ، وانتقل النشاط العلمي والادبي الى مصر ، التي استطاعت ان تؤكد مكانتها في ذلك العصر ، ومكنت لمن نزلوا بها من علماء المشرق والمغرب من تحقيق وجودهم العلمي هناك .

والواقع ان الرحلة في طلب العلم قديمة قديم تاريخ الاسلام ، لكن الهجرة من حواضر العلم بالمغرب والمشرق اخذت وضعها جديدا غين الذي عرفه ماضي تاريخنا العلمي حين كان الواقدون طلاب علم ، يرحلون للقاء العلماء في الحواضر الاسلامية الكبرى ، ويعودون الى ديارهم بما حملوا من علم كثير .

فى العصر الوسيط كان المغرب الكبير ، قد صار دار علم للعربية والاسلام ، واخذ موضعه مع ديار العلم فى المشرق ، فلما تساقطت قلاع الاسلام تحت وطأة التتار والصليبيين ، وانطفأت مناراته ، كانت هجرة للاسلام : دينا وحضارة وعلماء الى منطقة الوسط ، هجرة نزوح واقامة لا على نية العودة الى ديارهم ولم تعد ديار اسلام ، وكثرة منهم كانوا علماء ، لا طلاب علم كسلفهم .

وكذلك أخذ النشاط العلمى فى مصر وما حولها اتجاهين فرضتهما الأوضاع الطارئة .

الاتجاه الأول : انقاذ تراث الأمة العلمى بعد الذى كان من تدمير وخراب ، وكانت نسخ العلماء من أمهات كتب العربية والاسلام ، أصولا موققة أمكن بها اخياء ما دمرته الأعاصير الهوج من كتب .

والاتجاه الثانى : وصل ما انقطع من الحياة العلمية ، حيث أتيح لمهاجرة العلماء شغل المناصب العلمية الكبرى من مدارس مصر والشام ، وفى القضاء ، ومجالس العلم . فأضافوا جديدا عمرت به الغصن المتأخرة .

فازدهرت الحركة العلمية والأدبية فى مصر ، ونشطت حركة التأليف فكثرت المؤلفات التى كانت حلقة الاتصال بين ماضى العلم وحاضره . ونافست الشام مصر - وكانتا مع النجاذ وحدة ستياضية وعلمية - فى الحركة العلمية ، فكثرة دور العلم والمساجد فى مصر والشام بعثت على التأليف فى مختلف العلوم العربية والاسلامية .

تبارى العلماء فيما بينهم فى التأليف وفى تراجم علماء العصر حتى قيل ان منهم من جاوزت مؤلفاته المئات كابى العباس ابن تيمية (٧٢٨هـ) ، والسراج ابن المقن (٨٠٤هـ)

الذى كان يؤلف فى كل فن ، فكان فريد دهره فى كثرة
التصانيف • وحسنها ، وبلغت تصانيفه قريبا من ثلاثمائة (١)
والعز ابن جماعة (ت ٨١١ هـ) والسيوطى (ت ٩١١ هـ) •

وابتكر علماء هذا العصر مؤلفات نحت منحى جديدا ،
كابن خلدون فى مقدمته ، والمقرئزى فى خططه ، وابن خلكان
فى وفيات الأعيان •

كما ابتكروا المؤلفات الجامعة لفنون الثقافات العربية
والاسلامية ، أريد بها تقديم خلاصات لكثير مما ضاع ، منها:
نهاية الأرب ، وصبح الأعشى للقلقشندي ، وقد يدخل فيها
معجما ياقوت للبلدان والأدباء •

وفى مجال علوم العربية ظهرت كتب متخصصة فى فروع
منها : لسان العرب لابن منظور فى اللغة ، والكافية الشافية
لابن الحاجب فى النحو والصرف وغيرها •

الى هذا العصر الزاخر بأنواع العلوم والفنون والآداب
ينتمى مؤلف (جمل الاعراب) : ابن أم قاسم المرادى •

(١) انظرها فى ذيل التذكرة لابن فهد (١٩٧ - ٢٠٢) •

المترادى (١):

بدر الدين ، الحسن ، بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادى
المراكشى الأصل ، المصرى المولد ، الأسفى الوطن لقبيلته
« مراد » النحوى ، اللغوى ، الفقيه ، المعروف بابن أم قاسم .
وهى جدته أم أبيه ، واسمها « زهراء » وقيل : أنها امرأة من
بيت السلطان تبنت المرادى ، فنسب إليها .

كان اماما فى العربية ، والقراءات ، أخذ عن علماء عصره
منهم :

١ - السراج الدمنهورى : عمر بن محمد بن علي ، سراج
الدين ، المصرى الشافعى الفقيه ، شيخ قراء زمانه ، ولد
بدمشقر بعد سنة (٦٨٩ هـ) وأقرأ القراءات بالخرميين
الشرقيين ، وتوفى سنة (٧٥٢ هـ) .

٢ - أبو زكرياء الغمارى : يحيى بن أبى بكر بن عبد الله
الثونى ، الصوفى (٦٤٣ هـ - ٧٢٤ هـ) .

٣ - شمس الدين ابن اللبان : محمد بن أحمد بن عبد
المؤمن الدمشقى ، من علماء العربية والتفسير ، ولد بدمشق ،
وتوفى بقصر سنة (٧٤٩ هـ) .

٤ - مجد الدين التسترى : اسماعيل بن محمد بن عبد الله
البنائكى ، برع فى القراءات والعربية والأصول .

(١) انظر ترجمة المترادى فى : الدرر الكامنة ٢ : ٣٢ ، بغية الوعاة
١ : ٢٠٨ حسن المحاضرة ١ : ٢٣٠ ، شذرات الذهب ٦ : ١٦٠ ، كشف
الظنون ٥٣ ، ٤٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٤٨ ، ١٠٣١ ، ١٧٧٤ .
طبقات القراء ١ : ٢٢٨ رقم ١٠٢٨ .

٥ - أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان
الغرناطي ، أثير الدين (٦٥٤ هـ - ٧٤٥ هـ) النحوي اللغوي
المفسر المقرئ المؤرخ الأديب ، تلقى العلم بالأندلس ، ثم رحل
إلى مصر فاستقر بها وأخذ عن علمائها . كما أخذ المرادي
عن أبي عبد الله الطنجي المالكي ، والشرف المغيلي المالكي
وغيرهما .

آثار المرادي :

ترك « المرادي » آثارا كثيرة في علوم الإسلام والعربية ،
لم يطبع منها سوى كتاب واحد وهو :

١ - الجنى الدانى فى حروف المعانى ، طبع طبعتان بتاريخ
١٩٧٣ ، ١٩٨٣ ، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ،
والأستاذ محمد نديم فاضل .

ومن تصانيفه التى لم تنشر بعد :

١ - « جمل الأعراب » ، وهو كتابنا هذا الذى ننشره .

٢ - « تفسير القرآن » ، وهو فى عشر مجلدات ، أتى فيه
بالفوائد الكثيرة (١) .

٣ - وكتاب فى « أعراب القرآن » (٢) .

٤ - شرح الاستعانة والبسطة .

(١) الدرر الكامنة ٢/٢٢ رقم (١٥٤٦) .

(٢) المرجع السابق .

٥ - شرح ألفية ابن مالك .

٦ - شرح التسهيل ، والتسهيل كتاب في النحو لابن مالك

وهو مطبوع .

٧ - شرح الجزولية ، والجزولية مقدمة مشهورة موجزة في النحو .

٨ - شرح الحاجبية في النحو ، والحاجبية مقدمة في النحو لجمال الدين ابن الحاجب عثمان بن عمر ، واسمها الكافية في النحو . عليها شروح كثيرة من أشهرها شرح الرضى ، وهو مطبوع ، وشرح الجامي وسماها « الفوائد الضيائية » وهو مطبوع بالعراق وشرح المزاوي .

٩ - شرح الفصول الخمسين لابن معطي .

١٠ - شرح المفصل ، والمفصل كتاب قسيم في النحو للزمخشري ، شرحه الكثير من العلماء ، ومن أشهر شراحه ابن يعيش وكتابه مطبوع في عشرة أجزاء . وشرحه المرادي أيضا .

١١ - شرح الحاجبية العروضية . والحاجبية قصيدة في علم العروض لابن الحاجب ذكرها بروكلمان باسم « المقصد الجليل » .

١٢ - منظومة في الحروف . جمع فيها معاني الحروف .

١٣ - شرح الواضحة .

- ١٤ - منظومة في الظاء والضاد .
- ١٥ - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمزة من الشاطبية ذكره بروكلمان ، وقال ابن حجر في الدرر: ذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح .
- ١٦ - كتاب سرور النفس . ذكره بروكلمان .
- ١٧ - كلا وبلى ، كراسة أقردها للحديث عن الأدوات .
- ١٨ - ثمانية أبيات من بحر الكامل عن فنون السيف التقليدية . وله شرح لابراهيم بن الحسن .
- ١٩ - منظومة في الذال المعجمة والذال المهملة ، ومعها شرح لجامد الحاج ابن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن المالكي البتوري الشيرسالي الحسني المولود (١٢٧١هـ ١٨٥٤ م) في الرباط (١) .

(١) انظر بروكلمان الملحق ١٦/٢ ، وفيه انظر فهرس الرباط رقم ٢٧٢ . وانظر مصنفاته في: الدرر الكامنة ٢ : ٢٢ رقم ١٤٥٦ ، البغية ١/٥١٧ ، تاريخ الأدب العربي بروكلمان ٢٢/٢ النسخة الألمانية ، غاية النهاية لابن الجزري ٢٢٧/١ وما بعدها .

كشف الظنون ١٢٦٩ ، ١٧٧٤ .

كتب الجمل في النحو قبل المرادى (١):

١ - الجمل في النحو ، للشيخ أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، النحوي المتوفى سنة ٣٣٩ هـ .

وهو كتاب نافع مفيد ، لولا طوله بكثرة الأمثلة ، قالوا : هو من الكتب المباركة ، لم يشتغل به أحد إلا انتفع به . وله شروح كثيرة .

٢ - كتاب الجمل في النحو أيضا للاديب الفاضل : حسين ابن أحمد المعروف بابن خالويه النحوي الهمداني المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .

٣ - الجمل في النحو للشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة ٤٧٤ هـ ، وهو مختصر يقال له الجرجانية أيضا . وله شروح كثيرة .

٤ - الجمل في النحو أيضا لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن هشام النحوي المتوفى سنة ٥٧٠ هـ .

مقارنة بين جمل المرادى

وجمل ابن هشام من « الباب الثاني فى معنى اللبيب »
تناول ابن قاسم فى رسالة (جمل الاعراب) قسمى الجمل
من جهة الاعراب :

الأول : الجمل التى لها محل من الاعراب وهى :

الخبرية ، والحالية ، والمحكية ، والمضاف اليها ، والمعلق
عنها ، والتابعة لما هو معرب ، وجواب شرط جازم
وهى عند ابن هشام :

الواقعة خبر ، والواقعة حالا والواقعة مفعولا ، والمضاف
اليها ، والواقعة بعد الفاء أو اذا جوابا لشرط جازم ،
والتابعة لمفرد ، والتابعة لجملة لها محل من الاعراب .

اتفقا فى : الخبرية ، والحالية ، والمضاف اليها ،
والواقعة جوابا لشرط جازم .

واختلفا فى : الجملة المحكية حيث خصص لها المرادى
جملة مستقلة لها محل من الاعراب . وجعلها ابن هشام
ضمن الجملة الواقعة مفعولا ومحلها النصب .

كما خصص المرادى الجملة الخامسة من الجمل التى لها
محل من الاعراب للجملة المعلق عنها .

وجعل ابن هشام أيضا ضمن الجملة الواقعة مفعولا
ومحلها النصب .

وجعل المرادى الجملة التابعة لما هو معرب ، تكون تابعة
لمفرد ، ولجملة على حين خصص ابن هشام لكل نوع جملة .

وفيما يلي عرض موجز لهذه الفروق ، وسيأتى تفصيله
بمزيد بيان مع متن الجمل .

الجملة الخبرية :

ذكر ابن هشام الخلاف بين النحاة فى الجملة الانشائية :
هل يجوز أن تقع خبراً أو لا يجوز فى نحو : « زيد اضربه ،
وعمرو هل جاءك ؟ » وهو يرى جواز وقوعها خبراً ، وهو
الصحيح عنده (١) .

أما المرادى فلم يذكر هذا الخلاف :

الجملة الثانية :- الجملة الخالية :

مثل لها المرادى بمثال واحد ، وعلق عليه بقوله : (وكذلك
ما أشبه ذلك من الجمل الواقعة بعد معرفة) .

وأما ابن هشام فاستشهد بأربع آيات من القرآن الكريم ،
وبحديث نبوى ، ثم بشاهدين من الشعر ، على هذا النسق فى
إيرادها .

ثم ذكر المرادى الجملة الواقعة بعد النكرة ، ثم الواقعة
بعد المعرف :- أَل الجنسِية ، ولها وجهان :

(١) معنى اللبيب ٤١٠/٢ .

أن تكون صفة نظرا الى المعنى ، أو تكون حالا نظرا الى اللفظ : لأنه معرف بال ، وهو الاظهر عنده .

وأما ابن هشام فقد أفرد لهذه المسألة مبحثا بعنوان :

(حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات) . وشرحها شرحا مستوفيا للقول المشهور عند النحاة : (يقول العربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال) .

وتفصيلها عنده أن يقال : (الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها ، ان كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها ، أو بمعرفة محضة فهي حال اغتها ، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما ، وكل ذلك بشرط وجود المقتضى ، وانتفاء المانع) (٢) .

ونذكر المرادى الجملة الواقعة بعد (منذ ومنذ) بعد الجملة الحالية ، وهي مما اختلف فيها النحاة :

فالسيرافي على أنها في موضع نصب على الحالية .

والجمهور على أنها لا موضع لها من الاعراب .

ولم يفصح المرادى عن رأيه ، وايرادها هكذا ملحقة بالجملة الحالية يمكن أن يستتقنا منه أنه يذهب مذهب السيرافي .

خلاف لابن هشام فانه ذكرها بعد الجملة الاستئنافية ،

وقال : بمن الجمل ما جرى فيه خلاف ، هل هو مستأنف أم لا ؟
وله أمثلة : الثاني منها : مذ ومند وما بعدهما ، فذكر رأى
السيرافى على أنها فى موضع نصب على الحال ، ورده
يقوله : (وليس بشيء لعدم الرابط ، وقال الجمهور : مستأنفة ،
جوابا لسؤال تقديره عند من قدر « مذ » مبتدأ : ما أفد ذلك ؟
وعند من قدرها خبرها : ما بينك وبين لقائه ؟)

وكذا الجملة الواقعة فى الاستثناء بالفعل ، فذكرها
المرادى بعد الجملة الحالية ، وذكر فيها الرايين السابق
ذكرهما فى الجملة الواقعة بعد مذ ومند ، أى : النصب على
الحالية ، أو الاستئنافية .

وثابت هشام ذكرها بعد الجملة الاستئنافية ، وذكر رأى
السيرافى على أنها حال إذ المغنى فى : قام القوم خلا زيدا :
قام القوم خالين عن زيد ، وأجوز الاستئناف وأوجبه ابن
عصفور . . .

وأجوز ابن هشام أن تكون جملة بالاستثناء صفة قال :
(فان قلت : جاءنى رجال ليسوا زيدا ، فالجملة صفة ،
ولا يمتنع عندي أن يقال : « جاءونى ليسوا زيدا » على
الحال) (١) .

الجملة الثالثة : الجملة التحكية بالقول :

هكذا سماها المرادى وذكر لها حالتين :

الأولى : أن يكون القول غير مصوغ للمفعول ، فحينئذ تكون الجملة في محل نصب باتفاق .

الثانية : أن تكون مصوغة للمفعول ، وفي هذا خلاف بين النحاة :

إما أن تكون تفسيرية فلا موضع لها .

وذهب الكوفيون إلى أنها في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله ، فهي على هذا في موضع رفع .

وقيل : الجملة في محل نصب ، كما في قوله تعالى : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات) .

وأما ابن هشام فالجملة الثالثة عندنا هي الواقعة بمفعول لا ومحلها النصب ، قال : الجملة تقع بمفعول في ثلاثين باباً .

الأول : باب الحكاية بالقول أو ما مرادفها .

الثاني : باب ظن وأعلم .

الثالث : باب التعليق .

والجملة الرابعة هي الجملة المضاف إليها ، ومحلها الجر .

لأن أعزاب المضاف إليه الجر وقسمها المرادى قسمين .

قسم متفق عليه ، وقسم مختلف فيه .

فالمتفق على أنها في موضع جر :

الجملة المضاف إليها أسماء الزمان غير الشرطية ، نحو :
حين ويوم وليلة .

واحترز بغير الشرطية من « اذا » ؛ لأن في الجملة بعدها
خلافا .

والمختلف فيه : الجملة الواقعة بعد « اذا » ، وبعد آية
بمعنى علامة .

والجملة الواقعة بعد « ذى » في قولهم : « اذهب بذى
تسلم » .

والجملة الواقعة بعد « لما » .

وأما ابن هشام فقال : في الجملة الرابعة وهي الجملة
المضاف إليها (ولا يضاف إلى الجملة الثمانية) .

أحدها : أسماء الزمان ، ظروفًا كانت أو أسماء .

ومن أسماء الزمان ثلاثة اضافتها إلى الجملة واجبة :
(اذ) باتفاق ، (وإذا) عند الجمهور ، (لما) عند من
قال باسميتها . . .

الثاني : (حيث) ، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ،
واضافتها إلى الجملة لازمة ، ولا يشترط لذلك كونها ظرفًا .

الثالث : آية بمعنى علامة ، فإنها تضاف جوازًا إلى
الجملة الفعلية المتصرف فعلها ، مثبتًا ، أو منفيًا ب : ما . .
وهذا قول سيبويه ، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى
المفرد . . .

الرابع : (ذو) في قولهم : « اذهب بذى تسلم » والباء

فى ذلك ظرفية ، و « الذى » صفة لزمان مصنف ، ثم قال
الاكثرون : هى بمعنى صاحب ، فالموصوف نكرة ، أى : اذهب
فى وقت صاحب سلامة ، أى : فى وقت هو مظنة السلامة ،
وقيل : بمعنى الذى ، فالموصوف معرفة ، والجملة صلة
فلا محل لها ، والأصل : اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه .

الخامس والسادس : لدن وريث ، فانهما يضافان جوارا
الى الجملة الفعلية التى فعلها متصرف ، ويشترط كونه مثبتا
بخلافه مع آية . . .

السابع والثامن : قول وقائل

وقد أغفل المرادى فى الجملة الرابعة ذكر بعض كلمات
تضاف الى الجملة كـ : حيث ، ولدن ، وريث ، وقول وقائل .

واستشهد المرادى للجملة الرابعة بثلاثة أبيات من الشعر ،
فى مقابل خمسين آيات من القرآن - وعشرة شواهد من الشعر -
استشهد بها ابن هشام .

والجملة الخامسة عند المرادى هى : الجملة المعلق عنها العامل
وهى فى محل نصب ، وقد ذكرها ابن هشام مع الجملة
الثالثة الواقعة مفعولا .

وأما الخامسة عند ابن هشام فهى الواقعة بعد اللقاء أو
إذا جوابا لشرط جازم ، فمحلها الجزم ،

وقد عدّها المرادى الجملة السابعة من الجمل التى لها
محل .

الجملة السادسة عند المرادى هي التابعة :

وحكمها في الأعراب حكم المتبوع ، ان كان مغرب اللفظ
أو المحل فلها محل من الأعراب ، وإلا فلا محل لها .

وهي أقسام : منها الوصفية ، ومنها المعطوفة ، ومنها
الجملة المؤكدة ولا تكون إلا في التوكيد اللفظي ، ومنها
الواقعة بدلا . . . ولا تقع الجملة عطف بيان . . .

وأما الجملة السادسة عند ابن هشام فهي التابعة لمفرد ،
وهي ثلاثة أنواع :

أحدها : المنعوت بها ، والثاني : المعطوفة بالحيرف ،
والثالث : المبدلة .

والجملة السابعة عند ابن هشام هي التابعة لجملة لها
محل ، والواقع ذلك في : بتأنيب النفس ، والبدل بوجه خاص .

وقد جمع المرادى الجملتين في جملة واحدة هي السادسة
عنده .

الجملة السابعة عند المرادى : هي الواقعة جوابا بشرط
جاءتم ، أو لنسب ، ذكرها .

وبعد أن قرغ ابن هشام من بيان الجمل التي لها محل من
الأعراب ، ذيل بها بحث الباب بشذوذه فقال فيه : . . .

(هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في
سبع جار على ما قرروا ، والحق أنها تسع ، والذي أهملوه :

الجملة المستثناة، والجملة المسند اليها .

أما الأول فنحو : (لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله) (١) .

قال ابن خروف : (من) : مبتدأ ، و (يعذبه الله) : الخبر ، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المقطع .

وقال الفراء في قراءة بعضهم : (فشربوا منه إلا قليل منهم) (٢) .

ان « قليل » مبتدأ ، حذف خبره أي : لم يشربوا ، وقال جماعة بـ (لا امرأتك) (٣) بالرفع : أنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر .

وأما الثانية فنحو : (سواء عليهم أنذرتهم) (٤) الآية إذا أعرب « سواء » خبراً ، و (أنذرتهم) مبتدأ ، ونحو « تسمع بالمعدي خير من أن تراه » إذا لم تقدر الأصل : أن تسمع ، بل يقدر « تسمع » قائماً مقام السماع . (٥)

وأما المرادى فلم يثنه على هاتين الجملتين اللتين ذكرهما ابن هشام والذي قرر بأن النخاة أهملوها .

(١) الغاشية ٢٢ انظر اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢١٥/٥ .

(٢) البقرة ٢٤٩ .

(٣) هود ٨١ .

(٤) البقرة من آية ٦ .

(٥) المئين ٢/٤٢٧ .

الثاني : الجمل التي لا محل لها من الاعراب :

وهي تسع عند المرادى :

الابتدائية ، والصلة ، والاعتراضية ، والتفسيرية ،
وجواب القسم ، والواقعة بعد أدوات التحضيض ، والواقعة
بعد أدوات التعليق غير العاملة ، والواقعة جوابا لها ،
والتابعة لما لا موضع لها .

وعند ابن هشام :

الابتدائية أو الاستئنافية ، والمعتضية بين شيئين ،
والتفسيرية والمجاب بها القسم ، والواقعة جوابا لشرط غير
جازم ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا ، وجملة الصلة ،
والتابعة لما لا محل له من الاعراب .

والجمل الابتدائية :
الجملة الابتدائية : هي التي تبدأ بها الكلام ، ولا محل لها من الاعراب ،
وهي تسع : مبتدأة ، صلة ، جواب قسم ، واقعة بعد أدوات التحضيض ،
واقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة ، واقعة جوابا لها ،
واقعة بعد أداة الشرط غير جازمة ، واقعة بعد أداة الشرط جازمة ،
واقعة بعد أداة النداء ، واقعة بعد أداة الاستدعاء ، واقعة بعد أداة الاستدعاء

هكذا سماها المرادى ، ورجع ابن هشام تسميتها
بالمستأنفة ، وعلل لذلك بأن الجمل الابتدائية تطلق أيضا على
الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل .

قسم المرادى الجملة الابتدائية ثلاثة أقسام :

مبتدأة لفظا ، نحو « زيد قائم » .

ومبتدأة نية ، نحو « راكبا جاء زيد » ؛ لأن الجملة في نية
التقديم ، والحال في نية التأخير .

ومبتدأة حكما ، وهي الواقعة بعد أدوات الابتداء .

وأما ابن هشام فقسمها نوعين :

الأول : الجملة المفتحة بها النطق ، كقولك ابتداء « زيد قائم » ومثله الجمل المفتحة بها السور .

الثاني : الجملة المنقطعة عما قبلها ، نحو : « مات فلان ، رحمه الله » وقوله تعالى : (قل سأتلو عليكم منه ذكرا ، انا مكنا له في الأرض) .

ومنه جملة العامل الملقى لتأخره ، نحو : « زيد قائم أظن » .

وعقب ابن هشام الجملة الاستثنائية بعدة تنبيهات :

الأول : من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة . . .

ونذكر لها خمسة أمثلة استشهد عليها بالقرآن ، أو بالقرآن والشعر . . .

التنبيه الثاني : أن اللفظ قد يحتمل الاستئناف وغيره ، وهو نوعان : -

أحدهما : ما إذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو « زيد » من قولك : « نعم الرجل زيد » . . .

الثاني : ما لا يحتاج فيه الى ذلك لتكون جملة تامة ، وذلك كثير جدا . . .

التنبيه الثالث : من الجمل ما جرى فيه خلاف ، هل هو مستأنف أم لا ؟ وله أمثلة . . .

أحدها : « أقوم » من نحو قولك : « ان قام زيد أقوم » ،

وذلك لأن المبرد يرى أنه على اضطرار القاء « وسنبويه » يرى أنه مؤخر من تقديم ، وأن الأصل : « أقوم ان قام زيد » وأن جواب الشرط محذوف ، ويؤيدة التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا

القائى : مذ ومتى وما بعدهما

الثالث : جملة أفعال الاستثناء ، ليس ولا يكون وتخلأ وعذا وحاشا

الرابع : الجملة بعد « حتى »

استشهد المرادى للجملة الابتدائية بيت من الشعر ، ثم شاهد قرأى .

وأما ابن هشام فقد استشهد بسبع شواهد من القرآن ، وشاهد من الشعر .

لم يذكر المرادى خلاف النحاة إلا في الجملة الواقعة بعد « حتى » هل لها موضع من الاعراب أو لا ؟

على حين فصل ابن هشام ذلك كما بينا

كما ذكر المرادى في القسم الثالث من أقسام الجملة الابتدائية : المبتدأة حكما ، وهى الواقعة بعد أدوات الابتداء :

« ان » اذا كفت بـ « ما » ، و (اذا) الفجائية ، و (هل) و (بل) ، و (لكن) ، و (إلا) الاستفتاحية ، و (أما) إختها ، و (ما) النافية غير الجازية .

ولم يعرض ابن هشام لهذه الأدوات مع الجملة الاستئنافية

وَأَكْتَفَى الْمُرَادَى بِذِكْرِ (بَيْنَا وَبَيْنَمَا) مَعَ أَذْوَائِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهَا مُسْتَأْنَفَةٌ ، لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهَا فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوَةِ ، شَرْحِنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ مَفْصِلًا

وَكَذَا لَمْ يَعْرِضْ أَبُو هِشَامٍ لِهَذَا الْخِلَافِ بَيْنَ النَّحْوَةِ .

الجملة الثانية عند المرادى :

جملة الصلة ،

قسمها قسمين :

صلة مؤصول ابتدائية ، وصلة مؤصول بحرفية ، ومثل لهما .

وجملة الصلة عند ابن هشام هي الجملة السادسة ، قال :
الواقعة صلة لاسم أو حرف .

فالأول نحو : جاء الذى قام أبوه ، فـ (الذى) فى موضع رفع ، والصلة لا محل لها ، وبلغت عن بعضهم أنه كان يلحق أصحابه أن يقولوا : ان المؤصول وصلته فى موضع كذا ، محتجا بأنهما ككلمة واحدة . والخق كما قدّمنا لك بدليل ظهور الإعراب فى نفس المؤصول فى نحو : « ليقم أيهم فى الدار » و « لألزم أيهم عندك » و « امرر بأيهم هى أفضل » وفى التنزيل : (ربنا أرننا الذين أضلانا) وقرىء (أيهم أشد) بالنصب

والثانى نحو : « أعجبنى أن ما قمت » إذا ما قلنا بحرفية « ما » المصدرية وفى هذا النوع يقال : المؤصول وصلته فى

موضع كذا : لأن الوصول حرف فلا اعراب له لا لفظا
ولا محلا

استشهد المرادى لهذه الجملة بالأمثلة .

وأما ابن هشام فاستشهد لها بثلاثة شواهد من القرآن ،
وأربعة أبيات من الشعر .

الجملة الثالثة عند المرادى : الاعتراضية . .

نقل المرادى تعريف ابن مالك وغيره لها ، واستشهد لها
بأيتين من القرآن ، وببيت من الشعر .

ثم افراق بين الجملة الاعتراضية والحالية ، واستدل ببيت
من الشعر .

وعرفها ابن هشام بقوله : المعترضة بين شيئين لإفادة
الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا ، وقد وقعت فى مواضع :

١- ما يحدثنا بين الفعل ومرفوعة . . .

٢- الثانى : بين الفعل ومفعوله . .

٣- الثالث : بين المبتدأ والخبر ، والمثله الاعتراض بجملة
الفعل المنفى

الرابع : بين ما أصله المبتدأ والخبر .

الخامس : بين الشرط وجوابه .

السادس : بين القسم وجوابه .

- السابع : بين الموصوف وصفته .
 - الثامن : بين الموصول وصلته . .
 - التاسع : بين أجزاء الصلة . . .
 - العاشر : بين المتضايقين . . .
 - الحادي عشر : بين الجار والمجرور . . .
 - الثاني عشر : بين الحرف الناسخ وما دخل عليه . .
 - الثالث عشر : بين الحرف وتوكيده . . .
 - الرابع عشر : بين حرف التنفيس والفعل . . .
 - الخامس عشر : بين قد والفعل . . .
 - السادس عشر : بين حرف النفي ومنفيه . .
 - السابع عشر : بين جملتين مستقلتين . . .
- استشهد ابن هشام للجملة الاعتراضية بخمس عشرة آية من القرآن ، وبحديثين شريفيين ، وبخمس وعشرين بيتاً من الشعر . . .
- ثم أعقب ابن هشام الجملة الاعتراضية بمسألة قال فيها :
(كثيراً ما تشبه المعترضة بالحالية ، ويميزها منها أمور :
أحداها : أن تكون غير خبرية كالأمرية . . والدعائية ،
والقسمية ، والتنزيهية ، والاستفهامية . .
- الثاني : أنه يجوز تصديرها ، بدليل استقبال بالتنفيس
ولن والشرط . .
- الثالث : أنه يجوز اقترانها بالفاء . . .

الرابع : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع
المثبت ..

وقد استشهد ابن هشام للفرق بين الاعتراضية والحالية
بكثير من القرآن والشعر ..

الجملة الرابعة عند المرادى : التفسيرية :

عرفها بقوله : الكاشفة لحقيقة ما يليه مما يفتقر الى ذلك .

والجملة التفسيرية هي الثالثة من الجمل التي لا محل لها
من الاعراب عند ابن هشام وكان أكثر دقة في تعريفه من
المرادى حيث قال :

(هي الفصلة الكاشفة لحقيقة ما يليه) .

وعمل لهذا التفتت بقوله (الفصلة) قائلًا : (احترزت به
عن الجملة المفسرة لضمير الشأن ، فانها كاشفة لحقيقة
المعنى المراد به ، ولها موضع بالاجماع ؛ لأنها خبر في الحال
أو في الأصل ..

وعن الجملة المفسرة في باب « الاشتغال » في نحو « زيدا
ضربتني » فقد قيل : انها تكون ذات محل ، وهذا القيد أهملوه
ولا بد منه) .

ويذكر المرادى أن الجملة التفسيرية تفسر الجملة كثيرا ،
وقد تفسر المفرد ، واستشهد على ذلك بشاهدين من القرآن
الكريم .

وأما ابن هشام فذكر خمسة أمثلة توضح الجملة

التفسيرية ، واستشهد على جميعها بالقرآن الكريم ، ثم ثلاثة أمثلة فيها خلاف بين النحاة .

وأعقب ذلك تنبيها ذكر فيه أن المفسرة على ثلاثة أقسام :

مجردة من حرف التفسير كالأمثلة الخمسة التي ذكرها واستشهد عليها بالقرآن . .

ومقرونة بأى كقول الشاعر :

ترميننى بالطرف أى أنت مذهب

وتقليننى لـكن اياك لا أقلى

ومقرونة بأن واستشهد لها بشاهد من القرآن . . .

ونذكر المرادى مذهب أبى على الشلوبين : الذى خالف به جمهور النحاة وهو : أن الجملة التفسيرية تغلى حشيب ما تفسره ، فان كان له محل من الاعراب ، كان لها محل من الاعراب . والا فلا ولم يفصح عن رأيه فى هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر زعم « أبى على » على أحد أقواله ، وتقده بقوله : (وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع الأبيان والبذل جملة . . .)

وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح مفسرة وان حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان ، واختلف فى المبتذل منه (١) .

(١) سنبين هذا الرأى بمزيد تفصيل فى موضعه من الحواشى .
جمل الاعراب

الجملة الخامسة عند المرادى : هي الواقعة جواب القسم :

ومثل لها بآيتى العصر ١ ، ٢ ، وعلل لكونها لا موضع لها من الاعراب : بأنها فى محل لا يحله المفرد . وذكر اعتراضا : بأن الجملة القسمية قد وقعت خبرا للمبتدأ فى قوله تعالى : (والذين جاهدوا فىنا لنهدينهم سبلنا) .

وأجاب بأن الذى وقع موقع الخبر هو مجموع الجملتين ، جملة القسم وجملة الجواب ، فمجموعهما فى موضع رفع لا جوابية وحدها .

وأما ابن هشام ، فذكر الجملة المجاب بها القسم رابعة الجمل التى لا محل لها من الاعراب ، واستشهد لها بأربع آيات من القرآن .

ثم ذكر آية (٧١ من سورة مؤيم) وهى مما تحتمل جواب القسم .

وأعقب ذلك تنبيه بين فيه بعض أمثلة من جواب القسم قد يخفى على البعض .

وذيل ذلك بمسألة : وهى قول ثعلب : لا تقع جملة القسم خبرا . . . ورده فيها . . .

الجملة السادسة : الواقعة بعد أدوات التحضيض : هلا ، وألا ، ولولا ، ولوما .

الجملة السابعة عنده الواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة ، وهى الواقعة بعد « لولا » التى هى لامتناع الشئ لوجود غيره ، وبعد « لو » الامتناعية ، وبعد « لما » التى هى

حرف وجوب لوجوب على مذهب سيبويه ، فهذه لا محل لها
اذ لا عمل لهذه الاحرف .

والجملة الثامنة هي : الواقعة جوابا لأدوات التعليق
غير العاملة ، وجواب اذا الشرطية ، والجملة الواقعة جوابا
لـ : حيث ، لا محل لها لأنها لا تجزم الا مع « ما »

هذه الجمل الثلاث التي أفرد المرادى لكل منها جملة من
الجمل التي لا محل لها من الاعراب ، جمعتها ابن هشام
وغيره من النحاة في جملة واحدة ، وهي الواقعة جوابا
لشروط غير جازم مطلقا ، أو جازم ولم يقترن بالفاء
ولا باذا

فالأول : جواب لو ولولا ولما وكيف . .

والثاني : نحو « ان تقم أقم » و « ان قمت قمت » . .

أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني فلأن
المحكوم لموضع الجزم الفعل لا الجملة بأسرها

الجملة التاسعة عنده : التابعة لما لا موضع له

فقد تكون توكيدا لما لا موضع له وقد تكون معطوفة
على ما لا موضع له ، ولا يتأتى ذلك في النعت ؛ لأن الجملة
الوصفية لها موضع من الاعراب ولا تكون الجملة
عطف بيان

وهذه الجملة هي السابعة عند ابن هشام ومثل لها

بـ (قام زيد ولم يقم عمرو) اذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال

وبعد ، فمع افراد المرادى لجمل الاعراب برسالة مستقلة نراه فيها يغلب عليه الايجاز وقلة الشواهد ، وقد يكتفى بمثال واحد .

على حين يتبسط ابن هشام في عرض جملة وبيانها رغم كونها مبحثا من كتاب المغنى ، وليست رسالة مفردة كجمل المرادى

يورد المذاهب في نوع من الجمل ولا يفصح عن مذهبه ، خلافا لابن هشام الذى يورد الخلاف ويصرح برأيه ، ويرد القول أو الأقوال الأخرى . . .

نرى أن ابن هشام أكثر دقة من المرادى في وضع ضوابط للجمل كما وضحنا في الجملة التفسيرية ، ونص على أن ما وضعه من قيد أهمله النجاة ، ولا بد منه . .

أكثر ابن هشام من ذكر التنبيهات التى هى سمة من سمات كتابه المغنى ليلفت الى أهمية ما تتضمنه هذه التنبيهات . . .

استشهد المرادى بتسعة عشر شاهدا من القرآن الكريم للجمل بقسميها في مقابل مائة شاهد تقريبا استشهد بها ابن هشام .

كما استشهد المرادى بعشرة أبيات من الشعر ، في مقابل ستين بيتا تقريبا استشهد بها ابن هشام .

ولم يستشهد المرادى بأحاديث نبوية ، على حين استشهد
ابن هشام بحديثين : أحدهما للتنظير به على تخريج بيت من
الشعر للجملة الاعتراضية (١) .

والثاني : للجملة الثانية من الجمل التي لها محصل من
الاعراب ، وهي الجملة الحالية (٢) .

أغفل المرادى ذكر بعض كلمات مما تضاف الى الجمل ،
على حين ذكرها واستشهد لها ابن هشام . . وسيأتى تفصيل
ذلك مع النص المحقق .

(١) انظر مغنى اللبيب ٢٩٤/٢

(٢) مغنى اللبيب ٤١١/٢ .

١ - وصف النسخ :

متن رسالة (جمل الاعراب) محقق من نسختين خطيتين
أقدمهما هنا على ترتيب مستوَاهما العلمى :

الأولى : نسخة خطية من ليدن بهولندا . .

الثانية : نسخة من مكتبة الأزهر الشريف . .

الأصل المخطوط فى خزانة ليدن برقم (LB.68, CCA 215, H 1114)
ذبه عليها بروكلمان « النسخة الألمانية » رقم (٢١٥) ،

استنسخت منها مصورة «ميكرو فيلم» هى التى اعتمدتها
أصلا ؛ لأنها تحمل من معالذ التوثيق : تاريخ النسخ ، واسم
الناسخ ، على حين خلت نسخة الأزهر عن التاريخ واسم
الناسخ ، وليس عليها سوى توقيع : (دخلت فى نوبة ٠٠٠) .

تقع نسخة ليدن ورمزنا لها « ل » فى ست صفحات ، بخط
دقيق جدا . ولا نملك فحص الخط ، وقياس المخطوط ،
ووصف المداد ، والذى بين أيدينا منها مصورة . .

وأما الصورة فقياسها ٢١ سم × ١٥ سم ، ومساحة
المتن فيها : ١٨ سم × ١٠ سم .

خطها دقيق جدا ، وهوامشها ضيقة . . فى الصفحة
أربعة وثلاثون سطرا ومتوسط كلماتها أربع عشرة كلمة فى
السطر . .

النسخة غير مرقمة ولكنها مذيبة برقاص . . وهى تخلو
من المحواش والتعليقات .

بالغة الاتقان والضبط ، بحيث لم يكن الناسخ في حاجة إلى الحق إلا في موضع واحد نبهنا عليه في موضعه .

والمتن يأتي مضبوطاً في الصفحات ، ولا يبدأ فقرة من أول السطر ، والجمل تكتب بمداد آخر .

يستهل المتن بعد البسملة بقوله :

(قال الشيخ الامام العالم الميرزا النجاشي « بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي » تغمده الله برحمته ، وأسكنه فسيح جنته . . .

سألت - وفقك الله تعالى - عن بيان الجمل التي لها محل من الاعراب . فاعلم أن أصل الجملة ألا يكون لها محل من الاعراب . . .)

ثم تلوها الأسئلة والاجابة على ما سيأتي بيانه في منهج المراد في الجمل .

وجاء في آخر الرسالة :

(تم كتاب « جمل الاعراب » للشيخ الامام العالم العلامة « بدر الدين حسن الشهير بابن أم قاسم المرادي » تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه فسيح جنته على يد الفقير المنعم في العجز والتقصير : « محمد الغمري » الشافعي مذهباً ، الأشعري عقيدة ، صباح يوم الاثنين سادس صفر من شهور سنة ١٤١٤ هجرية وذلك يوم دخول الحج المغتربين بمصر بحرسها الله تعالى ، والحمد لله وحده . . .)

وكتبت هذه الفقرة على الطريقة القديمة في هيئة المثلث .

اعتمدت هذه النسخة أصلاً للمتن لما تحمل على الاطمئنان

لسلامة المتن ، وضبطها ، مما لا يكون الناسخ : الا عالما . .
وهو يكثر الضبط بالشكل بغاية الاتقان . . كما جاءت
الشواهد فيها منسقة . .

النسخة الثانية : نسخة مكتبة الأزهر ورمزنا لها « ز »
بطاقتها في فهرس خزانة الأزهر : رقم (١٧٩٠ نحو) ضمن
مجموعة ليس لها اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ من ورقة ٨٦
الى ٩٣ ، وهي نسخة وحيدة بالمكتبة .

وتتضم المجموعة : شرحا لكتاب « الاعراب عن قواعد
الاعراب لابن هشام » للشيخ خالد الأزهرى .

وشرحاً لأرجوزة العقود في علم المقود ، نظم الأرجوزة
للإمام العالم شمس الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الله
الموصلى .

وشرحاً لكتاب الأزهرية في علم العربية للشيخ الإمام خالد
بن عبد الله الأزهرى .

ورسالة في الحاصل بالمصدر .

واخط مخطوطة الأزهر بين النسخ والكوفى ، وتقع في
ثلاث عشرة صفحة ، الترقيم فيها حديث تابع للمجموع من
صفحة ٨٦ الى ٩٤ . وهي مبدلة برقاص .

تخلو النسخة من علامات التوثيق ، فليس عليها اسم
الناسخ ولا تاريخ النسخ ، ولكن عليها توقيع : (دخلت في
نوبة الفقير أحمد السبرطلى ١٢٦٨ هـ) .

وعلى الصفحة الأولى توقيع « كامل محمود الخصرى » .

وكتب على الغلاف (هذه رسالة فى الجمل لابن أم قاسم
فى النحو)

وعلى صفحة الغلاف أيضا كتب دعاء لابن مسعود رضى
الله عنه يدعو الله فى يوم عرفة .

• قياس الصورة ٢١ سم × ١٦ سم .

• ومساحة المتن فيها ١٥ × ١٠ سم .

وعدد سطورها ثلاثة وعشرون سطرا ، وفى السطر عشر
كلمات تقريبا .

بدأها بعد البسملة بقوله : (قال الشيخ العلامة المتقن
بدر الدين حسن ابن الشيخ الزاهد قاسم بن عبد الله بن على
نفع الله به ...)

سألت - وفقك الله - عن بيان الجمل التى يكون لها محل
من الاعراب ، فاعلم أن أصل الجملة أن لا يكون لها محل من
الاعراب (.....) .

وفى آخر الرسالة : (وقد تم الكلام على الجمل التى
لا محل لها من الاعراب على سبيل الاختصار دون الاكثار ،
والكلام على هذه الجمل المذكورة مبسوط فى موضعه من كتب
النحو ، وهذا القدر كاف ها هنا . . . والله سبحانه وتعالى
أعلم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة الا بالله
العلى العظيم ، والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد الذى
لا نبي بعده وسلم) .

وكتبت هذه الفقرة على الطريقة القديمة أيضا على هيئة
المثلث ...

ويميز النسخ النقول بخط أكبر ، ولعله بمداد أخضر
وأصح ، وكذلك عناوين المسائل والجمل . .

وما هو من الشواهد يأتي في السياق بدرجة . . .

والنسخ معنى ينسق النسخ والتقرينات والأمتثلة
والنقول . .

وظهر من مقابلة المتن في النسختين أن النسخة (ل)
أتم ، لا بما هو ظاهر من كونها أكثر دقة وضبطا ، ولكن فيما
نشير إليه في مواضعه من سقط في نسخة (ز) . .

منهج المرادى فى الجمل :

أفرد المرادى (جمل الاعراب) برسالة مستقلة ، يغلب عليها الإيجاز وقلة الشواهد .

قسمها قسمين :

الأول : للجمل التى لها محل من الاعراب .

وعرفها بقوله : (كل جملة يسد المفرد مسدها فلها موضع من الاعراب) .

والثانى : للجمل التى لا محل لها من الاعراب .

وعرفها بقوله : (كل جملة لا يسد المفرد مسدها فلا موضع لها من الاعراب) .

بدأ رسالة الجمل على طريقة السؤال والجواب فقال :

(سألت - وفقك الله - عن بيان الجمل التى لها محل من الاعراب فاعلم أن أصل الجملة ألا يكون لها محل من الاعراب ؛ لأن الجملة أصلها أن تكون مستقلة لا تتقدر بمفرد ، ولا تقع موقعه .

وما كان من الجمل له محل من الاعراب فأنما ذلك لوقوعه بموقع المفرد وسببه مسببه .) .

ثم اتبع مثل ذلك من الأسئلة والإجابة فى مواضع من كتابه .

والجمل التى لها محل من الاعراب عنده سبع : وهى

ما عند جمهور النحاة . أما عند ابن هشام - كما ذكرنا - فتسبع .

والجمل التي لا محل لها من الاعراب تسع ، وفيها يخالف جمهور النحاة ، حيث عد منها الجملة الواقعة بعد أدوات التحضيض ، والجملة الواقعة بعد أدوات التعليق ، والجملة الواقعة جوابا لأدوات التعليق وأفرد لكل منها جملة .

وأما جمهور النحاة فجمعوها في جملة واحدة لا محل لها من الاعراب وهي : الواقعة جوابا لشرط غير جام ، أو جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا . . .

يغلب على « جمل الاعراب » عرض آراء ومذاهب النحاة ، وقلما يفصح عن مذهبه أو رأيه في مسألة من المسائل .

وإذا رد قولاً ، رده غالباً بأقوال النحاة . وإذا وجد خلاف بين النحاة في مسألة ، يكتفي بذكر الخلاف ، ولا تعقيب عليه إلا في القليل نحو قوله : (في الجملة بعد إذا الشرطية خلاف :

ذهب الأكثرون إلى أنها في موضع جر بأضافة إذا ، وذهب قوم إلى أنها لا محل لها ، وهو خلاف المشهور) .

فقد بين رأيه بقوله (وهو خلاف المشهور) وذلك يتضمن تأييده للمذهب الأول .

وأما في اختلاف النحاة في الجملة الواقعة بعد مذ ومثذ فيقول : (وذهب السيرافي إلى أنها في موضع نصب على الحال ، وذهب الجمهور إلى أنها لا موضع لها من الاعراب) .

وكذا قال في الجملة الواقعة في الاستثناء بالفعل : (فقل : لا موضع لها ، وقيل : في موضع نصب على

(الحال) .

ومن الجمل المختلف فيها : الجملة الواقعة بعد « دى »
فى قولهم : « اذهب بذى تسلم » وذهب الجمهور الى أنها
بمعنى صاحب ، والجملة فى موضع جر بالاضافة ، والمعنى :
اذهب فى وقت ذى سلامة وذهب بعضهم الى أن « دى »
موصولة على لغة طيء ، وأعربت على لغة بعضهم ،
و « تسلم » صلة لـ : « دى » فلا محل للجملة على هذا على
مذهب « ابن الطراوة » .

ومن المختلف فيه الجملة الواقعة بعد « لما » التى هى حرف
وجوب لوجوب ، فمذهب سيبويه أنها لا محل لها من الاعراب ،
لأن « لما » عنده حرف . وذهب القارسي الى أنها فى موضع
جر بالاضافة لأن « لما » عنده ظرف بمعنى « حين ») .

ويكرر المرادى الاعتراضات فى كتابه فيقول : فان
قلت : قلت ويبدو أنه فى هذا يأخذ بنهج
كثير من علماء السلف .

كما ذكر المرادى أن الجملة الابتدائية لا محل لها اجماعا ،
وهى ثلاثة أقسام :

(مبتدأة لفظا ، أو نية ، أو حكما ، وهى الواقعة بعد
أدوات الابتداء نحو (بينا وبينما)) .

وفى قول المرادى السابق جزم بأن الجملة الواقعة بعد
بيننا وبينما لا محل لها من الاعراب ، على الرغم من أن
جمهور النحاة ذهبوا الى أن الجملة الواقعة بعدهما فى محل
جر بالاضافة ، ولم يذكر المرادى هذا الخلاف ، ولم يناقشه .

الايجاز الذى هو سمة واضحة من سمات (جمل الاعراب)
دعا المرادى الى الايجاز فى الأمثلة ، وقد يتغاضى عنها كما

صرح بقوله في الجملة الخبرية (وخطب التمثيل سهل فلا
نطول به) .

وقلة الشواهد بدا واضحا في كتابه ، فقد استشهد بتسع
عشرة آية من القرآن الكريم ، وعشرة أبيات من الشعر ، ولم
ينسب المرادى بيتا واحدا من الأبيات الى قائله . وغالبا
ما كان يكتفى بذكر « الشطر » من البيت موضع الشاهد .
ولم يستشهد المرادى في جملة بأحاديث نبوية .

للإيجاز الواضح في جمل الأعراب ، أغفل المرادى ذكر
المواضع المختلفة لجملة من الجمل كما سيأتى في الجملة
الاعتراضية . . . فقد مثل لها في أربعة مواضع ، وسبق أن
بيننا أن ابن هشام مثل لها في سبعة عشر موضعا .

ومن حيث الاتجاه المذهبي في النحو :

روى المرادى في (جملة) عن البصريين : سيبويه والمتن
وعن الكوفيين يعامة .

وعن البغداديين : الزجاج ، وابن درستوية ، والفارسي ،
والسيرافي ، وابن جني والزمخشري .

وعن المغاربة الأندلسيين : ابن الظراوة ، والشلوبين ،
وابن عصفور وابن مالك .

منهج التحقيق :

بعد أن عقدت العزم على تحقيق «جمل الاعراب» للمرادى وأرسلت فى طلب نسخة «ليدن» لمقابلتها على نسخة مكتبة الأزهر الشريف . استقر الرأى على جعل نسخة ليدن هى الأصل كما بينا فيما سبق .

وكان منهجنا فى التحقيق ما يلى :

- ١ - ضبط النص ، ومراعاة علامات الترقيم .
- ٢ - رد النقول الى أصحابها ما أمكن .
- ٣ - تخريج الآيات وبيان أرقامها وسورها ، وتكملة الآية فى الهامش اذا احتاج الأمر ، واعراب موضع الشاهد مستندين الى كتب اعراب القرآن كالبحر المحيط لأبى حيان ، والكشاف ، وغيرها .
- ٤ - تخريج الشواهد الشعرية ، ومحاولة نسبها الى أصحابها ، وبيان موضع الشاهد وآراء العلماء فيها . وتفسير غوامضها .
- ٥ - مقابلة ما قاله المرادى فى جملة ، على ما قاله ابن هشام فى معنى اللبيب وبيان الفرق بينهما فى الحاشية .
- ٦ - ترجمة موجزة للأعلام التى ورد ذكرها فى النص .
- ٧ - أوجز المرادى فى الجمل حيث ذكر فى أكثر من موضع : (وليس هذا موضع بسط الكلام) . لذا حاولنا فى الهامش تكملة وشرح وإضافة ما نقص منه معتمدين

على كتب الأئمة المتقدمين ، وربما طالت التعليقات ،
ولكنها تشبه أن تكون حاشية على الرسالة ، لم أشأ
أنصلها ، وإن طالت ، وتنزيلها على الأصل واضح .

ويعد فأسأل الله أن يسدد خطاى فى هذا البحث ، وأن ينفع
به قدر ما بذلت فيه من جهد ، وأخلصت من نية .

والله المستعان .

دخلت في نوري الفقيه أحمد بسبب طي شمس الحج

لما دخلت طي

هَكَذَا رِسَالَةٌ فِي الْجَمَلِ ابْنِ زَمَرْقَانٍ فِي النَّجْمِ
تَفَعَّ اللَّهُ بِهَا آمِينَ

اللهم صل على سيدنا محمد
وال محمد في الأولين و
وفي الملاء والأعلى إلى
الدين

قال ابن مسعود ورضي الله عنه
عبد يدعوا الله في يوم عرفه بهب
في الدعوات ثم أله تعالى شيئا لا
أباه سبحانه الله الذي في السماء
سبحان الذي في الأرض حكم سبحانه
في القبور قضاءه سبحانه الذي في
سبيله سبحانه الذي في النار
سبحان الذي في الجنة رحمة سبحانه
في القيامة عدله سبحانه الذي ربي
السماء سبحانه الذي بسط الأرض
سبحان الذي لا ملجأ إلا إليه انتقام
من طهارة القلوب

صورة من نسخة الأزهر « ز »

جمل الاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
الشيخ العلامة المتقن بدر الدين حسنا بن
الشيخ الزاهد قاسم ابن عبيد الله بن علي نفع الله به سائلين
وفقتك الله عن بيان الجمل التي يكون لها محل من الاعراب
فما عدا ان اصل الجملة ان لا يكون لها محل من الاعراب
لان اصلها ان تكون مستقلة لا تتقد بمفرد ولا تقع
موقعه وما كان من الجمل له محل من الاعراب فاما ذلك
لوقوعه موقع المفرد وسدده مسنده فتصير الجملة الواقعة
موقع المفرد جزءا لما قبلها فتحكم على موضعها بما يستحقه
المفرد الواقع في ذلك الموضع مثال ذلك انك
اذا قلت زيدا بوء قائم فابوء قائم جملة وقعت خبرا
للمبتدأ واصل خبر المبتدأ ان يكون مفردا فالجملة
المنكورة واقفة موقع المفرد فيحكم على موضعها بالرفع
كما يحكم على لفظ المفرد لو حل محلها اذا اجهت هذا فتقول
كل جملة يسند المفرد مسندها قبلها موضع من الاعراب
وكل جملة لا يسند المفرد مسندها فلا موضع لها من الاعراب
وهذا انا اذكرها منفصلة ان شاء الله تعالى فالجمل التي لها
محل من الاعراب سبع الخبرية والحالية والمحكية بالقول
والمضاف اليها والمعلق عنها العامل والتابعة لما هو
معرب اوله محل من الاعراب والواقعة بجواب اداة شرط
جازمة مصدرية بالفاء او باء او قد جمعت في هذين البيتين
مخبرية حالية محكية بالقول ذات اضافة ومعلق
وجواب ذي جزم بفاء او اذا ولتايع حكم المقدم اطلق

وجمعت ايضا في هذه الآية .

جملاتك ولها محل معرب سبع لان حلت محل المفرد .
خبرية هاليت محكية . وكذا الفصاف لما بغير شرو
ومعلق عنها وتابع لها . هو معرب او ذ ومحل فاعل
وجواب شرط حازم بالقائه باذا وبعض قال غير مقيد .
اما الخبرية فيحكم على موضعها بما يستحقه الخبر الذي صدر
مسده فتكون تارة في موضع رفع كالجملة الواقعة خبر
المبتدأ او خبران واخواتها وخبر لا التي لنفي الجنس وتكون
تارة في موضع نصب كالجملة الواقعة خبر كان واخواتها
وخبر ما الحجازية واخواتها ويتدرج في قولنا الخبرية
الجملة الواقعة مفعولا ثانيا بالظننت واخواتها وثالثا
لا محلة واخواتها لانها كانت خبر المبتدأ قبل دخول
القاسم وخطب التمثيل سهل فلا يطول به قولنا لاله
فلا تكون الا في موضع نصب على اختلا فانواجهما لان
الحال منصوبة دائما مثال ذلك جازيد ويده على راسه
وكذا اما شبه ذلك من الجملة الواقعة بعد معرفة وانما
الجملة الواقعة بعد النكرة فهي صفة لها وفي الجملة الواقعة
بعد المرفع بال الجنس وجهان كقوله تعالى واية لهم
الليل نسلم منه النهار ففي نسلم وجهان احدهما ان يكون
صفة نظر الى المعنى اذ لم يرد ليلا معينا والثاني ان يكون
حالا تنظر الى اللفظ لانه معرفة بال وهو الاظهر ونظير
الاية في اجتنال الوجهين قولك السباغر .
ولقد امر على اليمين . واذا وقعت الجملة بعد النكر وتصدر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة المقرئ المحمدي يدري الله بن حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي
تغني الله من محنته واسكنه فيسبح خسته سالت زلفك الله تعالى عن بيان الجملة التي لها محل من
فأصل الجملة ان لا تكون لها محل من الاعراب لان الجملة اصلياً ان تكون مستقلة لا تشترط
بمفرد او لا يجمع وتكون وما كان من الجملة له محل من الاعراب فانما ذلك لموقعه موقع المفرد
وتسمى متبداً فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءاً لها فيحكم على موضعها بما يستحق
المفرد الواقع وذلك للمحل مثال ذلك انك اذا قلت زيد ابن عم قائم فابوه قائم جملة وقعت خبر
للمبتدأ واصغر خبر المبتدأ ان يكون مفرداً فان الجملة المذكورة واقعة موقع المفرد فيحكم على موضعها
بالرفع كما يحكم على لفظ المفرد لو حل محلها اذا فهمت هذا فتفقد كل جملة نسبة المفرد مستوحدة
فلهذا موضع من الاعراب وكل جملة لا نسبة المفرد مسدداً فلهذا موضع من الاعراب وبما اذا ذكر
مفصلاً ان شاء الله تعالى الجملة التي لها محل من الاعراب سبع الخبرية والجمالية والمجانية
بالقوله والمضائق الهازمة والمعلق عنها العامل والتابعة لها ومعرية او للمحل من الاعراب
والواقعة جواب ادائه الشرط جازمة مصدرة بالفاء او تارة او قد جئت في هذين البيتين

خبرية خالصة متعينة بالتولدات اضافية ومعلقة

وجواب ذي جزم بفا او اذا ولتابع حكم المقدرا اطلق

وجئت ايضا بهذه الاربعة

- جملة ان ولها محل معرب • تتبع لان جلت محل المفرد
- خبرية خالصة متعينة • وكذا المضائق لها بغير تردد
- ومعلق عنها وتابعة لما • هو معرب او ذو محل فاعدد
- وجواب شرطها زمر الفاء • تارة او بعضه قال غير معتد

اما الخبرية فتعلم على موضعها بما يستحقها الخبر الذي يتلوه متبداً فتكون تارة في موضع رفع
وقاوت في موضع كالمجمل الواقعة خبر المبتدأ وخبر ان واخواتها وخبر لا التي لغير الجس
وتكون تارة في موضع نصب كالمجمل الواقعة خبر كان وخواتها وخبر ما المجازية واخواتها
وتتدرج في قولنا الخبرية الجملة الواقعة مفعولاً ثانياً لمنعت واخواتها وقاتلنا علمت
لانها كانت خبر المبتدأ قبل دخول الناصح وخطب الناس سهل فلان نطو له
واما الجمالية فلا تكون الا في موضع نصب على اختلاف انواعها لان الحال منصوبة اما
مثال ذلك جازم بدينه على راسه وكذلك ما شبه ذلك من الجملة الواقعة بعد معرفة
واما الجملة الواقعة بعد التكرار فهي صفة لها وفي الجملة الواقعة بعد المعرف بالاسم
المنسبة وحيث كان كقوله تعالى وانه لهم الليل يستريحون المتعارفين في جها ان لهما
ان تكون صفة نظراً الى المعنى اذ ليس كذلك معني والثالث ان تكون حالاً نظراً الى
اللفظ لانه معرفة بان وهو الاظهر ونظير الالة واحتمال الوجه من قول الشاعر
واندامر على الليم يستني واذ وقعت الجملة بعد التكرار وتقدرت كواو الخال في
جملة خالصة وليست بصفة كقوله تعالى ويا ايها الذين آمنوا من خيرة الاوليا كتابت عليكم
فالجملة حال من خيرة وسوء ذلك قد مر انفي وزعم الرخصه ان الجملة صفة

والاعتذار عن حصول الواو واردة ابن مالك وليس هذا موضع بسط الكلام على ذلك
وانتقلت النجاة في الجمل الواقعة بعد من وند فذهب السمراني الى انها في موضع
نصب على الحال وذهب الجمهور الى انها لا موضع لها من الاعراب واختاروا انها
في الجمل الواقعة في الاستثناء بالفتحة فقبل في موضع لها وقيل في موضع نصب على
الحال وايضا في موضع نصب على الاستثناء فقبل في موضع لها وقيل في موضع نصب على
مفعول لا يفتول فيستدل بكون محل الجملة نفسها بافتقار نحو قول الحمد لله وقد
يحدث بعض الجملة المحكية بالقول ويبقى بعضها كقولهم تعالى قالوا اسلمنا ما قال
عالمهم وكقولهم تعالى فقال لهم رسول الله فاذ الله وشقيها والناون يكون
مفعولا لا يفتول نحو واذا قيل لهم امنوا فهذا في خلاف ذهب بعضهم الى ان روع
قبل منه فيفسر الجملة بفتح وهي امنوا فلا موضع لها من الاعراب والتقدير
واذا قيل لهم هو اي قول هو امنوا وكذلك في نظائر هذه الآية وهذا
في باب فصل في قولهم تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه حتى
حين في باب فصل قبل في هذا مذهب البصريين وذهب للثوريين الى ان الجملة
في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله وهي على هذا في موضع رفع وقيل القام مقام
الفاعل لهم ورد بان الكلام لا يتم به والجملة على هذا في موضع نصب وزعم
الزبيدي ان الجملة قائمة مفعلا للفاعل وقرره بان الاسناد الى لفظ كانه
قبل واذا قيل لهم هذا اللفظ قال وهذا الكلام نحو قولك ايفت مراكب من هؤلاء
الخرق ومنه زعموا مطيعة الكذب وهذا قول حسن واما المضاف اليها فهي في موضع
جواز اعراب المضاف اليه هو الجرح وذلك ختمان قسم متفق عليه وقسم مختلف
فيه فالمختلف على انها في موضع جرح والجملة المضاف اليها اسم الزمان غير الشريطة
تجوزين ويؤيد ذلك قول الشاعر على حين عاتبت المشيت على الصناديق
بقولي غير الشريطة من اذا في الجملة بعد ما خلا في ذهب الاكثر الى انها في موضع
جرح باضافة اذا وذهب قوم الى انها لا محل لها ومخلاف مشهور والمختلف فيه
الجملة الواقعة بعد اذا كما سبق وبعد آية بمعنى علامة كقولهم
بآية تدمون الخيل شعنا ومحل الجملة جرح باضافة الآية اليها وهو مظهر في
شيئونه وذهب بوافتح الى ان ذلك على تقدير ما المصدرية وليست اضافة به
للجملة كما جاء في قوله بآية ما كتبت الطعامة فقبل هذا لا محل للجملة بعدها لانها
فعلها ما المقدرة ومن المختلف فيه الجملة الواقعة بعد في في قولهم اذهب بذي سلم
ذهب الجمهور الى انها بمعنى صاحب والجملة في موضع جرح باضافة المعنى اذهب في
وقت ذي سلامة وذهب بعضهم الى ان فتح وصوله على لغة طي واعرقت على لغة
بعضهم وتسلم صلة الذي والمعنى اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ذلك محل للجملة على

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وسلم .

قال الشيخ الامام العالم المقرئ النحوى (١) «بدر الدين
حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادى» تفضله الله
برحمته (٢) ، وأسكنه فسيح جنته :

سألت - وفقك الله تعالى - عن بيان الجمل التى لها (٣)
محل من الاعراب :

فاعلم أن أصل الجملة ألا يكون لها محل من الاعراب ؛
لأن الجملة أصلها أن تكون مستقلة لا تتقدر بمفرد ، ولا تقع
موقعه وما كان من الجمل له محل من الاعراب فانما ذلك
لوقوعه موقع المفرد (٤) ، وسده مسده ، فتصير الجملة
الواقعة موقع المفرد جزءا لما قبلها ، فيحكم على موضعها بما
يستحقه المفرد الواقع فى ذلك المحل (٥) ، مثال ذلك أنك اذا
قلت : « زيد أبوه قائم » ف : « أبوه قائم » جملة وقعت خيرا
للمبتدأ وأصل خبر المبتدأ أن يكون مفردا ، فالجملة المذكورة

(١) فى « ز » (قال الشيخ العلامة المتقن « بدر الدين حسن بن الشيخ
الزاهد ... ») .

(٢) نفع الله به ،

(٣) فى « ز » التى يكون لها محل .

(٤) قال الرضى : (وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة
موضع من الاعراب ، كخبر المبتدأ ، والحال ، والصفة ، والمضاف اليه ،
ولا تقول : ان الأصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم ، وأن
الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لأن ذلك دعوى بلا
برهان ، بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد
هناك ، كما فى المواضع المذكورة .) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٣٠٧ .

(٥) فى « ز » فى ذلك الموضع .

واقعة موقع المفرد فيحكم على موضعها بالرفع ، كما يحكم على لفظ المفرد لو حل محلها .

إذا فهمت هذا فتقول : كل جملة يسد المفرد مسدها فلها موضع من الاعراب ، وكل جملة لا يسد المفرد مسدها فلا موضع لها من الاعراب .

وها أنا أذكرها مفصلاً (٦) أن شاء الله تعالى .

فالجمل التي لها محل من الاعراب سبع :

الخبرية ، والحالية ، والمحكية بالقول ، والمضاف اليها ، والمعلق عنها العامل ، والتابعة لما هو معرب ، أو له محل من الاعراب ، والواقعة بجواب أداة الشرط (٧) جازمة مصدره بالفاء أو باذا ، وقد جمعت في هذين البيتين :

خبرية حالية محكية	بالقول ذات اضافة ومعلق
وجواب ذي جزم بفاء أو اذا	ولتابع حكم المقدم أطلق

وجمعت أيضا في هذه الأبيات (٨) :

جمل أتت ولها محل معرب	سبع لأن حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية	وكذا المضاف لها بغير تردد
ومعلق عنها وتابعة لها	هو معرب أو ذو محل فاعدد
ومعلق عنها وتابعة لما	باذا وبعض قال غير مقيد

(٦) في « ز » مفصلة ، كان الأولى أن يقول (ها أنا ذا) .

(٧) في « ز » أداة شرط .

(٨) هذه الأبيات للمراي بدليل قوله فيما بعد : (والى هذا أشرت

بقولي في الأبيات :

وجواب شرط جازم بالفاء أو باذا وبعض قال غير مقيد .

انظر صفحة (١٠٤) .

أما الخبرية :

فيحكم على موضعها بما يستحقه الخبر الذي سدت مسده ، فتكون تارة فى موضع رفع ، كالجمله الواقعة خبر المبتدأ (٩) ، وخبر (١٠) « ان » وأخواتها ، وخبر « لا » التى لنفى الجنس . وتكون تارة (١١) فى موضع نصب كالجمله الواقعة خبر « كان » وأخواتها ، وخبر « ما » الحجازية وأخواتها .

ويندرج فى قولنا الخبرية : الجمله الواقعة مفعولا ثانيا لـ : ظننت وأخواتها (١٢) ، وثالثا لـ : أعلمت وأخواتها ، لأنها كانت خبرا للمبتدأ قبل دخول الناسخ . وخطب التمثيل سهل فلا نطول به .

وأما الحالية :

فلا تكون الا فى موضع نصب على اختلاف أنواعها (١٣) :

(٩) لم يذكر المرادى الجمله الانشائية : هل يجوز أن تقع خبرا ؟ وذكرها ابن هشام فقال : (واختلف فى نحو « زيد اضربه » وعمرو هل جاءك » ، فقل : محل الجمله التى بعد المبتدأ رفع على الخبرية ، وهو الصحيح . وقيل : نصب بقول مضممر هو الخبر بناء على ان الجمله الانشائية لا تكون خبرا ، وقد مر ابطاله) . أنظر المفنى ٤١٠/٢ .

(١٠) فى « ز » أو خبر .

(١١) فى « ز » وتارة تكون .

(١٢) عد ابن هشام الجمله الواقعة مفعولا ثانيا لـ : ظننت وأخواتها

مع الجمله الثالثة من الجمل التى لها محل من الاعراب وهى الواقعة مفعولا ومحلا للنصب ، ومثل لها بقوله تالية للمفعول الأول فى باب ظن . والثانى فى باب أعلم نحو « ظننت زيدا يقرأ » ، وأعلمت زيدا عمرا أبوه قائم .

(١٣) أى : سواء كانت جملة اسمية كقوله تعالى : (ولا تقربوا الصلاة

وأنتم سكارى) أو فعلية كقوله تعالى : أنؤمن لك واتبعك الأرئلون) .

لأن الحال منصوية دائماً ، مثال ذلك : « جاء زيد ويده على رأسه » وكذلك (١٤) ما أشبه ذلك من الجمل الواقعة بعد معرقة .

وأما الجملة الواقعة بعد النكرة فهي صفة لها (١٥) .
وفي الجملة الواقعة بعد المعرف بالجنسية وجهان
كقوله تعالى : (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) (١٦) .
ففي « نسلخ » وجهان :

أحدهما : أن تكون (١٧) صفة نظراً إلى المعنى ، إذ لم
يرد دليل معين (١٨) .

(١٤) في « ز » وكذا .

(١٥) سيأتي الكلام عليها .

(١٦) سورة يس من آية ٢٧ ، قال أبو حيان : (قال الزمخشري : ويجوز أن يرصف الأرض والليل بالفعل ؛ لأنه أريد بهما الجنسيان مطلقين ، لا أرض وليل بأحيائهما ، فعوملا معاملة النكرات في وصفها بالأفعال وتحوه . ولقد أمر على التثنية يسبني . انتهى) .

وهذا مدم لما استقر عند أئمة النحو من أن النكرة لا تنعت إلا بالنكرة والمعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة ، ولا دليل لمن ذهب إلى ذلك . وأما « يسبني » فحاصل : أي : سبابي ، وقد يقع الزمخشري : إن ما لك علي ذلك في التسهيل من تأليفه .) أنظر البحر المحيط ٣٣٤/٧ .

(١٧) في « ز » يكرن .

(١٨) قال الرضي : (وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا تشين بها إلى واحد بعينه كقوله : ولقد أمر على البيت . لأن تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف ، ولا تقدر على ادخال الألف واللام في الوصف لمطابق الموصوف لفظاً في التعريف .) .

وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد ، نحو : « ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك » ، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك ، « أن : مثلك وخير » نعتان على تية الألف واللام ، وأما جزأهم على ذلك اجتماع شيتين : كون التعريف في الموصوف لفظياً لا معنئياً تحته ، فلا يجوز في العلم « ما يحسن يعيد الله مثلك » ، وكون الوصف مما يمنع جعله مطابقاً للموصوف بادخال

والثانى : أن تكون حالا ، نظرا الى اللفظ ؛ لأنه معرفة
بأل ، وهو الأظهر ، ونظير الآية فى احتمال الوجهين قول
الشاعر (١٩) :

★ ولقد أمر على اللئيم يسبنى ★

وانذا وقعت الجملة بعد النكرة ، وتصدرت بواو الحال ،
فهي جملة حالية ، وليست بصفة كقوله تعالى : (وما أهلكنا

اللام عليه ، فلا يجوز : ما مرت بالرجل شبيه بك ؛ لأنك تقدر فيه على ادخال
الألف واللام نحو : بالرجل الشبيه بك ، ولا يكون ذلك فى كل جملة بل فى
الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول : « بالرجل قام » ، ولا بالرجل أبوه قائم ؛
وذلك لأن اللام فى الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديرا ، وانما يقدر اللام
فى الاسم أو فى المضارع للاسم نحو : يقول ويفوه وفحوه ، وقال ابن مالك :
« خير منك ، ومثلك » بدل لا صفة . شرح الكافية ١/٣٠٨ .

وقال المرادى : (وذهب الأخفش الى الحكم بتكثيرها فى « ما يحسن بالرجل
خير منك » على زيادة ال فى الرجل .) شرح الألفية ٣/١٣٥ .
(١٩) البيت لرجل من بنى سلول ، مولد . وتماحه :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى قمضيت ثمت قلت لا يعيننى .
البيت من شواهد سيبويه ٣/٢٤ ، ومن شواهد توضيح المقاصد
والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٣/١٢٥ ، ومن شواهد مفتى اللبيب
لابن هشام الشاهد ١٤٢ . ١٠٢/١ ، ٤٢٩/٢ ، ٦٤٥ ، ومن شواهد الأشموني
١٨٠/١ ، ٦٠/٢ ، ٦٣ ، ومن شواهد العينى ، ومن شواهد المفتى للسيوطى
ص ١٠٧ والشاهد الخامس والخمسون من شواهد خزائن الأدب للبغدادى :
قال : (على أن التعريف غير مقصود قصده ، فان تعريف (ال) الجنسية
لفظى لا يفيد التعيين ، وان كان فى اللفظ معرفة ، وقد أورد الشارح البيت
فى الحال ، والاضافة ، والنعته ، والموصوف ، والمعرف بأل .

وجملة « يسبنى » وصف « اللئيم » فى المعنى ، وحال منه باعتبار اللفظ ،
والأول أظهر للمقصود ، وهو التمدح بالوقار والقبول ؛ لأن المعنى : أمر على
اللئيم الذى عادته سبى . ولا شك أنه يرد كل لئيم ، ولا لئيمًا معينا .
انظر خزائن الأدب ١/٣٥٨ .

من قرية الا ولها كتاب معلوم (٢٠) . فالجملة حال من « قرية » وسوغ ذلك تقدم النقي .

وزعم « الزمخشري » (*) « أن الجملة صفة (٢١) / ١ ،

واللّيم : الدنىء الأصل ، الشحيح النفس . ومذهب جمهور النجاة : أنه لا تنعت المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة ؛ لأن فى النكرة ابهاما وفى المعرفة ايضاحا ، فتدافعا .

والشئى الرادى من المعارف المعرف بلام الجنس قال : لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ، كما فى الشاهد المذكور ، انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ١٢٣/١ وما بعدها . (٢٠) . الحجر آية ٤ .

★ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمى المتوفى ٥٢٨ . من أشهر مصنقاته : تفسير الكشاف « والمفصل فى علوم العربية » وغيرها انظر ترجمته فى : نزهة الألباب فى طبقات الأدباء ٣٩١ ، طبقات المفسرين للسيوطى ٤١ بغية الوعاة ٢٨٨ ، معجم الأدباء ١٢٦/١٩ . (٢١) قال الزمخشري : (« ولها كتاب » جملة واقعة صفة لـ : « قرية » ، والقياس الا يتوسط الواو بينهما كما فى قوله تعالى (وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون) وانما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال فى انحال : « جاءنى زيد عليه ثوب » وجاءنى زيد وعليه ثوب » . الكشاف ٣١٠/٢ .

وأما أبو حيان فقال : (الواو فى قوله (ولها) واو الحال . وقال بمصهم مقصمة أى : زائدة ، وليس بشئ) . ثم ذكر رأى الزمخشري السابق ذكره ورده بقوله : (وهذا قاله الزمخشري وتبعه فيه أبو البقاء لا نعلم أحدا قاله من النحويين ، وهو مبنى على أن ما بعد الا لا يجوز أن يكون صفة ، وقد منعوا ذلك . قال الأخفش : لا يفصل بين الصفة والموصوف بالا ، ثم قال : ونحو « ما جاءنى رجل الا راكب » تقديره : الا رجل راكب ، وفيه قبح ، بجعلك الصفة كالاسم . وقال أبو على الفارسي : تقول : ما مررت بأحد الا قائما ، ف : « قائما » حال من « أحد » ، ولا يجوز « الا قائم » لأن « الا » لا تخرص بين الصفة والموصوف) . انظر البحر المحيط ٤٤٥/٥ .

واعتذر عن عدم دخول الواو ، وردة ابن مالك (*) « (٢٢) ،
وليس هذا موضع بسط الكلام على ذلك .

واختلف النحاة في الجمل الواقعة بعد مذ ومنذ ، فذهب
السيرافي (*) الى أنها في موضع نصب على الحال .

★ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجياني المتوفى
بدمشق سنة ٦٧٢ هـ . من أشهر مؤلفاته : الكافية الشافية ، الألفية ، تسهيل
الفوائد وتكميل المقاصد ، وشرحه ، اعراب مشكل صحيح البخارى وغيرها .
انظر ترجمته في بنية الاعاءة ١/ ١٣٠ ، ١٢٧ رقم (٢٢٤) .

(٢٢) قال ابن مالك بعد أن ذكر ما ذهب إليه الزمخشري في نحو :
« ما مررت بأحد إلا زيد خير منه » : ان الجملة بعد الا صفة لـ : واحد ،
انه مذهب لم يعرف لبصرى ولا كوفى ، فلا يلتفت اليه ، وأبطل ابن مالك قول
الزمخشري : ان الواو توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف (البحر
المحيط ٤٤٥/٥ .

كما ذكر ابن هشام في القسم العاشر من أقسام الواو : الواو الداخلة
على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها ، وأفادت أنها ان اتصافه
بها أمر ثابت « وهذه الواو أثبتتها الزمخشري ومن قلده ، وحملوا على ذلك
مراضع ، الواو فيها كلها وار الحال نحو (آية الحجر ٤) .

ثم قال : (والمسوغ لجزء الحال من النكرة في هذه الآية أمران :
أحدهما : خاص بها ، وهو تقدم النفي ، والثاني : عام في بقية الآيات
وهو امتناع الوصفية : ان الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من
النكرة ، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو « فى الدار قائما رجل »
وعند جمودها نحو : « هذا خاتم حديدا » ومررت بماء قاعدة رجل ، ومانع
الوصفية في هذه الآية أمران : أحدهما خاص ، وهو اقتران الجملة بالا ،
ان لا يجوز التفريغ فى الصفات ، لا تقول : « ما مررت بأحد الا قائم » نص
على ذلك أبو على وغيره ، والثاني عام فى بقية الآيات وهو اقترانها بالواو)
معنى اللبيب ٢/ ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(*) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ولد بميراف سنة
٢٨٠ هـ ، وتوفى سنة ٣٦٨ هـ ببغداد .

شرح كتاب سيوبه ، وله كتاب أخبار النحويين البصريين وغيرها .
انظر ترجمته فى : نزهة الألباب ص ٣٠٧ ، الفهرست ٩٩ أنباء الرواة ١/ ٣١٣ .

ونذهب الجمهور الى أنها لا موضع لها من الاعراب (٢٣) .
واختلفوا أيضا في الجمل (٢٤) الواقعة في الاستثناء
بالفعل ، فقييل : لا موضع لها (٢٥) ، وقيل : في موضع نصب

(٢٣) قال الرضى في شرح الكافية : (والكلام مع « مذ » الاسمية عندهم
جملتان قـ : « ما رأيت » جملة ، و « مذ يوم الجمعة » جملة أخرى . قالوا
ولا يجوز عطف الثانية على الأولى ، وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرهما ،
كما تقول : « ما رأيت وأمد ذلك يومان » ، وذلك أن الثانية صارت مرتبطة
بالأولى متمزجة بها ، فصارتا كالجملة الواحدة ، ولا محل للثانية عند
جمهورهم لأنها كالمفسر . وقال السيرافي : هي منتصبة المحل على الحال .
أي : ما رأيت متقدما) ١٢٢/٢ .

وقال ابن هشام : (من الجمل ما جرى فيه خلاف : هل هو مستأنف أم
لا ؟ وله أمثلة الثاني : مذ ومنذ وما بعدهما في نحو « ما رأيت مذ يومان »
فقال السيرافي : في موضع نصب على الحال ، وليس بشيء ؛ لعدم الرابط ،
قال الجمهور مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عند من قدر « مذ » مبتدأ :
ما أمد ذلك ؟ وعند من قدرها خبرها : ما بينك وبين لقائه) .
انظر مغنى اللبيب ٣٨٦/٢ ، وفتح الهوامع ٢١٧/١ .

وللمرادي رأى آخر ذكره في الجنى الدانى فقال في الحال الثالث من
أحوال مذ ومنذ (أن يليها جملة ، والكثير أن تكون فعلية كقول الفرزدق :
ما زال مذ عقلت يداه أزاره . فسما ، فأدرك خمسة الأشبار
وقد تكون اسمية كقول الشاعر :

وما زلت مخمولا على ضغينة ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع .

وفي ذلك مذهبان : أحدهما : أن « مذ ومنذ » ظرفان مضافان الى
جملة ، وصرح به سيديويه . والثاني : أنهما مبتدآن ، ويقدر زمان مضاف
الى الجملة ، ويكون خبرا عنهما ، ولا يدخلان عنده الا على زمان ملفوظ به ،
أو مقدر .

والمختار أن « مذ ومنذ » انوليهما مرفوع أو جملة فهما ظرفان مضافان
الى الجملة وان وليهما مجرور فانهما حرفان . وهذا اختيار ابن مالك في
التسهيل) ص ٥٠٢ ، ٥٠٤ .

(٢٤) في « ز » في الجملة .

(٢٥) في « ز » لا موضع لها من الاعراب .

• على الحال (٢٦) •

(٢٦) قال الرضى : (التزموا اضممار فاعل « خلا » وفاعل « عدا » ولم يظهر معهما « قد » منع كونهما فى محل النصب على الحال) .
وقال : (« وليس ولا يكون » هما أيضا فى محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء) . شرح الكافية ١/٢٣٠ ، انظر الفوائد الضيائية فى شرح كافية ابن الحاجب للجامى ١/٤١٧ ، ٤١٨ .

وقال ابن هشام فى الثالث من أمثلة الجمل التى اختلفت فى كونها مستأنفة (جملة أفعال الاستثناء « ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا » فقال السيرافى : حال ، اذ المعنى : قام القوم خالين عن زيد ، وجوز الاستئناف . وأوجبه ابن عصفور : « فان قلت : « جاءنى رجال ليسوا زيدا » فالجملة صفة ، ولا يمتنع عندي أن يقال : « جاءونى ليسوا زيدا » على الحال) . انظر مغنى اللبيب ٢/٣٨٦ .

وقال الأشمونى : (قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع : « خلا وعدا وليس ولا يكون » نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور) .

وقال الصبان : (ومعنى « صححه ابن عصفور » أى : عللة بعدم الربط للحال ، ثم قال : « فان قيل : اذا عاد التضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط فى المعنى » فالجواب أن ذلك غير منقاس) .
حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/١٦٣ : « انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمزادى ٢/١٢٢ » .

وبالرجوع إلى بعض كتب ابن عصفور رأينا عكس ما نقل عنه ، فقال فى المقرب : (وأما الاسم الواقع بعد « خلا وعدا وحاشا » وأن كان منصوبا فيكون نصبه بها ، وتكون أفعالا وفاعلوها مضمرون فيها ، والضمير عائد على البعض المفهوم من معنى الكلام وأن لم يذكر ، كأنك قلت : خلا هو زيدا ، أى : خلا بعضهم زيدا . ألا ترى أنك اذا أخبرت عن قوم معهودين من جملتهم زيد ، فقلت : « قام القوم » حصل فى نفس المخاطب أن بعض القائمين زيد . فيكون الضمير عائدا على ذلك البعض المفهوم . . . وتكون الجملة فى موضع نصب على الحال .

وإن دخلت « ما » على شئ فمذها كانت مصدرية ، والمصدر فى موضع الحال على حد قولهم : أتيتهم ركضا . . .

وأما المحكية بالقول :

فلها حالتان (٢٧) :

أحدهما : أن يكون القول المحكى به غير منصوغ للمفعول ،
فحينئذ يكون محل الجملة نصبا باتفاق (٢٨) . نحو : « قال
الحمد لله » (٢٩) وقد يحذف بعض الجملة المحكية بالقول .

وأما الاسم الواقع بعد « ليس ولا يكون » فينتصب على أنه خبر لهما ،
ويكون اسميهما ضميرا عائدا على البعض المفهوم من معنى الكلام كما تقدم ،
والجملة في موضع الحال . كأنك قلت : قام القوم ليس بعضهم زيدا ،
ولا يكون بعضهم زيدا .

وبذلك كان الضمير مفردا مذكرا في جميع الأحوال .
ومن العرب من يجعل الضمير الذي فيهما على حسب الاسم المتقدم ،
نقول : « ما أتتني امرأة ليست فلانة ، ولا تكون فلانة » فتكون الجملة على
هذه اللغة صفة للاسم المتقدم .
المقرب ١/١٧٣ ، ١٧٤ .

وهذا المذهب لابن عصفور ذكره أيضا في شرحه الصغير على جمل
الزجاجي فقال : (وتكون الجملة التي هي « خلا » و « عدا » ومفعولها ،
« وعدا » و « فاعلها ومفعولها ، أو « حاشا » و « فاعلها ومفعولها في موضع
نصب على الحال) . ثم قال : (وأما « ليس ولا يكون » إذا استثنى بهما فإن
الاسم الذي بعدهما لا يكون إلا منصوبا على أنه خبر لهما ، واسميهما
— ان ذاك — مضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام المتقدم على حسب
ما بيناه في خلا ، وعدا وأخواتهما ، ولذلك كان مفردا مذكرا على كل حال ،
كما أن البعض مفرد مذكر ، وتكون الجملة التي هي : لا يكون واسمها
و « خبرها ، أو ليس واسمها وخبرها في موضع نصب على الحال) .
انظر الشرح الصغير على جمل الزجاجي مخطوط تحقيق الباحثة قمر
مصطفى للحصول على درجة الدكتوراه ٥٧٣/٣ .

أما ما نقله النحاة عن ابن عصفور ، وأنه أوجب الاستثناف في جملة
أفعال الاستثناء فربما ذكره في كتاب آخر له والله أعلم .
(٢٧) في « ز » حالان .

(٢٨) أي في محل نصب على المفعولية ، وذلك إذا كان فعل القول غير
مبني للمفعول .

(٢٩) جملة (الحمد لله) في محل نصب مفعولا به .

ويبقى بعضها كقوله تعالى : (قالوا سلاما قال سلام) (٣٠) ،
وكقوله تعالى : (فقال لهم رسول الله ناقة الله
وسقياها) (٣١) .

والثانى : أن يكون مصوغا للمفعول ، نحو : (واذا قيل
لهم آمنوا) (٣٢) ، فهذا فيه خلاف ، وذهب بعضهم الى أن
مرفوع « قيل » ضمير تفسره الجملة بعده ، وهى : (آمنوا)
فلا موضع لها من الاعراب ، والتقدير : واذا قيل لهم هو أى :
قول : هو آمنوا (٣٣) وكذلك يقدر فى نظائر هذه الآية .

وهذا فى باب فعل نظير قوله تعالى : (ثم بدا لهم من بعد

(٣٠) سورة هود من آية ٦٩ .

قال أبو حيان : (وانتصب « سلاما » على اضممار الفعل ، أى : سلمنا
عليك سلاما ، ف « سلاما » معمول للفعل المضمر المحكى بـ : قالوا ،
قال ابن عطية : ويصح أن يكون « سلاما » حكاية لمعنى : ما قالوا الا حكاية
لفظهم . قاله مجاهد ولذلك عمل فيه القول ، كما تقول لرجل قال :
لا اله الا الله ، قلت : حقا واخلاصا ، ولو حكيت لفظهم لم يضح أن يعمل
فيه القول . انتهى . ويعنى : لم يصح أن يعمل فى لفظهم القول ، يعنى فى
اللفظ ، وإن كانوا ما لفظوا به فى موضع المفعول للقول ،

و « سلام » خبر مبتدأ محذوف ، أى امرئ أو أمركم سلام . أو مبتدأ
محذوف الخبر ، أى : عليكم سلام ، والجملة محكية وإن كان حذف منها
أحد جزأيه . (البحر المحيط ٢٤١/٥ .

(٣١) الشمس آية ١٢ ، قال أبو حيان : (وقرا الجمهور : (ناقة الله)
بنصب التاء ، وهو منصوب على التحذير مما يجب اضممار عامله ، لأنه
قد عطف عليه ، فصار بالعطف حكم المكرر كقولك : الأسد الأسد ، أى :
احذروا ناقة الله وسقياها ، فلا تفعلوا ذلك) .

انظر البحر المحيط ٤٨٢/٨ .

(٣٢) البقرة من آية ٩١ .

(٣٣) قال الرضى : (وكذا قد تجىء الجملة فى مقام الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله ، وهى فى الحقيقة مؤولة بالاسم الذى تضمنته
وما أجازته الكسائى والفراء من قيام الجملة التى هى خبر « لكان
وجعل » مقام الفاعل نحو : كين يقام ، وجعل يفعل ، فيعيد لوجهين : =

ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين) (٣٤) . في باب فعل ،
 قيل : وهذا مذهب البصريين (٣٥) .

أحدهما : أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر ، وما حذف في هذا الباب
 من الأفعال فليس بمنوي ، ولا يحذف المبتدأ إلا مع كونه منويا ، فلا ينوب على
 هذا خبر كان المفرد أيضا عن الفاعل نحو « كين قائم » ، وقد أجازوه الفراء
 دون الكسائي .

والثاني : أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر
 المضمون ، ولا معنى لـ : كين القيام) . شرح الكافية ١/٨٢ .
 وقال ابن هشام بعد أن ذكر آية البقرة ١١ (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في
 الأرض) : وهي نظير قوله تعالى : (وإذا قيل لهم آمنوا) .
 (زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في « قيل »
 ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير ، وقيل : الظرف - لهم -
 نائب عن الفاعل ، فالجملة في محل نصب .

ويرد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف ، وبعدمه في (وإذا قيل أن وعد الله
 حق) الجاثية ٢٢ - والبصواب أن النائب الجملة ، لأنها كانت قبل حذف
 الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة ، والمفعول به متعين للنياحة ،
 وقولهم : الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه ، جوابه : أن التي يراد بها
 لفظها يحكم لها بحكم المفردات ، ولهذا تقع مبتدأ نحوي : (لا تخول ولا قوة إلا
 بالله كنز من كنوز الجنة) وفي المثل : (زعموا مطية الكذب) . انظر
 مغني اللبيب ٢/٢٤٠ .

(٣٤) سورة يوسف آية ٢٥ .

(٣٥) ذكر ابن هشام في المثال السادس من أمثلة الجملة التفسيرية
 آية يوسف ٣٥ فقال : (فجملة « ليسجننه » قيل : هي مفسرة للضمير في
 « بدا »راجع إلى البداء المفهوم منه ، والتحقيق أنها جواب لقسم مقتضى
 وأن المفسر مجموع الجملتين ، ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء ، لأن
 المفسر هنا هو المعنى المتحصل من الجواب ، وهو خبري لا انشائي ، وذلك
 المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام ، فهذا هو البداء الذي بداهم . . .
 ويجوز أن يكون (ليسجننه) جوابا لـ : بدا : لأن أفعال القلوب
 لا فادتها . التحقيق تجاب بما يجاب به القسم . وقال الكوفيون : الجملة فاعل ،
 ثم قال هشام وثعلب وجماعة : يجوز ذلك في كل جملة نحو « يعجبني تقوم »
 وقال الفراء وجماعة : جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبيا ، وباقترانها

وذهب الكوفيون الى أن الجملة في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله ، فهي على هذا في موضع رفع ، وقيل : القائم مقام الفاعل « لهم » ورد بأن الكلام لا يتم به (٣٦) ، والجملة على هذا في موضع نصب .

وزعم الزمخشري أن الجملة قائمة مقام الفاعل ، وقدره بأن الإسناد الى لفظه كأنه قيل : وإذا قيل لهم هذا اللفظ ،

بأداة معلقة نحو « ظهر لي أقام زيد ، وعلم هل قعد عمرو » وفيه نظر ؛ لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة ، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء ؟ وبعد فعندى أن المسألة صحيحة ولكن مع الاستفهام دون سائر المعلقات ، وعلى أن الإسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الأخرى ، ألا ترى أن المعنى : ظهر لي جواب أقام زيد ، أى : جواب قول القائل ذلك . وكذلك فى : « علم أقعد عمرو ؟ وذلك لا بد من تقديره دفعنا للتناقض ، إذ ظهور الشيء والعلم به متناقضان للاستفهام المقتضى للجهل به . فان قلت : ليس هذا مما تصح فيه الاضافة الى الجمل . . .

قلت : قد مضى لنا عن قريب أن الجملة التى يراد بها اللفظ يتحكم لها بحكم المفردات) . المغنى ٢/ ٤٠٠ ، ٤٠١ . وذكر ابن هشام اية يوتسف ٢٥ أيضا فى الجملة الواقعة مفعولا قال : (ومحلها النصب ان لم تنب عن فاعل ، وهذه التنبية مختصة بباب القول . . . لما قدمناه من أن الجملة التى يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة .

قيل : وتقع أيضا فى الجملة المقرونة بمعللى نحو « علم أقام زيد » وأجاز هؤلاء وقرع هذه فاعلا ، وحملوا عليه . (ثم بدالهم . . . الآية) والصواب خلاف ذلك ، وعلى قول هؤلاء فيزداد فى الجمل التى لها محل الجملة الواقعة فاعلا .

فان قلت : وينبغى زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبى المعلق بالاستفهام فقط نحو « ظهر لي أقام زيد »

قلت : انما أجزت ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف لا الجملة (انظر مغنى اللبيب ٢/ ٤١٢ ، ٤٢٨/٢ .

(٣٦) فى ز لا يتم الا به .

قال : وهذا الكلام نصو قولك : ألف ضرب (٣٧) من ثلاثة أحرف . . ومنه : (زعموا مطية الكذب) (٣٨) وهذا قول حسين .

(٢٧) كذا من نسخة « ز » وفي الأصل : ألف مركب .

(٢٨) قال الزمخشري : (فان قلت : كيف صح أن يسند « قيل » الى « لا تفسدوا » و « آمنوا » ، واستناد الفعل الى الفعل مما لا يصح ، « قلت » : الذي لا يصح هو اسناد الفعل الى معنى الفل ، وهذا اسناد له الى لفظه ، كأنه قيل : واذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام ، فهو نحو قولك : ألف « ضرب » من ثلاثة أحرف ، ومنه « زعموا مطية الكذب ») . الكشف ١/٣٢ .

أما أبو البقاء المكي فقال : (والمفعول القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول وأضمر لأن الجملة بعده تفسره ، والتقدير : واذا قيل لهم قول هو : « لا تفسدوا » وقيل : « لهم » هو القائم مقام الفاعل ، وهو بعيد لأن الكلام لا يتم به ، وهو ما تفسره الجملة بعده ، ولا يجوز أن يكون قوله « لا تفسدوا » قائما مقام الفاعل ، لأن الجملة لا تكون فاعلا ، فلا تقوم مقام الفاعل) . اعراب القرآن - هامش الفتوحات الالهية ١/٥٠ .

وقال أبو حيان : (وحذف فاعل القول هنا للابهام ، فيحتمل أن يكون الله تعالى ، أو الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو بعض المؤمنين ، وكل من هذا قد قيل .

والمفعول الذي لم يسم فاعله فظاهر الكلام أنها الجملة المصدرة بحرف النهي وهي (لا تفسدوا في الأرض) . إلا أن ذلك لا يجوز إلا على مذهب من أجاز وقوع الفاعل جملة ، وليس مذهب جمهور البصريين .

والمفعول الذي لم يسم فاعله في ذلك حكمه حكم الفاعل ، وتخريجه على مذهب جمهور البصريين : أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو مضمر تقديره : « هو » يفسره سياق الكلام . . والمعنى : واذا قيل لهم قول شديد ، فأضمر هذا القول الموصوف ، وجاءت الجملة بعده مفسره ، فلا موضع لها من الأعراب : لأنها مفسرة لذلك المضمر الذي هو القول الشديد . ولا جائز أن يكون « لهم » في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله : لأنه لا ينتظم منه مع ما قبله كلام : لأنه يبقى « لا تفسدوا » لا ارتباط له ، إذ لا يكون معمولا للقول مفسرا له .

وزعم الزمخشري أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو الجملة التي هي « لا تفسدوا » وجعل ذلك من باب الاستناد اللفظي . انتهى . فلم يجعله من باب الاستناد الى معنى الجملة : لأن ذلك لا يجوز على

.....

مذهب جمهور البصريين ، فعُدل إلى الاسناد اللفظي وهو الذي لا يختص به
الأنتم ، بل يوجد في الاسم والفعل والحرف والجملة . وإذا أمكن الاسناد
المعتوى لم يعدل إلى الاسناد اللفظي .
البحر المحيط ٦٤/١ :

وأما المضاف اليها فهي في موضع جر :

لأن اعراب المضاف اليه هو الجر ، وذلك قسمان :

قسم متفق عليه ، وقسم مختلف فيه .

فالمتفق على أنها في موضع جر : الجملة المضاف اليها
أسماء الزمان غير الشرطية ، نحو : حين ويوم وليلة (٣٩) .

(٢٩) قال ابن يعيش : (تقدم القول أن الاضافة الى الأفعال مما لا يصح ، لأن الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف ، وإخراجه من إبهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه ، والأفعال لا تكون إلا نكرات ، ولا يكون شيء منها أخص من شيء ، فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها ، إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان الى الأفعال فقالوا : هذا يقوم زيد ، وساعة يذهب عمرو ، وقال الله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقال : و (يوم الناس) المطففين ٦ - وقال الشاعر :

على حين عاتبت المشيب على الصب

فأضاف الحين الى الفعل الماضي ، فقال قوم : الاضافة انما وقعت الى الفعل نفسه تنزيلا له منزلة الفعل المسمى مصدرا ، وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع نحو قولهم : « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه »
قالوا : واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملازمة بين الفعل وبينه ، وذلك أن الزمان حركة الفلك ، والفعل حركة الفاعل ، ولاقتران الزمان بالحدث - فلما كان بينهما هذه المناسبة - اختص بالاضافة ، ولما كان لفعل لا ينفك عن الفاعل ضارت الاضافة في اللفظ الى الجملة ، والمراد لفعل نفسه .

وقال قوم : انما أضيف الزمان الى الفعل ؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، فالزمان أحد مدلولي الفعل ، فساغت الاضافة اليه كاضافة البعض الى الكل .

وتذهب قوم الى أن الاضافة انما هي الى الجملة نفسها لا الى الفعل وحده ، فأضافوا الزمان الى الجملة من الفعل والفاعل كما أضافوه الى الجملة من المبتدأ والخبر ، فقالوا : هذا يوم يقوم زيد ، كما قالوا : رأيت

يوم زيد أمير ، وزمن أبوك غائب . فتكون الاضافة في اللفظ الى الـ
والمراد المصدر ، فاذا قلت : هذا يوم يقوم زيد ، أو يوم زيد قائم ، فانما
يوم قيام زيد ، فكأنه اضاف الى مدلولات الجمل ، ومدلولاتها معان ، وان
تتركب من الأعيان والمعاني والأزمنة ، وتكون ظروفًا للمعاني دون الأـ
نحو قولك : القتال اليوم ، ولو قلت : زيد اليوم ، لم ينصح ، فالملابس
بين الزمان والمعنى ظاهرة ، والاضافة تصح بأدنى ملابس ، فاذا قلنا
« أتيتك زمن الحجاج أمير وعبد الملك خليفة » والمعنى زمنا كان ظرفا لا
الحجاج وخلافة عبد الملك ، فالاضافة في الحقيقة انما هي الى الحدث
عليه الجملة لا الى الجملة . اذ الاضافة لا تجوز الا الى ما تجوز اضافة
وقد رد ابن درستويه القول الأول وقال : الزمن انما أضيف الى الجملة لا
لا الى الفعل وحده ، ويدل على ذلك أن موضع الجملة خفض بلا خلاف ،
كانت الاضافة الى الفعل لكان مخفوضا ، أو كان مفتوحا في موضع الخفـ
فالاضافة الى الجملة ، والمراد مدلولها الذي هو الحدث ، فأما
الكتاب فقال : (وتضاف اسماء الزمان الى الفعل) فالمراد الى الجملة
الفعل والفاعل . ولم يذكر الفاعل للعلم بأن الفعل لا يد له من فاعل ، لا
أراد أن الزمان مضاف الى الفعل مفردا من الفاعل ، والذي يدل على
قوله فيما بعد (وتضاف الى الجملة الابتدائية أيضا) فقوله أيضا دليل
ما قلناه) . شرح الفصل ١٦/٢ ، ١٧ .

وبين ابن قيم الجوزية الحكمة في اضافة ظروف الزمان الى الأحداث
الواقعة فيها دون ظروف المكان فقال : (نحو : « يوم يقوم زيد » لأنها أو
لها ، وواقعة فيها فهي لاختصاصها بها أضيف اليها ، وهذا بخلاف ظرف
المكان ، لأنها لا تختص بتلك الأحداث ، فان اختصت غالبا حسنت الاضـ
نحو : « هذا مكان يجلس القاضي » ويكون بمنزلة « يوم يجلس القاضي
سواء) بدائع الفوائد ٣٨/١ .

وقال ابن هشام في الحادي والعشرين من الأمور التي يكتسبها الـ
بالاضافة : البناء وذلك في ثلاثة أبواب ، قال في الثالث منها : (أن يـ
زمانا مبهما ، والمضاف اليه فعل مبنى بناء أصليا كان البناء كقوله :
* على حين عاتبت المشيب على الصبا * . أو بناء عارضا كقوله
* على حين يستصيبين كل حلیم * روى بالفتح وهو أرجح من الاعراب
ابن مالك ، وهو مرجوح عند ابن عساقور .

فان كان المضاف اليه فعلا معزيا أو جملة اسمية ، فقال البصريون
يجب الاعراب ، والصحيح جواز البناء ، ومثله قراءة نافع (هذا يوم
الصادقين) بفتح يوم . الخ) . المغنى ٥١٧/٢ ، ٥١٨ .

وكقول الشاعر (٤٠) :

★ على حين عاتبت المشيب على الصبا ★

(٤٠) البيت للنايعة النبطي ، انظر ديوان النايعة ٥٢ .
والبيت من شواهد سيبويه ٢٢٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٣ ،
والرشي في شرح الكافية ١٠٧/٢ ، والشاهد رقم (٧٦٢) من شواهد المغنى
ومن شواهد الانصاف ٢٩٢/١ الشاهد رقم ١٧٥ ، ورقم ٦٢ من شواهد المقرب
لابن عصفور وتمام البيت :

على حين عاتبت المشيب على الصبا . فقلت : لما تصح والشمس وازع
عاتبت : فعل ماض من العتاب ، أى نوم مع تصمط ، والصبا بكسر
الصاد : والقصر : اسم الصبوة ، وهى الميل الى شهوات النفس . والمشيب :
الشيب ، وهو ابيضاض الشعر المسود . ويأتى بمعنى الدخول فى حد
الشيب .

وقوله (فقلت) : أى للمشيب ، معطوف على « عاتبت » وجملة
(لما تصح . الخ) مقول القول . والهمزة للانكار ، ولما جازمة بمعنى
« لم » ، وفيها توقع ، لأن صحوه متوقع وتصح مجزوم بحذف الواو من
صحا يصحو . اذا زال منكزه . وجملة (والشمس وازع) حال من قاعل
تصح : ووازع يالزأى : الزاجر الكاف . وقول : وزع يزع ، اذا كف فهو
وازع : كما يقال : وضع يضع فهو واضع .
ومعنى البيت : يصف الشاعر أنه بكى على الديار فى حين مشيبه
ومعانيته لنفسه على صباه وطربه .

والشاهد فى قوله : (على حين عاتبت) حيث أضيف (حين) وهو
اسم زمان الى الفعل الماضى « عاتبت » ويروى البيت بفتح « حين » على
الباء ، وجره على الاعراب ، والرواية عند سيبويه بفتح حين ، قال :
(كأنه جعل حين وعاتبت اسما واحدا) . الكتاب ٢٢٠/٢ . وقال الأعلام
السنتموى (وبنائها مع أى بناء حين مع الفعل على الفتح لأن حق الاضافة
ان تقع على الأسماء المفردة دون الأفعال والجمال ، فلما خرجت هنا عن
إصلها بنى الاسم) . ١ هـ . وقيل : بنيت على الفتح لاكتسابها الباء من
اضافتها الى البنى ، وهو جملة « عاتبت » وأورده صاحب الكشف عند
قراءة نافع والكسائى (ومن خذى يومئذ) بفتح الميم شاهدا على اكتساب
المضاف البناء من المضاف اليه) . انظر الكشف ٢٢٤/٢ يتصرف .

واحتراز بقولى : غير الشرطية من « اذا » ففي الجملة بعدها خلاف : -

ذهب الأكثرون الى أنها فى موضع جر بإضافة « اذا » ، وذهب قوم الى أنها لا محل لها ، وهو خلاف المشهور (٤١) .

وقال الأعلام : (واعرابها جائز على الأصل) . أى أنه يجوز اعراب « حين » بالجر لعدم لزومها للإضافة الى الجملة . انظر خزنة الأدب ، الشاهد رقم ٤٩٩ ٥٥٠/٦ وما بعدها .

وخلاصة الروايتين : أن الظرف المبهم اذا أضيف الى جملة صدرها مبنى جاز فيه الاعراب على أصله ، والبناء لاكتسابه البناء مما أضيف اليه .

(٤١) قال سيبويه فى باب ما يضاف الى الأفعال من الأسماء : (جملة هذا الباب أن الزمان اذا كان ماضيا أضيف الى الفعل ، والى الابتداء والخبر ، لأنه فى معنى ان ، فأضيف الى ما يضاف اليه ان . واذا كان لما لم يقع لم يضاف الا الى الأفعال ، لأنه فى معنى اذا ، واذا هذه لا تضاف الا الى الأفعال . الكتاب ١١٩/١ .

ويفسر الزمخشري هذا القول فقال فى باب الظروف : (ومنها ان لما مضى من الدهر ، واذا لما يستقبل منه . وهما مضافتان أبدا ، الا أن « ان » تضاف الى كلتا الجملتين . وأختها لا تضاف الا الى الفعلية) . المفصل خ ١٧٠ وانظر شرحه لابن يعيش ٩٥/٤ .

وقال الجوهري : (« اذا » اسم يدل على زمان مستقبل ، ولم تستعمل الا مضافة الى جملة) .

وحما مضى ترى أن سيبويه والزمخشري ذهبا الى أن الجملة بعد اذا فى موضع جر بإضافة « اذا » اليها ، وقد فصل الرضى - فيما بعد - القول فى هذه المسألة قائلا : (اعلم أن الظروف المضافة الى الجمل على ضربين ، اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهى ثلاثة لا غير : حيث فى المكان ، واذا فى الزمان على خلاف . فاذا هل هى مضافة الى الجملة التى تليها أو لا) . وذلك يترتب على كون (الجملة التى تليه عاملة فيه أو لا ، فان كانت عاملة فيه فليس بمضاف اليها ، وان لم يكن فهو مضاف اليها) .

.....

وقال : (ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن أصله من الوقت المعين جاز استعماله وإن لم يكن فيه معنى « أن » الشرطية ، وذلك في الأمور القطعية استعمال « اذا » المتضمنة لمعنى « أن » ، وذلك لجيء جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وإن لم يكونا شرطا وجزاء كقوله (اذا جاء نصر الله والفتح) الى قوله : (فسبح) كما أنه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط ، فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وإن لم يكن في الأول معنى الشرط وانما رتب « اذا » و الموصول في الآيات المذكورة والجملتان بعدهما بترتيب كلمة الشرط وجملتى الشرط والجزاء ، وإن لم يكن فيهما معنى الشرط ، ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى ، لزوم الجزاء للشرط ، ولتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد تحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في (فسبح) ، وإن في قولك : اذا جئتني فانتك مكرم كما عمل ما بعد الفاء وإن في الذي قبلهما في نحو : « أما يوم الجمعة فان زيدا قائم » ، وأما زيدا فإني ضارب ، للغرض الداعي الى هذا الترتيب ، كما يجيء في حروف الشرط ، فاذا تقرر هذا قلنا : العامل في « متى » وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه ، كما قال الأكثرون ، ولا يجوز أن يكون جزاءه على ما قال بعضهم وأما العامل في « اذا » قال الأكثرون على أنه جزاؤه ، وقال بعضهم هو الشرط ، كما في « متى » وأخواته ، والأولى أن نفصل ونقول : اذا تضمن « اذا » معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوه ، وإن لم يتضمن نحو : « اذا غربت الشمس نجيتك » بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس ، فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا ، وإن لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط ، وهو مخصص للظرف ، وتخصيصه له إما لكونه ضمة ، أو لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء . ولا يجوز أن يكون وصفا ، إذ لو كان وصفا لكان الأولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ، ولم يأت في كلام ، فتخصيصه له إذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية ولو سلمنا أيضا أنه ضمة قلنا لا يجوز عمل الوصف في موصوف ، كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف ، وذلك أن كل كلمتين أو أكثر كانتا

=

فى المعنى بمنزلة كلمة واحدة ، بمعنى وقوعهما مفا جزء كلام يجوز أن يعمل أولاهما فى الثانية ، كالمضاف فى المضاف اليه ، ولا يجوز العكس ، أن لم يعهد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر ، فكذلك ما هو بمنزلة فى المعنى ، فمن ثم لم تعمل ضلة فى موصول ، ولا تابع فى متبوع ، ولا مضاف اليه فى مضاف .

أما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة ان لا يقعان اذن موقع المقرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها ، فيجوز عمل كل واحد منهما فى الآخر ، نحو : « متى تذهب أذهب » و « ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى » .

بلى ان لم يعمل الشرط فى كلمته نحو « من قام قمى » جاز وقوعها مرقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم .

ثم قال : (ولعدم عراقة « اذا » فى الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرط أن يكون جزاؤها اسمية بغیر فاء كما قوله تعالى : (واذا ما غضبوا هم يغفرون) ولعدم عراقتها أيضا جاز وان كان شاذاً مجيء الاسمية الخالية عن الفعل بعدها) انظر شرح الكافية ١١٦/٢ .

وقد فصل المزدبى القول فى هذه المسألة فى كتابه الجنى الدانى حيث قال : (ومذهب الجمهور أن « اذا » مضافة الى الجملة التى بعدها والفاعل فيها الجواب . ومذهب بعض النحويين ان انما ليست مضافة الى الجملة ، بل هى معمولة للفعل الذى بعدها ، لا لفعل الجواب .

قال الشيخ أبو حيان : ومذهب الجمهور فاسد من وجوه : أحدها : أن « اذا » الفجائية قد تقع جواباً لـ : « اذا » الشرطية ، وما بعدها « اذا » لا يعمل فيما قبلها .

والثانى : اقتران جوابها بالفاء ، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها .

والثالث : أن جوابها منقيا بـ « ما » نحو (واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم) . وما بعد « ما » النافية لا يعمل فيما قبلها .

والرابع : اختلاف وقى الشرط والجواب فى بعض المواضع ، نحو : اذا جئتني غدا أجيتك بعد غد .

قلت : والجواب عن هذه الوجوه أن الجمهور انما يقولون : ان العامل فيها جوابها ، اذا كان ضالها للعامل ، فان منع من عمله فيها مانع

=

.....

كس : « إذا » الفجائية ، و « ان » ونحوهما ، فالعامل فيها حينئذ مقدر ، يدل عليه الجواب ، وهذا حاصل كلامهم .

وصرح أبو البقاء في « اعرابه » بأن الفاء الداخلة في جواب « إذا » لا تمنع من عمل ما بعدها في « إذا » ، وذكر الحوفي والزمخشري أن العامل في (إذا جاء نصر الله) : فسبح . وهذا يدل على أن الفاء عندهما لا تمنع كما قال أبو البقاء ، وفيه نظر .

انظر الجنى الدانى من ٢٦٩ الى ٢٧٢ .

وقال ابن هشام في الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب وهي الجملة المضاف اليها ، ومحلها الجر ، قال : (ولا يضاف الى الجملة الا ثمانية : أحدها : اسماء الزمان ، ظروفا كانت أو أسماء ... ومن أسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة : اذ باتفاق ، وإذا عند الجمهور ، ولما عند من قال بأسميتها) . المغنى ٤١٩/٢ .

ومعنى قوله : (وإذا عند الجمهور) أى : أخذا من قولهم : خافضة لشرطها منصوبة بجوابها ، وهذا القول هو التحقيق خلافا لما صححه المصنف سابقا من أنها معمولة لشرطها) . حاشية الدسوقي ٩٧/٢ .

وقال الدسوقي أيضا في الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم ولم تقتنر بالفاء ولا باذا : (والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا ، كان الشرط جازما أو غير جازم ، كان ذلك الجواب غير مقتنر بـ إذا أو الفاء ، أو كان مقتنرا بأحدهما ، وذلك لأن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها كما يأتى توضيحه في الجملة الخامسة مما له محل) . انظر حاشية الدسوقي ٨٤/٢ .

وتذكر السيوطي أن في تأنيب « إذا » قولين : (أحدهما : أنه شرطها ، وعليه المحققون واختاره أبو حيان حملا لها على سائر أدوات الشرط . والثانى : أنه ما في جوابها من فعل وشبهة وعليه الأكثرون لما تقدم من أنها ملزمة الاضافة الى شرطها ، والمضاف اليه لا يعمل في المضاف) همع الهوامع ٢٠٧/١ وانظر المغنى ٩٦/١ .

ويذهب الأشمونى مع القول الثانى حيث يقول : إذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور) .

٢٥٨/٢

والمختلف فيه : الجملة الواقعة بعد اذا كما سبق ، وتبعد آية (٤٢) بمعنى علامة ،

(٤٢) مذهب سيبويه أن «آية» عند تضاف الى الجملة الفعلية بدون حرف مصدرى ، فقال فى باب ما يضاف الى الأفعال من الأسماء : (.....) ومنه أيضا « آية » قال الأعشى :

★ بآية تقدمون الخيل شعثا ★

وقال يزيد بن عمرو بن الصعق :

★ بآية ما تحبون الطعاما ★

فما لغو (. الكتاب ١١٨/٣ .

أما الرضى فقد خالف سيبويه فى جعل « ما » مصدرية لا لغوا حيث قال : (وكذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابتها الوقت ؛ لأن الأوقات علامات يوقت بها الحوادث ويعين بها الأفعال ، لكن لما كان ريث وآية دخيلين فى معنى الزمان اضيفا الى الفعلية فى الأغلب متصدرة بحرف مصدرى (.....)

شرح الكافية ١٠٤/٢ .

أما ابن عصفور فقال : (وحق الاضافة أن تكون الى مفرد ، ولا تضاف الى جملة الا أسماء الزمان غير المثناة ، وآية وحيث وذو) المقرب ٢١٥/١ .

وعرض ابن هشام مذاهب النحاة فى هذه المسألة فقال فى الثالث مما يضاف الى الجملة : (آية بمعنى علامة ، فاتها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا أو منقيا بما ، كقوله ★ بآية يقدمون الخيل ★ وقوله ★ بآية ما كانوا ضعافا ولا همزلا ★ وهذا قول سيبويه ، وزعم أبو الفتح أنها انما تضاف الى المفرد نحو قوله تعالى : (آية ملكه أن يأتيكم التابوت) البقرة ٢٤٨ ، وقال : الأصل : بآية ما يقدمون ، أى : بآية أقدامكم ، كما قال ★ بآية ما تحبون الطعاما ★ فيه حذف موصول حرفى غير أن وبقاء صليته ، ثم هو غير متأت فى قوله : ★ بآية ما كانوا ضعافا ولا همزلا ★ (.....) المغنى ٤٢٠/٢ .

وقد اعترض ابن هشام على أبى الفتح فى اضافة آية الى المفرد بأن فى قول الشاعر ★ بآية يقدمون ★ حذف موصول حرفى غير (أن) وهو غير جائز ، بخلاف أن فانها تحذف وجوبا فى مواضع . كما أن تعليل أبى الفتح بأنها تضاف الى المفرد غير متأت فى قول الشاعر ★ بآية ماكانوا ★ حيث جاءت « ما » فى الشاهد قافية لا مصدرية ، إذ لو كانت مصدرية للزم العطف على مثبت وهو غير جائز . وقال الدمامينى : وقد يقال انه يتأتى ذلك =

كقوله : (٤٣).

★ بآية تقدمون الخيل شعثا ★

ومحل الجملة عند سيديويه (٤٤) جر بإضافة آية إليها وهو مطرد ، وذهب « أبو الفتح »* إلى أن ذلك على تقدير « ما »

فيه بأن تجعل « ما » مصدرية والحرف النافي مقدر بعد « كانوا » وقبل « ضمافا » أي بعلامة كونهم لأضعافا وهو بعيد لأن « لا » النافية إنما تحذف إذا كانت داخلة على مضارع جوابا للقسمة . انظر حاشية الدسوقي ٩٨/٢ ، وانظر شرح الفصل لابن يعقوب ١٨/٢ ، وفتح الهوامع ١/١ . وقت استعملت كلمة « آية » في القرآن الكريم أربعاً وثمانين مرة ، أضيفت فيها ثلاث مرات في آيات البقرة ٢٤٨ ، والإسراء ١٢ ، قال تعالى : (وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مِصْرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضَلَّ مِنْ رِبْكُمْ) ، أما الآيات الأحدى والثمانون فجاءت مقطوعة عن الإضافة .

(٤٣) نسبة سيديويه إلى الأعشى ، ورواه البيهقي في خزائنه ، وتام البيت

بآية تقدمون الخيل شعثا
كان على سنانيكها سدا
وروي في شرح الكافية « تقدمون » وفي المغني وشرح المفصل وفتح الهوامع « يقدمون » بالمغنية . جمع أشعث : وهو المخبر الرأس . والشاهد في البيت هو : إضافة « آية » إلى الفعل الذي هو « تقدمون » أي بأن الجملة في محل جر بإضافة . ومعنى البيت أنه يقول : أبلغهم كذا بعلامة اقتسامهم الخيل شعثا متفيرة من الجهود ، وشبه ما يتصيب من عجزها وبمها بالذمام لخمريته . والسنانك : جمع سنبك وهو مقدم الحوافر ، يريد أنه لما صار ذلك عادة لهم وأمرأ لازما صار علامة : (انظر الخزانة ٥١١/٦ .) (الشاهد رقم ٤٩٥) . وشرح المفصل ١٨/٢ .

(٤٤) ساقطة من ز . (*) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، ولد ونشأ بالموصل ، وألحقها ينسب ، واختلفت الروايات في سنة ميلاده . ويكاد يجمع الرواة أن ولادته قبل الثلاثين والثلاثمائة ، ووفاته كانت في سنة ٢٩٢ ببغداد .

المصدرية وليست اضافة للجملة كما جاء في قوله (٤٥) :

★ بآية ما تحبون الطعاما ★

فعلى هذا لا محل للجملة بعدها لأنها صلة « ما » المقدرة :
ومن المختلف فيه الجملة الواقعة بعد ذى ، في قولهم (٤٦) :

أحصى له في مقدمة الخصائص حوالى تسعة وأربعين كتابا ، ومع كل كتاب كلمة عنه ، ومن أشهرها : « سر صناعة الاعراب » ، والخصائص ، والمحتسب في شواذ القراءات انظر ترجمته في : نزهة الألباء ص ٢٢٢ ، انباه الرواة ٢٢٥/٢ وبغية الوعاة ٢٢٢ .

(٤٥) نسب سيبويه وابن يعيش والسيوطي في شرح شواهد المغنى البيت الى زيد بن عمرو بن الصبيح ، وتبنا البيت :

الا من مبلغ عنى تميميا
بآية ما يحبون الطعاما

والشاهد فيه اضافة آية الى « يحبون » من « ما » عند سيبويه لغو ، وعند المبرد « ما » والفعل مصدر ، وكذا عند أبى الفتح والدماديني حيث قال : (وزعم سيبويه أن « ما » زائدة ، ولا حاجة الى ذلك الا على تقدير كونها لا تضاف الى مفرد وليس كذلك) قال تعالى : (ان آية ملكه ان ياتيكم التابوت) . بل ذلك هو الأصل والغالب : فانما يمكن لم يجز العذول عنه . ومعنى البيت : اذا رأيت تميميا فبلغهم عنى الرسالة ، فكان قائلا قال : بأي علامة تعرف تميم ، فقال : بعلامة ما يحبون الطعام . واذا ذكر حب الطعام وجعل ذلك آية لهم ، يعرفون بها لما كان من أمرهم في تحريق عمرو « بن هند » لهم يوفون البرجم عليه ، ثم يشم رائحة المحرقين فظنهم طعاما يصنع ، فقذف به الى النار . والبراجم رعى فوق منى تميم . (خصصة من أولاد بنظلة بن مالك) وانما قيل لهم البراجم لأن أباهم قبض أصابعه وقال كونوا كبراجم يدي هذه ، أى لا تتفرقوا فان الأتلاف أعز لكم .

وخبرهم مشهور ، وذلك أن عمرو بن هند كان نذر أن يحرق مائة رجل من بني دارم بسبب قتلهم أخا له فاحرق تسعة وتسعين رجلا من بني دارم ، وأراد أن يكمل مائة ، فلم يجد فرفد عليه رجل ، فقال له عمرو : من أنت ؟ فقال : من البراجم ، فقال : (ان الشقى واقد البراجم) فذهبت مثلا ، ورمى به الى النار . انظر خزانة الأدب ٥١٢/٦ وما بعدها وهو الشاهد ٤٩٦ .

(٤٦) في ز كقولهم :

« اذهب بذى تسلم » ، ذهب الجمهور (٤٧) الى أنها بمعنى صاحب ، والجملة فى موضع جر بالاضافة ، والمعنى : اذهب فى وقت ذى سلامة ، وذهب بعضهم الى أن « ذى » موصولة على لغة طييء (٤٨) ، وأعربت على لغة بعضهم ، و « تسلم » صلة لـ : ذى ، والمعنى : اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ،

(٤٧) قال سيبويه : (ومما يضاف الى الفعل أيضا قوله : « لا أفعل بذى تسلم » ، ولا أفعل بذى تسلمان ، ولا أفعل بذى تسلمون . والمعنى : لا أفعل بسلامتك ، ونذر مضافة الى الفعل كاضافة ما قبله ، كانه قال : لا أفعل بذى سلامتك ، فذو ههنا الأمر الذى يسلمك ، وصاحب سلامتك) . الكتاب ١١٨/٣ . وذهب الرضى مذهب سيبويه حيث قال : (ويضاف ذو أيضا معربا كاعرابه فى « ذو مال » بالواو والألف والياء الى الفعلية فى قولهم « اذهب بذى تسلم » ، واذهبا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون ، فقال بعضهم : هو شان ، و « ذى » صفة للأمر ، أى : اذهب مع الأمر ذى السلامة ، أى : مع الأمر الذى تسلم فيه ، والباء بمعنى مع . وقال السيرافى : الموصوف بذى الوقت ، أى : اذهب فى وقت ذى السلامة ، أى : فى وقت تسلم فيه ، والباء بمعنى فى ، فلا تكون الاضافة شاذة لأنه كالزمان المضاف الى الفعل) . الكافية ١٠٤/٢ . وانظر المقرب ٢١٥/١ ، وشرح المفصل ١٩/٣ . وذهب ابن هشام مذهب السيرافى حيث جعل « ذى » صفة لزمن محذوف ، والباء للظرفية ورأى الأكثرين أن « ذى » بمعنى صاحب ، فالموصوف نكرة أى : اذهب فى وقت صاحب سلامة ، أى فى وقت هر مظنة السلامة . انظر المغنى ٤٢١/٢ .

(٤٨) . وذكر الرضى مذهب بعض النحاة حيث قالوا ان « ذا » هتا هى « ذر » الطائية ، أعربت ، وهو بعيد لما مر فى الموصولات أنها بالواو فى الأحوال على الأشهر . وربما استعملت « ذر » فى الاضافة الى الفعل أجنب استعمالها مضافة الى الاسم نحو : جاءنى ذى فعل وذو فعلا ، وذووا فعلوا ، وذات فعلت ، وذواتنا فعلنا ، وذات فعلن . ويحتمل أن تكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر فى الموصولات ، وان تكون بمعنى صاحب أضيف الى الفعلية شاذاً) . شرح الكافية ١٠٤/٢ . وذهب ابن عصفور الى أنه لا يجوز أن يكون فى الجملة « اذهب بذى تسلم » لذلك ضمير عائد على الاسم المضاف اليها ، فإن كان فيها ضمير عائد على الاسم فصلته عن الاضافة ، وكانت الجملة صلة . المقرب ٢١٦/١ . وانظر شرح المفضل ١٩/٣ .

فلا محل للجملة على هذا وهو مذهب «ابن الطراوة» (*) .

ومن المختلف فيه : الجملة الواقعة بعد « لما » التي هي حرف وجوب لوجوب ، مذهب سيديويه (**) أنها لا محل لها من الاعراب ؛ لأن « لما » عنده حرف (٤٩) .

وقال ابن هشام : (وقيل : بمعنى «الذى» فالموصوف معرفة ، والجملة جملة فلا محل لها ، والأصل : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه . ويضعفه أن استعمال ذي موصولة مختص بطييء . ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم .

وأن الغالب عليها في لغتهم البناء ، ولم يسمع هنا إلا الاعراب ، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو : (ويشرب مما تشربون) والمتعلق هنا مختلف ، وإن هذا العائد لم يذكر في وقت) . المغنى ٢/٤٢١ .

فابن هشام قد ضعف الرأي القائل بأن « ذى » اسم موصول لأن لغة طييء الغالب فيها البناء ، ولم يسمع هنا إلا الاعراب كما أن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق ، والمتعلق هنا مختلف .

(*) هو سليمان بن محمد بن الطراوة المتوفى سنة ٥٢٨ هـ نفوى مدينة الرية وتلميذ الأعلام الشنتمري ، كان علما في الغربية لمصره ، وتجول في مدن الأندلس معلما يقبل عليه الطلاب من كل فج . ومن مصنفاته في النحو : (المقدمات على كتاب سيديويه) . انظر ترجمته في بغية الملتبس ص ٢٩٠ ، وبغية الوعاة ص ٢٦٢ .

(**) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، وكنيته : أبو بشر ، ولقبه سيديويه . صاحب أشهر وأول كتاب في النحو وصل إلى أيدينا . توفى على الأرجح سنة ١٨٠ هـ .

انظر ترجمته في المعارف لابن قتيبة ص ٢٧٢ ، ومراتب اللغويين والنحاة ص ٦٥ ، وأخبار البصريين للسيرافي ص ٤٨ ، وبغية الوعاة ص ٢٦٦ . (٤٩) قال سيديويه : (و « ما » في « لما » مغيرة لها عن حال « لم » ، كما غيرت « لو » إذا قلت : لو ما ونحوها . ألا ترى أنك تقول : لما « ولا تتبعها شيئا ، ولا تقول ذلك في لم . » (الكتاب ٤/٢٢٣ . وقال في موضع آخر : (وأما « لما » فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره ، وإنما تجيء بمنزلة « لو » لا ذكرنا ، فانما هما لا ابتداء وجواب . (الكتاب ٤/٢٢٤ .

ونذهب الفارسي (**) الى أنها في موضع جر بالاضافة ؛
لأن « لما » عنده ظرف بمعنى حين (٥٠) .

(*) أبو علي الفارسي هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي
أبا . أما أمه فعربية . ولد بفسا من أرض فارس بالقرب من شيراز نحوالي
سنة ٢٨٨ هـ . وكان ينسب املاءاته في كل بلدة اليها ، مثل : المسائل
البصرية والبغدادية والحلبية ، والدمشقية . ومن مصنفاته : الايضاح ،
والتكملة ، والعوامل المائة ، والمقصود والمدود ، والحجة في القراءات
السبع . توفي سنة ٢٧٧ هـ في بغداد . انظر ترجمته في : نزهة الألباء
٦٢ ، طبقات الزبيدي ١٢١ ، ١٢٢ وانظر (أبو علي الفارسي للدكتور عبد
الفتاح شلبي .

(٥٠) قال أبو علي الفارسي : (وأما « لما » فمثل « لم » في الجزم ،
قال تعالى : (ولما يعلم الله الذين جاؤوا) . فجزمت كما جزمت « لم » وإنما
هي « لم » دخلت عليها « ما » فتغيرت بدخول « ما » عن حال لم ، فوقع
بعدها مثال الماضي في قولك : لما جئت جئت ، فصار بمنزلة ظسرف من
الزمان ، كأنك قلت : حين جئت جئت .

فمن ثم جاز أن تقول : جئتكم ولما ، فلا تتبعها شيئاً ، ولا يجوز ذلك
في لم . ولولا دخول « ما » عليها لم يجز ذلك فيها . (المقتصد في شرح
الايضاح ١٠٩٢/٢ تحقيق د . كاظم بحر المرجان .

وقال في اليفيديايات : (وإنما حسن أن تخذف الفعل بعد « لما »
ولم يحسن ذلك في « لم » لأنهم استعملوها ظرفاً في قولهم : لما جئت جئت ،
رقت موقع الأسماء فأشبهتها ، فلما أشبهتها حسن أن لا يقع الفعل بعدها ،
ولم يحسن ذلك في « لم » وأخواتها لأنها لم تقع في مواقع الأسماء فلم
تشبهها) البغداديات ص ٣١٦ .

وقال ابن هشام في الثاني من أوجه « لما » : (أن تخذفن بالماضي ،
فتقتضي جملتين : وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو : « لما جاءني
أكرمته » ، ويقال فيها : حرف وجود لوجود ، ويعضنهم يقول : حرف وجوب
لوجوب ، وزعم ابن السراج وثبته الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة ؛
أنها ظرف بمعنى حين ، وقال ابن مالك : بمعنى : إذ ، وهو حسن ، لأنها
مختصة بالماضي ، والاضافة الى الجعلة .

ورد ابن خروف على مدغني الاسمية بجواز أن يقال : لما أكرمتني
أمس أكرمك اليوم ، لأنها إذا قدرت ظرفاً كأن عاملها الجواب ، والواقع

.....

فى اليوم لا يكون فى الاعمس . والجواب أن هذا مثل : (أن كنت قلته فقد علمته .) والشرط لا يكون الا مستقبلا ، ولكن المعنى : ان ثبت انى كنت قلته ، وكذا هنا ، والمعنى : لما ثبت اليوم اكرامك لى امس اكرمك . (المخطئ ٢٨٠ / ١)

كما رد ابن هشام على الفارسى ومن ذهب معه بأن « لما » ظرف بمعنى حين بقوله تعالى (فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته) سبأ ١٤ الآية وذلك أنها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل فى محلها النصب ؛ وذلك العامل « اما » قضينا « أو » دلهم « ؛ ان ليس معنا سواهما ، وكون العامل « قضينا » مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة الى ما يليها ، وللضاف اليه لا يعمل فى المضاف ؛ وكون العامل « دلهم » مردود بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، واذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضى الحرقية .
انظر شرح قطر الندى ويل الصدى ص ٤٢ .

وعرض المرادى مذهب سيبويه ومذهب أبى على الفارسى ثم قال :
(والتصحيح ما ذهب اليه سيبويه لأوجه)

أحدها : أنها ليس فيها شيء من علامات الاستثناء .

والثانى : أنها تقابل « لو » وتحقيق تقابلتهما أنك تقول : لو قام زيد قام عمرو ، ولكنه لما لم يقم لم يقم .

والثالث : أنها لو كانت ظرفا لكان جوابها عاملا فيها كما قال أبو على ، ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعا فيها لأن العامل فى الظرف يلزم أن يكون الجواب واقعا فيه ، وأنت تقول : لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم

والرابع أنها تشعر بالتعليل ، والظروف لا تشعر بالتعليل وبهذا استدل ابن عصفور على حرفيتها

والخامس : أن جوابها قد يقتضى بـ : إذا الفجائية ؛ كقوله تعالى (فلما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون) الزخرف ٤٧ ، وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها . . . (الجنى الدانى ٥٩٤ ، ٥٩٥ .

وأما الجملة التي علق عنها العامل :

فهى فى موضع نصب (٥١) ، ولا يكون التعليق الا فى الأفعال القلبية ، وما ألحق بها والجملة بعد المعلق فى موضع نصب بأسقاط حرف الجر ان تعدى به نحو :

(٥١) قال سيبويه فى باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذى يتعدى الى المفعول ولا غيره : (لأنه كلام قد عمل بعضه فى بعض ، فلا يكون الا مبتدأ لا يعمل فيه شئ قبله ، لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك . وهر قولك : قد علمت أعبد الله ثم أم زيد ، وقد عرفت أبو من زيد ، وقد عرفت أيهم أبوه ، وأما ترى أى برق ها هنا . فهذا فى موضع مفعول ، كما أنك اذا قلت : عبد الله هل رأيته ؟ فهذا الكلام فى موضع المبني على المبتدأ الذى يعمل فيه فيرفعه .) الكتاب ١/ ٢٣٥ ، ٢٣٦ :

وقال الرضى : (فنقول : الجملة بعد الفعل المعلق فى موضع النصب ، وهى اما فى موضع مفعول ينصب بنزع الخافض ، وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك ، نحو : شككت أزيد فى الدار أم عمرو ، أى : شككت فى هذا الأمر .

أو فى موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه ، اما لاقتضاء الفعل أياه وضعا ، واما لتضمين الفعل ما يقتضيه . والأول صريح العلم والمعرفة ، وهذا الفعل اما أن يطلب مفعولا واحدا نحو : عرفت هل زيد فى الدار ؟ فالجملة المعلق عنها فى موضع مفعوله ، أى : عرفت هذا الأمر . واما أن يطلب أكثر فتكون تلك الجملة اما فى مقام المفعول الأول والثانى نحو : علمت هل زيد فى الدار ؟ أو فى مقام الثانى والثالث نحو : علمت هل زيد فى الدار ؟ أو فى مقام الثانى وحده نحو : علمت زيدا أبو من هو ؟ أو فى مقام الثالث وحده نحو : أعلمت زيدا أبو من هو ؟

وأما الثانى أى المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا أنه مما يطلب به العلم نحو : فكرت هل زيد فى الدار ؟ فان فكر لازم وضعا ، ولكنه يتعدى الى مفعول لتضمينه معنى تعرف ، أى : تعرفت هذا الأمر بالتفكير فيه ، وكذا قولك : انظر اليه أقائم هو أم قاعد . أى : تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ، ووقع زيد فى مثل انظر ، وعل زيد أبو من هو ، لكونه بمعنى انظر وعل أبو من زيد ، أهون من رفعه فى نحو : أعلم زيد أبو من هو ، لأن انظر الذى بمعنى تفكر ، وعل الذى بمعنى سل الناس ، لا ينصبان زيدا

فكرت أصبح هذا أم لا ،

لو سلطتهما عليه كما ينضبط أعلم إذا سلطته عليه . وكذا ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع ، توطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ، ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد بسبب تضمينه معنى التعريف نحو : امدحت زيدا هل هو كريم ، أى : تعرفت كرمه بامتحانه . وأبصرت زيدا هل هو فى الدار ، أى : تعرفت كونه فى الدار بإبصاره . (شرح الكافية ٢/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

وبسط ابن عصفور هذه المسألة قائلاً : (والفعل المعلق ان كان من قبيل ما يتعدى الى واحد يحرف خافض كانت الجملة فى موضع مفعول بعد اسقاط حرف الجر نحو قولك : فكرت أبو من زيد ؟ ، وان كان من قبيل ما يتعدى اليه بنفسه ، كانت الجملة فى موضعه نحو قولك : عرفت أبو من زيد ؟ ، وان كان من قبيل ما يتعدى الى اثنين سدت الجملة بمسدهما ، نحو قولك : علمت أبو أيهم زيد ، وإذا كان الاسم مسببتيهما عنه فى المعنى وأعملت فيه الفعل ، فان كان متعديا الى اثنين كانت الجملة فى موضع المفعول الثانى نحو قولك : علمت زيدا أبو من هو ، وان كان متعديا الى واحد ، كانت الجملة بدلا من الاسم الذى قبلها ، نحو قولك : عرفت زيدا أبو من هو ، ويكون من قبيل بدل الشئ من الشئ ، والتقدير : عرفت شأن أبو من هو ، فحذف المضاف ، وقد قيل : ان الفعل فى جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى الى مفعولين اما بحق الأصل ، واما بتضمين وهو الصحيح عني .) (المقرب ١/ ١٢٩ ، ١٣١ .

وفى الباب الثالث من ابواب الجملة التى تقع مفعولا قال ابن هشام : (باب التعليق ، وذلك غير مختص بباب ظن ، بل هو جائز فى كل فعل قلبي ، ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة اقسام :

أحدها : أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار نحو : (أولم يتفكروا -- ما يصيحهم من جنة :) (فلينظر أيها الركي طعاما .) (يسألون أيا ن يوم الدين) لأنه يقال : فكرت فيه ، رسالت عنه ، ونظرت فيه ، ولكن علق هنا بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ الى المفعول ، وهى من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف

والثانى : أن تكون فى موضع المفعول المشرح « أى غير المقيد ، نحو : عرفت من أيوك وذلك لأنك تقول : عرفت زيدا ، وكذا « علمت من أبوك » إذا أردت علم بمعنى عرف ، ومنه قول بعضهم « أما ترى أى يرق ههنا » . لأن رأى البصرية وسائر أفعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف (المفنى ٢/ ٤١٦ ، ٤١٧ .

ومنه (قلينظر أيها أركى طعاما) (٥٢) . وفي موضع
مفعوله ان تعدى الى واحد نحو : عرفت أيهم عندك ، ومنه :

« أما ترى أي برقها هنا »

وسادة مسد مفعولين ، ان تعدى الى مفعولين (٥٣)
نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو ، (٥٤) ومنه قوله تعالى :
(ولتعلمن أيما أشد عذابا وأبقى) (٥٥) .

وبدل من التوسط بينه وبينها ان تعدى الى واحد بعدما
أخذ مفعوله نحو : عرفت زيدا أبو من هو (٥٦) ، فالجملة

(٥٢) سورة الكهف من آية ١٩ ، قال أبو خيان : (« قلينظر » يجوز
ان يكون من نظر العين ، ويجوز أن يكون من نظر القلب ، والجملة في موضع
نصب ، « قلينظر معلق عنها الفعل » وإيها : استفهام مبتدا ، وأركى
خبره ، ويجوز أن يكون « أيها » موصولا مبتدا مفعولا لـ : « ينظر » على
منهج سيبويه ، و « أركى » خبر مبتدا محذوف
البحر المحيط ١١١/٦ .

(٥٣) في زثنين
(٥٤) أي : الهمزة للاستفهام ، وزيد : مبتدا ، والطرف خبره ، وعثرو
مطرف عليها ، والجملة سادة مسد المفعولين لأن الاستفهام لا يعمل فيه
ما قبله

(٥٥) حطه ٧١ ، قال أبو خيان في اعراب الآية : (« ولتعلمن » هنا
معلق ، و « أيما أشد » جملة استفهامية من مبتدا وخبر في موضع نصب
لقوله « ولتعلمن » ضدت مسد المفعولين ، أو في موضع مفعول واحد ان كان
« لتعلمن » متعدى تعدية عرفت ، ويجوز على الوجه أن يكون « أيما » مفعولا
لتعلمن وهو مبتدأ على رأي سيبويه ، و « أشد » خبر مبتدا محذوف ، وإيها
موصولا والجملة بعدها صلة ، والتقدير : ولتعلمن من هو أشد عذابا
وأبقى البحر المحيط ٢٦١/٦ .

(٥٦) قال سيبويه : (« وتقول : قد عرفت زيدا أبو من هو » وعلمت
عمرا أباك هو أم أبو غيرك ، فأعملت الفعل في الاسم الأول لأنه ليس بالمدخل
عليه حرف الاستفهام ، كما أنك اذا قلت : عبد الله أباك هو أم أبو غيرك ،
وزيد ابن من هو ، فالعامل في هذا الابتداء ثم استفهمت بعده

بدل من زيد : وهى بدل شئ من شئ ، أى : عرفت قصة زيد
أبو من هو ، وقيل : بدل اشتغال .

وذهب بعضهم الى أن هذه الجملة فى موضع نصب على
الحال (٥٧) .

وحما يقوى النصب قولك : قد علمته أبو من هو ، وقد عرفتك أى رجل
أنت . وتقول : قد دريت عبد الله أبو من هو ، كما قلت ذلك فى علمت ،
ولم يؤخذ ذلك الا من العرب . ومن ذلك : قد ظننت زيدا أبو من هو ، وان
شئت قلت : قد علمت زيد أبو من هو ، كما تقول ذاك فيما لا يتعدى الى
مفعول ، وذلك قولك : اذهب فانظر زيد أبو من هو ، ولا تقول : نظرت زيدا .
واذهب فسل زيد أبو من هو ، وانما المعنى : اذهب فسل عن زيد ، ولو قلت :
اسأل زيدا على هذا الحد لم يجز .

ومثل ذلك : « دريت » فى أكثر كلامهم ، لأن أكثرهم يقول : ما دريت
به ، مثل : ما شعرت به .

ولا بد من « هو » لأن حرف الاستفهام لا يستغنى بما قبله ، وانما
يستغنى بما بعده ، فانما جئت بالفعل قبل مبتدأ قد وضع الاستفهام فى
موضع المبنى على الذى يرفعه ، فأدخلته عليه كما أدخلته على قولك : قد
عرفت لزيد خير منك . الكتاب ٢٢٧/١ .

وقال الرضى : (وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو :
شككت فى زيد هل هو قائم ، أى : شككت فى قيامه فهى فى محل الجزم ،
وتقول : عرفتك الحال أزيد فى الدار أم عمرو ، فهى فى محل النصب بدل
من الحال ، وكذا : عرفت زيدا أبو من هو ، الجملة فيه بدل من « زيدا » .)
شرح الرضى ٢٨٥/٢ .

(٥٧) قال ابن هشام : (واختلف فى نحو : « عرفت زيدا من هو »
فقيل : جملة الاستفهام حال ، ورد بأن الجملة الانشائية لا تكون حالا . وقيل :
مفعول ثان على تضمين عرف معنى « علم » ، ورد بأن التضمين لا ينقاس ،
وهذا التركيب مقيس ، وقيل : بدل من المنصوب ، ثم اختلف فقيل : بدل
اشتغال ، وقيل : بدل كل ، والأصل : عرفت شأن زيد .

وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال : إن الفعل معلق أم لا ؟
قال جماعة من المغاربة : اذا قلت : « علمت زيدا لأبوه قائم » أى : ما أبوه
قائم « فالعامل معلق عن الجملة ، وهو عامل فى محلها النصب على أنها

وهو مذهب المبرد (*) والأول مذهب السيرافي واختاره
ابن عصفور (**).

مفعل ثانياً ، وخالف في ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن
تكون في موضع نصب ، وأن لا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق ،
وذلك نحو : « علمت زيدا أبوه قائم » (المغنى ٤١٨/٢ .

(*) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد من أعلام المدرسة البصرية
(٢٢٠ هـ - ٢٨٥ هـ) له مؤلفات في اللغة منها الكامل والفاضل والمذكر
والمؤنث ، والمقتضب في النحو أنظر ترجمته في طبقات الزبيدي ١٠٨ : ١٢٠ ،
معجم الأدباء ١١١/١٩ : ١٢٢ ، أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ : ٨٠ ،
نزهة الألباء ٢٤١/٣ : ٢٥٢ .

ذهب المبرد والأعلم وابن خروف وغيرهم إلى أن الجملة في موضع
نصب على الخال ، وذهب الفارسي إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت
على تضمنه معنى علمت ، واختاره أبو حيان . مع الهوامع للسيوطي
١٥٦/١ ، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٢/٢ .

(**) هو علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، ولد سنة ٥٩٧ هـ
بأشيلية ، أخذ النحو عن أبي الحسن الدياج ، وأبى علي الشلويني . وتوفي
سنة ٦٦٩ هـ من أشهر تلاميذه أثير الدين أبو حيان الأندلسي . من مؤلفاته
شرح في التصريف شرح الخمل للزجاجي ، المقرب وغيرها .
انظر ترجمته في فوات الوفيات ١٨٥/٢ ، البغية ٢١٠/٢ شذرات
الذهب ٢٣٠/٥ ، معجم المؤلفين ٢٥١/٧ ، الأعلام ١٧٩/٥ .

وأما الجملة التابعة (٥٨) :

فحكمها في الاعراب تحكم المتبوع ، ان كان معرب اللفظ والمحل فلها محل من الاعراب ، والا فلا محل لها (٥٩) .
وهي أقسام : منها الوصفية ، وهي من الجمل التي لها محل من الاعراب ، وتكون في موضع رفع ونصب وجر بحسب المنعوت (٦٠) .

ومثالها في موضع رفع : (وهذا كتاب أنزلناه) (٦١) .
فب : « أنزلناه » جملة في موضع رفع ؛ لأنها صفة « كتاب » لأن الجمل بعد النكرة صفة كما سبق (٦٢) .

ومثالها في موضع نصب : رأيت رجلا أبوه عالم (٦٣) .
ومثالها في موضع جر (٦٤) : مررت برجل أبوه عالم ، ولذلك عطف (٦٥)

(٥٨) في « ز » الواقعة تبعا .

(٥٩) في « ز » ان كان معرب اللفظ أو المحل ، والا فلا محل لها .

(٦٠) في « ز » وهي من الجمل التي لها محل من الاعراب دائما ، لأنه لا يوصف بها الا ما هو معرب ، أو له محل من الاعراب ، ويكون في موضع . . .

(٦١) الأنعام من آية ٩٢ ، ١٥٥ .

(٦٢) في « ز » كما تقدم .

(٦٣) مثاله قوله تعالى : (وانتقوا يوما ترجعون فيه) آية ٢٨١ من

سورة البقرة ، فجملة « ترجعون » في محل نصب صفة لـ : يوم .

(٦٤) مثال ذلك قوله تعالى : (ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب

فيه) آية ٩ من سورة آل عمران . فجملة « لا ريب فيه » في محل جر لـ : « يوم » .

(٦٥) في « ز » عطف عليها .

بالجر في قوله (٦٦) :

يارب بيضاء من العواهج
أم صبي قد خبا أو دارج

فعطف دارجا على موضع « قد خبا » : لأنه في موضع
جر لكونه صفة لـ : صبي .

ومنها المعطوفة وهي بحسب المعطوف عليه ، ان كان
مرفوعا أو في موضع رفع فهي مرفوعة ، وان كان منصوبا
أو في موضع نصب فهي منصوبة ، وان كان مجرورا أو في
موضع جر فهي مجرورة . وان كان مجزوما أو في موضع
جزم فهي مجزومة . وان لم يكن لها محل من الاعراب فلا
محل لها . : فهذه (٦٧) خمسة أحوال .

مثال الرفع : جاء رجل أبوه فاضل وأخوه عالم ، فـ :
« أبوه فاضل » : جملة في موضع رفع لأنها صفة « رجل » ،
و « أخوه عالم » كذلك لأنها معطوفة عليها .

ومثال النصب : « رأيت رجلا أبوه فاضل وأخوه عالم » .
ومثال الجر : « مررت برجل أبوه فاضل وأخوه عالم » .
ومثال الجزم : « إن جاء زيد فأنا أكرمه وأنت تحسن

(٦٦) العواهج : التامة الخلق ، وقيل هي الحسنات اللون ، الطويلة
العنق ، وقد يوصف الغزال بكل ذلك . وقيل : الفتية ، وامرأة عوهج : تامة
الخلق حسنة . الدارج : المقارب بين خطاه .

البيت رجز لا يعرف قائله ، وهو من شواهد الاشيموني ، قال الصبان :
يجوز في « أم » الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ ، والرفع عطف بيان
لبيضاء باعتبار المحل ، أو خبر لمبتدأ محذوف . والنصب بتقدير : أمدح .
١٢٠/٣

والشاهد في البيت هو قوله : (أو دارج) بالجر حيث عطف وهو اسم
على محل جملة فعلية وهي (قد خبا) .
(٦٧) في ز وهذه .

اليه « فقولك : « أنا أكرمه » جملة فى موضع جزم ، « وأنت تحسن اليه » معطوفة عليها ، فهى أيضا فى موضع جزم .

ومثال المعطوفة على مالا محل له من الاعراب : « زيد قائم وعمرو ذاهب » فان قولك : « زيد قائم » جملة مستأنفة لا موضع لها ، وقولك : « عمرو ذاهب » جملة معطوفة عليها فلا موضع لها أيضا . وكل ذلك واضح لا يحتاج بسط الأمثلة .

ومنها الجملة المؤكدة ، ولا تكون الا فى التوكيد اللفظي ، فان أكدت ما له موضع من الاعراب ، فلهذا موضع من الاعراب ، والا فلا ، مثال الأول (٦٨) : « زيد أبوه قائم أبوه قائم » .

ومثال الثانى (٦٩) .

* أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس *
ومنها الجملة الواقعة بدل ، فان كانت بدلا من معرب ،

(٦٨) أى مثال تأكيد ماله موضع من الاعراب ، فـ : زيد : مبتدأ ، وأبوه قائم : جملة اسمية فى محل رفع خبر ، وأبوه قائم ، الثانية تأكيد للاولى .

(٦٩) تمام البيت :

فأين الى أين النجاسة بيغلتى أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس
البيت لم أقف على نسبه .

أتاك : أتى : فعل ماض والكاف مفعوله مقدم ، وفيه التفات من التكلم الى الخطاب . وأتاك الثانى : توكيد للاول ، واعرابه كاعرابه . واللاحقون : فاعل مؤخر لـ : أتاك الاول ، مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم . . ولا فاعل لـ : أتاك الثانى ، لأنه ذكر لتوكيد الاول لا ليسند الى شيء . وقيل : انه فاعل بهما معا ، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظا ومعنى نزلا منزلة الكلمة الواحدة . وقيل : انهما تنازعا قوله «اللاحقون» وليس كذلك لأنه يلزمه أن يضمرفى أحدهما ، فكان يقول أتوك أتاك اللاحقون

=

جمل الاعراب

أو من مبنى (٧٠) له محل من الاعراب فلها محل والا فلا ٢ أ
ومن أمثلة الجملة الواقعة بدلا ولها محل قولك : « عرفت
زيدا أبو من هو » على ما سبق بيانه .

وأما الجملة الواقعة جواب أداة لشرط جازمة مصدرة
بالفاء أو باذا فهي في (٧١) موضع جزم (٧٢) .

على أعمال الثانی ، وأتاك أتوك على أعمال الأول ، فعدم اضماره دليل على
أنه ليس من باب التنازع .

واحبس : فعل أمر مبنى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره
اشتغال المحل بالكسر العارض للشعر ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره : أنت . وجملة « احبس » الثانية مؤكدة للأولى .

والمعنى : في أي مكان أنجو ، وفي أي محل يكون الخلاص بيغلتى من
الأعداء : وقد أدركنى اللاحقون منهم ، فليس لى حينئذ الا منع نفسى عن
السير ، وكفها عن الفرار .

والشاهد فى البيت قوله : أتاك أتاك ، حيث أكد الفعل الأول بالثانى .
وفى قوله « احبس احبس » حيث أكد الجملة الاولى بالثانية لأن الضمير
المستتر فى الفعل فى قوة الملفوظ به . فالأول يسمى تركيدا لفظيا بالفعل ،
والثانى يسمى تركيدا لفظيا بالجملة وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتداء
به . (شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى ص ١٧٠ ، والبيت من شواهد
الخزانة ١٥٨/٥ ، والاشمونى ٩٨/٢ ، مع الهوامع للسيوطى ١١١/٢ .
(٧٠) فى ز أو شيء له محل .
(٧١) فى ز فانها .

(٧٢) قال سيبويه : (وأعلم انه لا يكون جواب الجزاء الا بفعل أو
بالفاء) فاما الجواب بالفعل فنحو قولك : ان تأتني أتك . وان تضرب أضرب
ونحو ذلك . وأما الجواب بالفاء فنحو قولك ان تأتني فأنا ضاحبك ، ولا يكون
الجواب فى هذا الموضع بالواو ولا ثم . (الكتاب ٦٤/٣ .
والى هذا المعنى ذهب المبرد حيث قال : (ولا تكون المجازاة الا بفعل ،
لأن الجزاء انما يقع بالفعل أو بالفاء ، لأن معنى الفعل فيها .) المقتضب
٢٨٨/٢ .

أما الميرافى فقد علل لاقتران جواب الشرط بالفاء بقوله : (والذي
أحوج الى ابدال الفاء فى جواب الجزاء أن أصل الجواب أن يكون فعلا

مستقلاً ، لأنه شيء مضمون فعله إذا فعل الشرط ، أو وجد مجزوماً ملتبساً بما قبله من الشرط ، و « أن » هي التي تربط أحدهما بالآخر ، ثم عرض في الكلام أن يجازى بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب : « وإن » لا تعمل فيهما ، ولا يقعان موقع فعل مجزوم ، فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر ، وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب ، وذلك قولك : أن تزني فعندئذ سعة ، و « أن تأتني فالمنزل لك » . واختاروا الفاء دون الواو وثم لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلاً به ، والفاء توجب ذلك لأدائها في العطف بعد الذي قبله متصل به . (هامش الكتاب ٦٣/٣)

وبعد أن ذكر الشيخ الامام أبو بكر « الجرجاني » أن الضرب الأول من جواب الشرط هو الفعل نحو : أن تذهب اذهب قال : (وإنما جاء الجواب بالفاء حيث لم يقدر على الجزم ، ف قيل : أن تأتني فأنت مكرم ، لأن قولك : « أنت مكرم » ، ليس مما ينجزم إذ هو جملة من الاسم ، والاسماء لا تجزم ، فلما أريد أن تجعل هذه الجملة جزاء أتى بالفاء فقيل : أن تأتني فأنت مكرم ، ليبدل الفاء على تعلق هذه الجملة بالشرط من حيث أن الفاء تأتي لاتباع الشيء الشيء . ولا تكون في ابتداء الكلام . فإذا قلت : « أن تأتني فأنت مكرم » علم أن قولك : « أنت مكرم » جواب لقولك : « أن تأتني » إذ لو كان منقطعاً لما دخله الفاء ، وقيل : أن تأتني أنت مكرم ، أو : أن تأتني وأنت مكرم ، ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه إلا على اضمار يصرفه عن الجزم . (ثم قال) : ولا يقدر في الشيء أعراب إلا بعد أن يكون واقفاً موقع ما يقتضي ذلك الأعراب ونائباً عنه ، فلا يقال : أن الجملة في قولك : مزرت برجل ذهب أخوه « في موضع جر إلا لأنها وقعت موقع المفرد المجزوم نحو : مزرت برجل ذاهب ، أو ذاهب أخوه ، وعلى ذا يجري الكلام .

فينبغي أن يعلم أن الفاء يدخل يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم ، فعلا كان ما بعده أو أسماً ، فالاسم نحو ما تقدم من قولك : « أن تأتني فأنت مكرم » ، والفعل نحو قولك : أن تلق زيدا فأكرمه وذلك أن « أكرمه » أمر موقوف فلا يمكن جزمه إذ السناكن لا يقدر على أسكانه . ولذا إذا قلت : « أن يلق زيد عمرا فليكرمه » لأجل أن الفعل قد انجزم بلام الأمر ، فلا تقدر على جزمه بأن ، إذ لا يجتمع عاملان على لفظ واحد في حال واحدة ، ولا يكون التقدير في ذا النحو حذف المبتدأ ، فلا تقل أن المعنى : أن يلق زيد عمراً فهو ليكرمه . . . لأن الواقع بعد الفاء وإن كان فعلاً فإنه بمنزلة الاسم في امتناعه من الجزم . فلا تقدر أن تجعل لأن عملاً في قولك : ليكرمه وأكرمه ، كما لا يقدر على ذلك في قولك : « أنت مكرم » فأعرفه ، فإنه موضع كثر فينه التخليط . (المقتصد ١١٠٠/٢)

ومثال المصدرة بالفاء : (ومن يهن الله فما له من مكرم) (٧٢) فقلوله : « ما له من مكرم » جملة في موضع جزم : لأنها جواب أداة جازمة (٧٤) .

ومثال المصدرة بـ : اذا أعنى (٧٥) الفجائية : (وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون .) (٧٦) فـ : « اذا هم يقنطون » (٧٧) جملة في موضع جزم (٧٨) .

(٧٢) الحج آية ١٨ .

(٧٤) في « ز » جواب أداة شرط جازمة .

(٧٥) ساقطة عن ز .

(٧٦) الروم ٣٦ .

(٧٧) جملة فـ : « اذا هم يقنطون » لجق في أعلى الصفحة .

(٧٨) قال سيديويه : (رسالت الخليل عن قوله عز وجل : (وان

تصبهم سيئة الآية) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ما هنا في موضع قنطوا ، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل . قال : وتظير ذلك قوله : (سواء عليكم ادعوتهم أم أنتم صابرون .) بمنزلة أم صمت . ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة . وزعم الخليل أن ادخال الفاء على اذا قبيح ، ولو كان ادخال الفاء على اذا حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا ، فهذا قد استغنى عن الفاء ، كما استغنت الفاء عن غيرها ، فصارت اذا ما هنا جوابا كما صارت الفاء جوابا . (الكتاب ٦٤/٣ وانظر المقتضب ٥٦/٢ ، ٥٧ .

وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في الضرب الثالث مما يجاب به الشرط : (اذا في نحو قوله (وان تصبهم سيئة الآية) فـ : هم مبتدأ ، و « يقنطون » : خبره ، واذا بمنزلة الفاء في تعليقه الجملة بالشرط وهي دالة على التعقيب الذي يدل عليه الفاء ، فاذا قلت مررت به اذا هو عبد ، فكانك قلت مررت فبحضرتي هو عبد ، فاذا بمنزلة قولك : فبحضرتي ، لأنه ظرف مكان كحضرتي . ومتضمن لمعنى التعقيب الذي هو الفاء ، واذا كان كذلك كان قوله عز وجل (اذا هم يقنطون) بمنزلة قولك : وان تصبهم سيئة فهم يقنطون ، وجملة (اذا هم يقنطون) في موضع جزم لوقوعه موقع يقنطون اذا قلت : وان تصبهم سيئة يقنطوا ، ومن قال : ان قوله عز وجل :

وانما قلت : جواب أداة (٧٩) ليشمل الحرف وغيره ،
وانما قلت : جازمة احترازا من نحو : اذا وحيث وكيف (٨٠)
ولما ولو ، فانها من أدوات الشرط والتعليق ولكنها لا تعمل
الجزم ، فليس للجملة الواقعة جوابا لها موضع من
الاعراب (٨١) ، وانما قلت : مصدرية بالفاء أو باذا احترازا
من المصدرية بالفعل ؛ لأنها لا محل لها (٨٢) .

(اذا هم يقنطرون) فى تقدير الفاء ، دخل عليه أن يقول ذلك فى الفعل
المجزوم ، نحو : ان تضرب اضرب ، وذلك أن اذا بمنزلة الفاء فى تضمن
معنى التعقيب والاتباع . واذا حصل منه المطلوب من الفاء كان التقدير
ثانيا محالا ، لأنه بمنزلة الجمع بين فائين . كما أن الجواب اذا وجد
مجزوما علم أنه تابع للشرط ، وغير منقطع عنه فلم يفتقر الى الفاء ، فلو جاز
أن يقال : ان التقدير : فاذا هم يقنطرون ، جاز أن يقال : ان التقدير : ان
تضرب فاضرب ، بالجزم وذلك لا يجوز بوجه .

المقتصد فى شرح الايضاح ١١٠٠/٢ - ١١٠١ .

وقال أبو حيان تعليقا على آية الروم ٣٦ : (و) (اذا هم) جواب
(وان تصبهم) يقوم مقام الفاء فى الجملة الاسمية الراقعية جوابا للشرط .
انظر البحر المحيط ١٧٤/٧ .

(٧٩) فى « ز » جواب أداة شرط .

(٨٠) فى ز « كيف وحيث » .

(٨١) سبق الكلام عن جملة الجواب فى ص ٦٩ هامش ٤١ .

(٨٢) قال الرضى : (كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة
موضع من الاعراب كخبر المبتدأ ، والحال والصفة والمضاف اليه ، ولا نقول :
ان الأصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم ، وأن الجملة انما
كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد ، لأن ذلك دعوى بلا برهان بل
يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما
فى المواضع المذكورة) شرح الكافية ٣٠٧/١ .

وقال الدسوقي فى الجملة الخامسة من الجمل التى لها محل من
الاعراب وهى الواقعة (بعد الفاء أو اذا جوابا لشرط جازم أى ومحلها
الجزم ، واستظهر الدمامينى أن جملة الجواب لا محل لها سواء كان الشرط
جازما أم لا ، سواء وقعت بعد الفاء أو اذا أم لا ، لأن جملة الجواب لا يحل

وذلك لأن المصدرة بالفعل على قسمين :

قسم ظهر فيه الجزم نحو : ان تقم أقم معك ، فظاهر أنه لا محل له من الاعراب لظهوره في لفظه .

وقسم لم يظهر فيه جزمه (٨٣) لأنه مبني فهو مقدر في محله نحو : ان قمت قمت ، فـ : « قمت » جملة لا محل لها ، ولكن الفعلى وحده مجزوم المحل (٨٤) .

فان قلت : ما الفرق بين الجملة المصدرة بالفاء واذا ، وبين المصدرة بالفعل الماضى ؟ ، قلت : المصدرة بالفاء أو بـ : اذا لم تصدر بما يقبل أن يكون مجزوما لالفظا ولا محلا ، وأما المصدرة بالفعل الماضى فهي قد صدرت بما يقبل الجزم محلا ، ولو كان معربا لقبلة لفظا ، فهي كالاسم المبني ، لما لم يمكن ظهور الاعراب في لفظه حكم على محله بالاعراب . ويدل على صحة ذلك أنه لو حكم على الجملة المصدرة بالفعل الماضى بأنها في موضع جزم لزم أن يكون الفعل الذى في أولها لا محل له ؛ لأن المحكوم على موضعه

محله المفرد ؛ اذ المضارع لا بد له من فاعل كما هو قاعدة ماله محل من الاعراب .

حاشية الدسوقي ١٠٠/٢ ، وانظر حاشية الأمير على المغنى ٦٨/٢ .

(٨٣) في ز لم يظهر فيه جزمه

(٨٤) قال الميرد : (وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبل ؛ لأن الشرط لا يقع الا على فعل لم يقع ، فتكون مواضعها مجزومة . وان لم يتبين فيها الاعراب . . . وذلك قولك . ان أتيتنى أكرمتك . وان جئتنى جئتك . . .) انظر المقتضب ٤٩/٢ .

وقال اللوى : (وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو :

« ان ضربت ضربت ») شرح الكافية ٢٦٠/٢ .

وقسر ابن هشام بأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها

اذا قلنا : ان قمت قمت . انظر المغنى ٤٠٩/٢ .

بالجزم هو مجموع الجملة (٨٥) ، وحينئذ لا يصح العطف عليه بالجزم قبل ذكر فاعله لأنه لا موضع له ، وإنما الموضع له مع الفاعل ، فعلى هذا يمتنع : « ان قام ويذهب زيد » أحسن اليه « على أعمال » قام « واضمار الفاعل في » يذهب « وهذا من التنازع . وهذا التركيب غير ممتنع فدل عطف الفعل المضارع بالجزم على الماضي الواقع جواب الشرط قبل أخذ فاعله أنه مجزوم المحل ، وأن الجملة ليس لها محل من الاعراب ، والله الموفق للصواب (٨٦) .

وقد فهم مما تقدم أن جملة الشرط ليس لها موضع مجزوم ، بل الفعل الذي صدرت به في محل جزم لما تقرر في جملة الجزاء . وقد جعل بعضهم الجملة الشرطية في موضع جزم اذا لم يظهر فيها الجزم ، وذلك اذا كان فعلها ماضيا .

ولذلك (٨٧) أطلق في جملة الجواب ولم يقيد بأن تكون مصدرة بالفاء أو باذا ، والظاهر أن جملة الشرط والجزاء في مثل : « ان قام زيد قام عمر » لا موضع لهما ، ولكن الفعل وحده في موضع جزم .

وفي كلام بعضهم أن الواقعة موضع جزم هي الواقعة غير مجزومة جوابا للشرط العامل ، أو عطفت على مجزوم ، أو على ما موضعه جزم ، فلم يذكر الشرطية ، ولكنه أطلق في الواقعة جوابا (٨٨) .

(٨٥) قال ابن هشام ما معناه : ان جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا ، المحل لذلك المجموع . وأما كل منهما فجزء الخبر ولا محل له ، فافهمه فانه بديع .

وقال : ان جزأى الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما .

انظر المغنى ٤٢٥/٢ .

(٨٦) في ز والله أعلم بالصواب .

(٨٧) في ز وكذلك .

(٨٨) سبق الكلام على الجملة الواقعة جوابا .

والى هذا أشربت بقولى فى الأبيات :

وجواب شرط جازم بالفا أو
بإذا وبعض قال غير مقيد

فهذا تمام الكلام على الجمل التى لها موضع من
الأعراب .

وأما الجمل التي لا موضع لها من الاعراب :

فتسع : الابتدائية ، والصلة، والاعتراضية، والتفسيرية
وجواب القسم ، والواقعة بعد أدوات التحضيض ، والواقعة
بعد أدوات التعليق غير العاملة ، والواقعة جواباً لها
والتابعة لما لا موضع لها .

ويجمعها هذه الأبيات وهي تنمة الأبيات المتقدمة :

وأنتك تسع مالها من موضع
صلة ومعترض (٨٩) وجملة مبتدئ
وجواب أقسام وما قد فسرت
في أشهر والخلف غير مبعدي
وبعيد تحضيض وبعد معلق
لا جازم وجواب ذلك أورد ٢ ب
وكذلك تابعة لشيء ماله
من موضع فافهمه (٩٠) غير مقند

وها أنا أذكرها مفصلة ان شاء الله تعالى .

(٨٩) في ز «وعارضة» .

(٩٠) في ز فاحفظه .

فأما الابتدائية (٩١) :

فلا محل لها اجماعا (٩٢) وهي ثلاثة أقسام (٩٣) :

مبتدأة لفظاً نحو : « زيد قائم » ، ومبتدأة نية نحو :
« راكبا جاء زيد » لأن الجملة في نية التقديم ، والحال في
نية التأخير . ومبتدأة حكما وهي الواقعة بعد أدوات
الابتداء وهي : ان وأخواتها اذا كفت بـ : « ما » (٩٤) ،

(٩١) سماها ابن هشام المستأنفة قال : وهو أوضح ، وعلل لذلك بأن
الجملة لابتدائية تطلق أيضا على الجمل المصدرة بالمبتدأ ، ولو كان لها
محل . وقد مثل الدسوقي لهذه الجملة بقوله : « جاء زيد ويده على رأسه »
فان جملة « يده على رأسه » ابتدائية بهذا المعنى ولها محل . المغنى ٢/٢٨٢ ،
حاشية الدسوقي ٥٢/٢ .

(٩٢) في ز باجماع .

(٩٣) قسم ابن هشام الجملة المستأنفة الى نوعين :

الأول : الجملة المفتحة بها النطق كقولك ابتداء « زيد قائم » ومنه
الجمل المفتحة بها السور ، ومثل لها بقوله تعالى : (انا أنزلناه في ليلة
القدر) وقوله : (انا فتحنا لك) .

الثاني : الجملة المنقطعة عما قبلها ، أى : لفظا أو معنى ، فمثال
المنقطعة لفظا : « مات فلان ، رحمه الله » فـ : « رحمه الله » منقطعة لفظا ؛
لأنه ليس هنا حرف يوصلها بها وهي انشائية .

وأما في المعنى فان الرحمة مرتبطة بالموت .

ومثال المعنى : قوله تعالى : « ثم يعيده » من قوله تعالى : (أولم
يروا كيف يبدأ الخلق ثم يعيده) فان الاعداء منقطعة عما قبلها معنى ؛ لأن
الاعداء لم تقع حتى يحملوا على الاقرار برؤيتها ، وليس انقطاعا لفظا بل
متصلة فيه لأن « ثم » للعطف والضم .

ومثال الجملة المنقطعة عما قبلها : جملة العامل الملقى لتأخره نحو

« زيد قائم أظن » . انظر مغنى اللبيب ٢/٣٨٢ ، وحاشية الدسوقي ٥٢/٢ .

(٩٤) معنى ذلك أن الجملة الواقعة بعد « ان » وأخواتها اذا كفت

بـ : « ما » تكون الجملة استئنافية .

قال أبو على الفارسي : (وقد استعملت هذه الكلمة « ما » - وهي

حرف - كافة ، ومعنى كافة ، أن تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث قبل

وإذا الفجائية (٩٥) ، وهل ويل ولكن وألا الاستفتاحية ،
وأما أختها ، وما الناقية غير الحجازية ، وبيننا وبيننا (٩٦) ،

دخولها فيه من عمل ، وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث : الحرف والاسم
والفعل فأما دخولها على الحرف للكف ، فعلى ضربين :

أحدهما : أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل دخولها وتدخل
على ما كان تدخل عليه قبل الكف غير عامل فيه نحو : (انما الله واحد)
النساء ١٧١ ، و (انما أنت منذر من يخشاها) النازعات ٤٥ ،
وكأنما زيد أسد

والآخر : أن تدخل على الحرف فتكفه عن عمله ، وتدخل على ما لم
تكن تدخل عليه قبل الكف عن عمله ، وذلك نحو : (انما يخشى الله من عباده
العلماء) . فاطر ٢٨ . (وانما نملى لهم ليزدادوا اثما) آل عمران ١٧٨
و (كأنما يساقون الى الموت) الانفال ٦ ، ومنه (ربما يود الذين كفروا)
الحجر ٢ . (المسائل البغدادية ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

وفيما سبق فرى أن أبا على الفارسي جعل دخول « ما » الكافة على
الحرف على ضربين ، والصواب أنهما ضرب واحد . وقد سمي بمض النحاة
« ما » الكافة : المهيئة ، وذلك اذا وليها فعل ، لأنها هيأت هذه الحروف
لدخولها على الفعل كما مثل الفارسي ، وذلك لأنها قبل دخول « ما » لم تكن
صالحة للدخول على الأفعال لأنها مختصة بالأسماء . قال المرادي
: والتحقيق أن المهيئة نوع من أنواع الكافة ، فكل مهيئة بكافة ولا ينعكس)
الجنى الداني ص ٢٢٥ .

(٩٥) قال المرادي في رابع الفروق بين اذا الشرطية ، واذا الفجائية ،
أن الجملة بعد « اذا » الشرطية في موضع خفض بالاضافة ، والجملة بعد
« اذا » الفجائية لا موضع لها . انظر الجنى الداني في حروف المعاني
٣٧٢ ، ٣٧٤ .

(٩٦) في ز بيننا وبيننا .

لم يذكر المرادي أن الجملة الواقعة بعد بيننا وبيننا فيها خلاف بين
النحاة ، وفي قوله جزم بأن الجملة الواقعة بعدهما لا محل لها من الاعراب
والحقيقة أن جمهور النحاة ذهبوا إلى أن الجملة الواقعة بعدهما في
محل جر بالاضافة .

وممن ذهب المرادي مذهبهم أبو على الفارسي حيث ذكر في البغداديات
(أن « ما » الكافة اذا دخلت على الاسم تمنعه عمله ، وما كان يحدثه من
الاضافة قبل دخولها عليه ، وتقع بعد الاسم جملة لا يعمل فيها الاسم ، أي

أنها تدخل على الاسم فتحنه اضافته الى ما كان يضاف اليه ... نحو قول الشاعر :

بينما نحن بالبلاكت فالحقا ع سراعا والعيش تهوى هويا (ص ٢٩٢ فالقارمى يرى أن « ما » بعد دخولها على « بين » كفتها عن الاضافة ، وأصبحت الجملة مستأنفة ، أى لا محل لها من الاعراب . أما ابن يعيش فقال (فأما قوله ★ بينا نحن نرقبه ★ ... والمراد بقوله « بينا نحن : بين أوقات نحن نرقبه : لأنه قد أضيف الى الجملة ، وإنما يضاف الى الجملة أسماء الزمان دون غيرها ، فلذلك قلنا المراد : بين أوقات نحن نرقبه ومثله قوله :

بيننا تعنقه الكماة وروغه يوما أتيج له جرىء سلفع والمراد بين أوقات تعنقه الكماة (شرح المفصل ٩٩/٤ . فابن يعيش لم يذكر الا وجها واحدا للجملة الواقعة بعد بينا وهي أنها فى محل جر مضافا اليها ، ولم يذكر أنها لا محل لها كما ذكر المرادى . وذكر ابن هشام أن « ما » الكافة ثلاثة أنواع ، كافة عن عمل الرفع ، وكافة عن عمل النصب ، وكافة عن عمل الجر . والاخيرة تقتصل بأحرف وظروف

أما الظروف فأحدها بعد ... والثانى بين كقوله :

بينما نحن بالأراك معا اذا أتى راكب على جماله

وقيل : « ما » زائدة ، وبين مضافة الى الجملة . وقيل : زائدة وبين مضافة الى زمن محذوف مضاف الى الجملة ، أى : بين أوقات نحن بالأراك . والأقوال الثلاثة تجرى فى « بين » مع الألف نحو قوله :

فبيننا نسوس الناس والأمر أمرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس تتصف

انظر المغنى ٣١١/١ .

وفصل السيوطى هذه المسألة فقال (« بين » اذا لحقتها الألف أو « ما » لزمت اضافتها الى الجمل سواء كانت اسمية كقوله ★ فبيننا نحن نرقبه أانا ★ وقوله ★ فبيننا العصر اذا دارت مياسير ★ أو فعلية وهو قليل كقوله

وحتى الابتدائية (٩٧) ، فالجملة بعدها لا موضع لها من الاعراب .

=

✱ فبينما نسوس الناس والأمر أمرنا ✱ وتقول : بينما أنصفتني ظلمتني ، ومنع بعضهم اضافتها الى الفعلية ، وقال لا تضاف الا الى الاسمية ، وأول البيت ونحوه على اضمار « نحن » . . وزعم ابن الانباري أن « بين » حينئذ شرطية . وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف ، وأنها في موضع جر مذهب الجمهور .

وذهب الفارسي وابن جنى الى أن اضافتها الى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف الى الجملة ، لأن المضاف الى الجملة ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولأن بين تقع على أكثر من واحد لأنها وسط ، ولا يد من اثنين فما فوقها ، والتقدير : بينا أوقات زيد قائم أقبل عمرو « واختساره ابن البادش .

وذهب قوم الى أن « ما » والألف كافتان ، والجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب ، وذهب آخرون الى أن « ما » كافة عن الخفض ، والألف للإشباع ، لأن كون الألف كافة لم يثبت ، وثبت كونها اشباعا . فالجملة بعد الألف في موضع جر بالاضافة ، وبعد « ما » لا محل لها من الاعراب ، واختاره المغاربة (٠٠٠) جمع الهوامع ٢١١/١ .

(٩٧) قال سيديويه : (والرفع جائز - بعد حتى - كما جاز في الواو وثم ، وذلك قولك : « لقيت القوم حتى عبد الله لقيته » جعلت « عبد الله » مبتدأ ، وجعلت « لقيته » مبنيا عليه كما جاز في الابتداء ، كأنك قلت : لقيت القوم حتى زيد ملقى ، وسرحت القوم حتى زيد مسرح ، وهذا لا يكون فيه الا الرفع ، لأنك لم تذكر فعلا ، فاذا كان في الابتداء : « زيد لقيته » بمنزلة زيد منطلق ، جاز ههنا الرفع .) الكتاب ٩٧/١ . وقال في موضع آخر (واعلم أن « حتى » يرفع الفعل بعدها على وجهين - تقول - سرت حتى أدخلها ، تعنى أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله بالفساء اذا قلت : سرت فأدخلها . فأدخلها ههنا على قولك : هو يدخل ، وهو يضرب ، اذا كنت تخبر أنه في عمله ، وأن عمله لم ينقطع .

فاذا قال : حتى أدخلها ، فكأنه يقول : سرت فاذا أنا في حال دخول ، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء . فحتى صارت ههنا بمنزلة « اذا » وما أشبهها من حروف الابتداء ، لأنها لم تجيء على معنى الى أن ، ولا معنى كى ، فخرجت من حروف النصب

=

وأما الوجه الآخر : فانه يكون السير قد كان وما أشبهه ، ويكون الدخول وما أشبهه الآن ، فمن ذلك : لقد سرت حتى أدخلها ما أمني ، أى : حتى أتى الآن أدخلها كيفما شئت ولقد مرض حتى لا يرجونه ، والرفع ههنا فى الوجهين جميعا كالرفع فى الاسم . قال الفرزدق :

فيا عجبا حتى كليب تسببني . . . كأن أباما نهشسل أو مجاشع

فحتى ههنا بمنزلة « إذا » وإنما هى ههنا كحرف من حروف الابتداء ويدل على « حتى » أنها حرف من حروف الابتداء أنك تقول : حتى انه ليفعل ذاك ، كما تقول : فإذا انه يفعل ذلك (الكتاب ١٧/٣ : ١٩) وذهب الرماني والهروى والرضى والمرادى وابن هشام والسيوطى وغيرهم من النحاة الى أن « حتى » حرف ابتداء واستئناف كما ذكر سيبويه ، أى يستأنف الكلام بعدها ، ولا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق الفعل المنصوب ، لأن « حتى » المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جز متعلق بما قبلها ولين معنى أنها حرف ابتداء أى يجب أن يليها المبتدأ والخبر ، بل المعنى أنها صالحة لذلك ، يستأنف الكلام بعدها ، فيقع بعدها جملة اسمية أو جملة فعلية مضدرة بمضارع مرفوع كقراءة نافع لقوله تعالى : (وزلزلوا حتى يقول الرسول .) البقرة ٢١٤ . فهو فى الاستئناف مثل قوله تعالى : (حتى إذا جاء أمرنا) جاء بعد « حتى » جملة شرطية مستأنفة .

وجمهور النحاة يذهبون الى أن الجملة بعد « حتى » لا محل لها من الاعراب خلافا للزجاج وابن درستويه كما سيأتى حيث قيل انهما يذهبان الى أن « حتى » جارة والجملة بعدها فى محل جر بها . وقد رد ابن هشام هذا الرأى معللا له بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل ، وإنما تدخل على المفردات أو ما فى تأويل المفردات ، وانهم اذا أوقعوا بعدها « أن » كسروها ، فقالوا : « مرض زيد حتى انهم لا يرجونه » والقاعدة : أن حروف الجر اذا دخلت على « أن » فتحت همزتها نحو (ذلك بأن الله هو الحق) .

وقال السيوطى نقلا عن بعض شيوخه أن ضابط « حتى » (اذا وقع بعدها اسم مفرد ومجرور أو مضارع منصوب بحرف جر ، واسم مرفوع أو منصوب ، فحرف عطف أو جملة فحرف ابتداء ، وقد تقدم فى بابا الحال أنه لا محل لهذه الجملة على الأصح)

أنظر معانى الحروف للرماني تحقيق د . عبد الفتاح شلبى ص ١٢٠ .

وذهب الزجاج (*) وابن درستويه (**) الى أن الجملة بعد « حتى » فى موضع جر بحتى (٩٨) . وذلك خلافاً للجمهور ، ومثال الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية قول

=

والأزهية للزهروى ص ٢٢٥ ، وشرح الكافية للمرزى ٢٤٢/٢ والجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ومعنى اللبيب لابن هشام ١٢٨/١ : ١٣١ ، ومع الهوامع للسيوطى ٢٤/٢ .

(*) أبو اسحاق ابراهيم بن السرى بن سهل (٣١١ هـ) صاحب المبرد ، مصنف معانى القرآن واعرابه ، وشرح أبيات سيبويه ، من العلماء المنتمين الى المدرسة البصرية يضعه بعض المترجمين والكتاب مع نحاة البصرة : الزبيدى ، والدكتور شوقى ضيف ، ويضعه البعض مع نحاة بغداد مثل الدكتور عبد العال سالم ، والشيخ محمد الطنطاوى .

فهو بصرى دراسة وآراء ، وبغدادى نشأة ودراسة أنظر ترجمته فى نزهة الألباء ٢٤٤ ، الغبر ١٤٨/٢ ، طبقات الزبيدى ص ١١١ ، انباء الرواة ١٥٩/١ (***) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه القسوى ، نشأ بقسنا من بلاد فارس ، وأقام ببغداد تلقى علومه عن ابن قتيبة والمبرد وثلعب وغيرهم . صنف فى النحو الإرشاد ، وأسرار النحو ، والرد على ثعلب فى اختلاف النحويين ، أخبار النحويين ، توفى ببغداد ٢٤٧ هـ . انظر ترجمته طبقات الزبيدى ١١٦ .

(٩٨) تابع السيوطى ابن هشام والمرادى فى قولهما بأن الزجاج وابن درستويه ذهبا الى أن الجملة بعد « حتى » فى موضع جر بحتى ، وبالرجوع الى قول الزجاج نراه يقول تعليقا على آية البقرة ٢١٤ قوله تعالى : (وزلزلوا حتى يقول الرسول) بالرفع على قراءة نافع : (ورفع ما بعد « حتى » على وجهين ، فأحد الوجهين هو وجه الرفع فى الآية ، والمعنى : سرت حتى أدخلها ، وقد مضى السير والدخول ، كأنه بمنزلة قولك : سرت فأدخلها ، بمنزلة سرت فدخلتها وصارت « حتى » ههنا مما لا يعمل فى الفعل شيئا لأنها تلى الجمل تقول : « سرت حتى أنى داخل وقول الشاعر :

★ فيا عجباً حتى كليب تسبى ★

فعملها فى الجمل فى معناها لا فى لفظها ، والتأويل : سرت حتى دخولها . وعلى هذا وجه الآية . ويجوز أن يكون السير قد مضى والدخول واقع الآن ، وقد انقطع السير : تقول : سرت حتى أدخلها الآن ما أمتع . فهذه جملة باب حتى (معانى القرآن للزجاج ٢٧٨/١ .

الشاعر (٩٩) :

فما زالت القتلى تمج دماءها
بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

ومن ذلك قوله تعالى : (حتى عفوا وقالوا) (١٠٠) .
ونحو ذلك .

فربما فهم من تأويل الزجاج وقوله (سرت حتى دخولها) أنه يعنى
الجر . وأرى أنه يعنى المعنى لا اللفظ كما نص هو على ذلك بقوله (فعملها
فى الجمل فى معناها لا فى اللفظ) وفسر ذلك أى : سرت حتى دخولها ، أى
فى حال الدخول ، وهو مسبوق فى ذلك بقول سيبويه السابق ذكره لامخالف له .
(٩٩) البيت لجرير ، انظر ديوان جرير ص ١٤٣ . وهو من شواهد
المغنى الشاهد رقم ١٩٥ ، وشواهد المرادى أيضا فى الجنى الدانى ص
٥٥٢ وشواهد مع الهوامع وشواهد السيوطى ٢٤/٢ ، الخزائن
٤٧٩/٩ الشاهد ٧٨٢ .

والشاهد فى البيت قوله « حتى ماء دجلة أشكل » حيث وقع بعدها
جملة مستأنفة ، لا محل لها من الاعراب على مذهب جمهور النحاة .
وروى البيت * تمج دماؤهم * ، وفى رواية الديوان * تمور
بماؤها .

(١٠٠) الآية من سورة الأعراف ٩٥ .

قال المرادى فى الجنى الدانى : (وزاد ابن مالك فى أقسام مجرورها
« يعنى مجرور حتى » أن يكون مصدرا مؤولا من « أن » وفعل ماض نحو
(آية الأعراف ٩٥) . قال الشيخ أبو حيان : وهم فى هذا لأن « حتى »
ههنا ابتدائية ، و « أن » غير مضمرة بعدها .) ص ٥٤٣ .

وقال ابن هشام تعليقا على قول ابن مالك السابق ذكره : (ولا أعرف
له فى ذلك سلفا ، وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة . وكذا قال ابن مالك
فى « حتى » الداخلة على « اذا » فى قوله تعالى : (حتى اذا فشلت
وتنازعت) أنها الجارة ، وأن « اذا » فى موضع جر بها . . . وهذه
المقابلة سبقه اليها الاخفش وغيره ، والجمهور على خلافها ، وأنها حرف
ابتداء . وأن « اذا » فى موضع نصب بشرطها أو جوابها ، والجواب
محذوف أى « امتحنتم أو انقسمتم » .)

المغنى ١٢٩/١ .

وأما الجملة الواقعة صلة :

فلا محل لها أيضا اتفاقا (١٠١) وهي قسمان (١٠٢) :
صلة موصول اسمى ، وصلة موصول حرفى .

فالأول نحو : جاء الذى أبوه عالم .

والثانى نحو : يعجبني أن يذهب زيد . فان موضع

(١٠١) فى « ز » فهى أيضا لا محل لها باتفاق .
قال الرضى : (واعلم أن حق الاعراب أن يدور على الموصول ؛ لأنه هو المقصود بالكلام ، وإنما جىء بالصلة لتوضيحه ، والدليل ظهور الاعراب فى « أى » الموصول نحو : « جاءنى أيهم ضربته » « رأيت أيهم ضربته » ، و « مررت بأيهم ضربته » وكذا فى « اللذان واللتان » فيمن قال : يا عرابهما . . . وأما الصلة فقال بعضهم إنها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه أنها صفة الموصول لتبينها له ، كما فى الجمل الواقعة صفة للتكررات ، وليس بشئ لأن الموصولات معارف إتفاقا منهم ، والجمل لا تقع صفات للمعارف . . . والجمهور على أنه لا محل للصلة من الاعراب ، إذا لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف إليه . ولا يقدر للجملة اعراب إلا إذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها ، وذلك فى الأربعة مواضع المذكورة فقط ، وذلك لأن الاعراب للاسم فى الأصل ، أو للاسم والفعل على قول ، وكل واحد منهما مفرد ، والصلة جملة لا غير . (شرح الكافية ٢/ ٣٩)

(١٠٢) قال ابن هشام فى الجملة السادسة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب (الواقعة صلة لاسم أو حرف) فالأول نحو : « جاء الذى قام أبوه » فالذى فى موضع رفع ، والصلة لا محل لها ، وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلحن أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته فى موضع كذا . محتجا بأفهما ككلمة واحدة ، والحق ما قدمت لك ، بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول فى نحو : « ليقم أيهم فى الدار » . . . وفى التنزيل (ربنا آرتنا اللذين أضلانا) وقرئ (أيهم أشد) بالنصب ، وروى : . . .

إذا ما لقيت بنى مالك . . . فسلم على أيهم أفضل
بالخفض . . . (الفنى ٢/ ٤٠٩)

صلتها (١٠٣) . فى موضع رفع ، لأنها مؤولة بمصدر وهو فاعل « يعجبني » ، و « يذهب زيد » لا محل لها ؛ لأنها صلة موصول حرفى (١٠٤) ، وكذلك الجملة الواقعة صلة لـ : ما المصدرية (١٠٥) وغيرها من الحروف المصدرية ،

(١٠٣) فى ز فان مع صلتها فى موضع رفع .
 (١٠٤) الموصول الحرفى لا محل له ، وكذا صلته ، وأما مجمرعهما فله محل وهو المصدر المنسبك منهما ، ولا يقال الموصول الحرفى فى موضع كذا ، لأن الموصول الحرفى لا أعراب له لالفاظا ولا محلا .
 (١٠٥) ذهب سيديويه الى أن « ما » المصدرية حرف خلافا لبعض النحاة كما سياتى ، قال : (من الحروف ما لا يدخل الا على الأفعال التى فى موضع الأسماء المبتدأة ، وتكون الأفعال أولى من الأسماء حتى لا يكون بعدها مذكور يليها إلا الأفعال . . . ومن ذلك أيضا : « انتنى بعدما تفرغ » فـ : « ما » تفرغ ، بمنزلة الفراغ ، و « تفرغ » صلة ، وهى مبتدأة ، وهى بمنزلة « الذى » اذا قلت : بعد الذى تفرغ ، فتفرغ فى موضع مبتدأ ؛ لأن « الذى » لا يعمل فى شئ ، والأسماء بعده مبتدأة . (الكتاب ١٠ / ٣ ، ١١)
 يعنى سيديويه بذلك أن الجملة بعد الموصول الحرفى أو الموصول الاسمر ابتدائية لا محل لها صلة الموصول .
 وقال الرضى : (أما « ما » فتوصل بالفعل المتصرف الذى لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به ، ولا توصل بالأمر لأنه ينفى أن يفيد المصدر المؤول به « أن » مع الفعل ما أفاد « أن » مع ذلك الفعل ، والأفليس مؤولين به ، الا ترى أن معنى « بنا رحبت » وبرحبها شئ واحد ، وكذا معنى : « علمت أنك قائم » و « علمت قيامك » شئ واحد ، والمصدر المؤول به « أن » مع الأمر لا يفيد معنى الأمر .
 وصلتها « يعنى صلة ما المصدرية » فى الغالب فعل ماضى اللفظ مثبت . أو منفى بلم نحو تهدينى ما لم تلقنى ، ومعناها الاستقبال .
 ويقال كونها فعلا مضارعا ، وصلة « ما » المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية ، وجوز غيره أن تكون اسمية ، وهو الحق ، وإن كان ذلك قليلا .
 كفنا فى نهج البلاغة .
 * بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية * (شرح الكافية ٣٨٦ / ٢)
 وقال المولى فى الجنى الدانى أن « ما » المصدرية غير الوقفية « أى غير الظرفية » (هى التى تقدر مع صلتها بمصدر ، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها ، نحو : « يعجبني ما صنعت » أى صنعتك) ومن ذلك قوله تعالى :

ومن ذلك : الجملة الواقعة بعد لام « كى » (١٠٦) :
لأنها صلة « أن » المقدرة الناصبة ، فلا محل لها ، لكن « أن »
مع صلتها فى موضع جر بالام كى .

(وضائقك عليكم الأرض بما رحبت) التوبة ٢٥ ، وقول الشاعر :
يسر المرء ما ذهب اللىالى وكسان ذهابهن له ذهباً
وزعم السهيلي أن شرط كون « ما » مصدرية صلاحية وقوع « ما »
الموصولة موقعها . وأن الفعل بعدها لا يكون خاصاً . فلا يجوز « أريد
ما تخرج » أى خروجك ، وهو مردود بالآية والبيت السابقين
ومذهب سيبويه والجمهور أن « ما » المصدرية حرف ، فلا يعود عليها
ضمير من صلتها . وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين الى
أنها اسم ، فتفتقر الى ضمير فاذا قلت : « يعجبني ما صنعت » ، فتقديره
عند سيبويه : يعجبني صنعك ، وعند الأخفش : الصنع الذى صنعته ، ورد
عليه بقول الشاعر :

✱ بنما لستما أهل الخيانة والغدر ✱
ان لا يسوغ تقديره هنا . (الجنى الدانى ٢٣١ ، ٢٣٢ وانظر
المغنى ٣٠٥/١ .

(١٠٦) قال سيبويه فى باب اعراب الأفعال المضارعة للاسماء :
(اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها لا تعمل فى الأسماء ،
كما أن حروف الأسماء التى تنصبها لا تعمل فى الأفعال ، وهى : « أن » ،
وذلك قولك : أريد أن تفعل ، و « كى » ، وذلك : جئت لكى تفعل ، « ولن » .
(وأما من أدخل عليها اللام يعنى « لكى » : قائلاً عنده بمنزلة « أن »
وتدخل عليها اللام كما تدخل على « أن » .

ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام . (الكتاب ٢/٥٠٦ .
وقال أبو على الفارسي : (كى حرف يكون على وجهين : يكون ناصباً
للفعل بنفسه كما تنصبه « أن » ، ويكون الفعل منتصباً بعده باضميـان
« أن » . فأما الموضع الذى يتصـبب الفعل فيه بنفسه لا باضمـار
حرف فهو أن يكون فى لغة من يدخل عليها لام الجر ، فيقول : جئت لكى
تفعل فـ « كى » بعد اللام لا يخلو من أن يكون ناصباً للفعل بنفسه أو
باضمـار حرف . فلا يجوز أن يكون باضمـار حرف ، لأن الحرف انما يضمـر
بعدها اذا كانت داخلة على الاسم كلام الجر . (المسائل المشكـلة المعروفة
بالبحرانيات ص ١٩٥ .

وفصل الرضى مسألة « كى » قائلاً : (اعلم أن مذهب الأخفش أن
« كى » فى جميع استعمالاتها حرف جر ، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير
« أن » ، وقد تظهر كما حكى الكوفيون

وأما الاعتراضية (١٠٧) :

فقال ابن مالك : هي المفيدة تقوية بين جزأى صلة نحو

= وعند الخليل أن الناصب مضممر بعدها بناء على مذهبه ، وهو أنه لا ناصب سوى « أن » ومذهب الكوفيين أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة لا غير بمعنى « أن » ، وليس فيها معنى التحليل ، بل هو مستفاد من وجارة مضممها بعدها « أن » ، فإذا تقدمها اللام نحو (لكيلا تأسوا) فهي ناصبة لا غير بمعنى « أن » ، وليس فيها معنى التحليل ، بل هو مستفاد من باللام لفظاً أو تقديرًا . فإذا قلت : « جئت لكي تكرمني » ، فـ « كي » هنا وهكذا في كونه .) انظر شرح الكافية ٢/٢٣٩ .

ذكر المرادى في الجنى الدانى رأيا مخالفا لما ذكره هنا فقال في الثانى من أقسام « كي » : (أن تكون حرفا مصدرية بمعنى « أن » ويلزم اقترانها باللام لفظاً أو تقديرًا) فإذا قلت : « جئت لكي تكرمني » ، فـ « كي » هنا ناصبة للفعل بنفسها ؛ لأن دخول اللام عليها يعين أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها ، وإذا قلت : « جئت كي تكرمني » احتملت أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها وأن « أن » بعدها مقدرة ، وهي ناصبة . (ص ٢٦٢)

فالمرادى ذهب في الجنى الدانى الى أن « كي » لكي تكون حرفا مصدرية تلزمها اللام لفظاً أو تقديرًا ، وحيث تكون ناصبة بنفسها لا بأن مضمرة كما قال في « الجمل » وحيث تكون جملة تكرمني « في قولك « جئت لكي تكرمني » لا محل لها من الاعراب ، أما « كي تكرمني » فهي في محل جر باللام أى أن المصدر المؤول مجرور باللام

(١٠٧) عرفها ابن هشام بقوله : (هي المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسيديدا أو تحصيلنا) المعنى ٢/٢٨٦ .

وعرف الزركشى الاعتراض بقوله : (هو أن يؤتى في أثناء كلام أو كلامين متخطين بمعنى شئ يتم الغرض الأصلي بدونه ، ولا يفوت يقواته ، فيكون مقاصلا بين الكلام والكلامين للنكتة .

ونقل : هي أرادة وصف شيئين الأول منهما قصداً ، والثانى بطريق الانجرار ، وله تعلق بالأول بضرب من التأكيد

وعند النحاة : جملة صغيرة تتخلل جملة كبرى ، على جهة التأكيد . وقال الشيخ عز الدين في أماليه : (الجملة المعترضة تارة تكون مؤكدة ، وتارة تكون مشددة ، لأنها إما تدل على معنى زائد على ما دل عليه الكلام ، بل دلت عليه فقط فهي مؤكدة ، وإما أن تدل عليه وعلى معنى زائد فهي مشددة انتهى) البرهان في علوم القرآن للزركشى ٣/٥٦ وانظر هنع الهوامع ١/٢٤٧ .

« جاء الذى جوده - والكرم زين - مبذول » (١٠٨) .
أو اسناد كقوله (١٠٩) :

وقد أدركتني - والحوادث جمة -
أسبغة قوم لاضعاف ولا عزل

أو مجازاة قال تعالى : (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا
النار) (١١٠) .

(١٠٨) الشاهد فى المثال أن جملة (والكرم زين) اعتراضية بين جزأى
الصلة ، وهو قوله (جوده) و (مبذول) وقد يكون الاعتراض بين الموصول
وصلته واستشهد بذلك ابن هشام والسيوطى وغيرهم بقول جرير :
ذاك الذى - وأبيك - يعرف مالكا ، والحق يدفع قريشات الباطل
حيث فصل بين الاسم الموصول « الذى » وبين صلته (يعرف مالكا
بقوله : (وأبيك))

(١٠٩) البيت من شواهد المعنى قال السيوطى فى شرح شواهد المعنى :
(قال ابن الأعرابي فى نوادره : هذا من أبيات لرجل من بنى دارم أشترته
بنى عجل ، فلما أنشدهم أياها أطلقوه) انظر السيوطى ص ٢٧٣ . والشاهد
فى البيت هو الاعتراض بين الفعل وهو قوله (أدركتني) وفاعله (أسبغة)
بجملة (والحوادث جمة)

ولم يمثل المرادى فى الاعتراض بين جزأى الاسناد إلا الفعل وفاعله
كالبيت السابق ، أما ابن هشام فقد مثل للاعتراض بين المبتدأ والخبر ، وما
أصله المبتدأ والخبر ، انظر المعنى ٢/٣٨٧ ، ٣٨٨

(١١٠) من الآية ٢٤ من سورة البقرة . يقال الزمخشري : (فان قلت
« ولن تفعلوا » ما محلها ؟ ، (قلت) : لا محل لها لأنها جملة اعتراضية
فان قلت : ما حقيقة « لن » فى باب النفى ، (قلت) : لا ولن أختار فى
نفى المستقبل ، إلا أن فى « لن » تأكيداً وتشديداً ، تقول لصاحبك : لا أقيم
غداً ، فان أنكرك عليك قلت : لن أقيم غداً ، كما تفعل فى أنا مقيم ، وإنى
مقيم . (الكشف ١/٥٠)

وللدلالة « لن » على الاستقبال قال سيبويه : (ولن أضرب نفى لقوله :
سأضرب ، كما أن : لا تضرب نفى لقسوله : أضرب ، ولم أضرب نفى
ل : ضربت . (الكتاب ١/١٣٦)

ونحو ذلك (١١١) ، كوقوعها بين نعت ومنعوت كقوله تعالى : (وانه لقسم لو تعلمون عظيم) (١١٢) .

وقال غيره (١١٣) . جملة الاعتراض هي المناسبة للمقصود بحيث تكون كالتوكيد له ، أو التنبيه على حال من

وقال أبو حيان : (قوله (ولن تفعلوا) جملة اعتراضية فلا مريض لها ، وفيها من تأكيد المعنى مالا يخفى ، لأنه لما قال : (فإن لم تفعلوا) وكان معناه نفى في المستقبل مخرجا ذلك مخرج الممكن ، أخبر أن ذلك لا يقع وهو أخبار صدق ، فكان في ذلك تأكيد لا يعارضونه ، واقتران الفعل بلن بمميز لجملة الاعتراض عن جملة الحال لأن جملة الحال لا تدخل عليها لن (١١٤) وبعد أن ذكر أبو حيان قول الزمخشري وشيخيه السياق ذكرهما قال : (والأقرب من هذه الأقوال قول الزمخشري أولا لأن « لن » فيها توكيد وتشديد لأنها تنفي ما هو مستقبل الأداة بخلاف « لا » فإنها تنفي البراءة بالاستقبال مما لا أداة فيه تخلصه له ، ولأن « لا » قد ينفي بها الحال قليلا . فـ « لن » أخص بالاستقبال وأخص بالمضارع . ولأن « ولن تفعلوا » أخصر من « ولا تفعلون » فلهذا كله ترجع النفي بـ « لن » على النفي بـ : لا) (١١٥) البحر المحيط ١٠٧/٢ .

(١١١) لم يمثل المرادى لجميع المواضع التي تقع فيها الجملة الاعتراضية كما مثل لها ابن هشام . انظر المغنى ٢/٢٨٧ : ٢٩٥ .
(١١٢) من آية ٧٦ من سورة الواقعة والشاهد في الآية الاعتراض بقوله (لو تعلمون) بين الموصوف (لقسم) وصفته (عظيم) .
(١١٣) يريد بغيره أي : غير ابن مالك وسبق أن ذكرنا أن أبا حيان قال : أن جملة الاعتراض فيها من تأكيد المعنى مالا يخفى . وقال السيوطي : (هي التي قيد تأكيدا وتسديدا للكلام الذي اعترضت بين أجزائه ، وشرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها ولا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة ، ولا يكون الفصل بها بين الأجزاء المنفصلة بذاتها ، بخلاف المضاف والمضاف إليه . لأن الثاني كالتنوين منه على أنه قد سمع بينهما نحو : لا أحمق فاعلم لتريد انتهى . مع الهوامع ١/٢٤٧ .

أحواله ، وجملة الاعتراض تشبه الجملة الحالية (١١٤) ،
ويميزها عن الحالية (١١٥) امتناع قيام مفسرد مقامها ،
ولذلك كانت لا محل لها ، وجواز اقترانها بالفاء ولن وحرف
التنفيس ، وكونها طلبية كقولة (١١٦) :

أن سليمى - والله يكلؤها
ضنت بشيء ما كان يرزوها

(١١٤) لأن جملة الحال تبين هيئة صاحبه ، والجملة الاعتراضية
تنبه على حال من أحوال المقصود ، فمن هنا كان التشابه بينهما ،
(١١٥) وتتميز الاعتراضية من الحالية بأمور :
أ - أن الجملة الاعتراضية لا محل لها من الأعراب ، أما الحالية
فمحلها النصب .
ب - الاعتراضية لا يقوم المفرد مقامها كشأن الجمل التي لا محل لها
بخلاف الحالية .

ج - جواز اقتران الاعتراضية بالفاء نحو قول الشاعر :
واعلم - فعلم المرء ينفعه - أن يسوف يأتي كل ما قدرنا
د - جواز اقترانها بـ « أن » كقوله البقرة السابق ذكرها : (ولن تفعلوا)
هـ - جواز اقترانها بحرف التنفيس نحو قول زهير :
وما أدري - وسوف أخال أدري - أقوم آل حصين أم نساء
و - الجملة الاعتراضية تكون غير خبرية كما مثل :
(١١٦) البيت من شواهد المغنى رقم (٦٢٦) وهو مطلع قصيدة
لأبراهيم بن هرمة ، قيل له : أن قريشا لا تهمز ، فقال : لأقولن قصيدة
أهمزها كلها بلسان قريش ، وأنشد القصيدة التي مطلعها هذا البيت :
« وسليمى » تصغير سليمى ، و « يكلؤها » يحرسها ، ويحفظها ، ضنت :
بخليت ، ويرزوها : ينقصها .
والمعنى : أنها تصله مرة وتقطع أخرى .

والشاهد في البيت : هو الاعتراض بجملة طلبية دعائية ، وهى (والله
يكلؤها) بين جزأى اسناد وهما ما أصلهما المبتدأ والخبر ، أى : اسم « أن »
وهو (سليمى) وخبرها وهى الجملة الفعلية (ضنت) .

وأما التفسيرية :

فهى الكاشفة لحقيقة ما تلتها (١١٧) مما يفتقر الى ذلك ، وتفسر الجملة كثيرا ، وقد تفسر المفرد كقوله تعالى : (كمثل آدم خلقه من تراب) (١١٨) ، وقوله : (هل أدلكم على تجارة) ثم قال : (تؤمنون بالله ورسوله) (١١٩) .

(١١٧) أطلق المرادى ضابط الجملة التفسيرية بأنها الكاشفة لحقيقة ما تليه ، دون تقييد . لذا قال بعد ذلك : والمشهور أنه لا موضع للجملة المفسرة من الاعراب . ولو قيد المرادى هذا الضابط لفرق بين ما يقال عنه لا محل له من الاعراب ، وبين ما يمكن أن يكون له محل من الاعراب . ونرى سيبويه قيد هذا الضابط فقال فى باب ما تكون « أن » فيه بمنزلة « أى » ويعنى بها أى التفسيرية . (لأن أى إنما تجيء بعد كلام مستغن ولا تكون فى موضع المبنى على المبتدأ .) الكتاب ١٦٣/٣ ومعنى ذلك أن « أى » التفسيرية أو الجملة التفسيرية تكون فضلة . ونض ابن هشام على ذلك بقوله : (التفسيرية : هى الفضلة للكاشفة لحقيقة ما تليه) ثم قال : (وقولى فى الضابط : « الفضلة » احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن ، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المذكور به وتولها ثموضع بالاجماع ؛ لأنها خبر فى الحال أو فى الأصل ، وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال فى نحو : « زيدا ضربته » فقد قيل : إنها تكون ذات محل . وهذا القيد أهملوه ولا يد منه) انظر للمغنى ٣٩٩/٢ ، ٤٠٢/٢ .

(١١٨) من آية ٥٩ من سورة آل عمران ، وتامها : (أن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له اكن فيكون)

قال الزمخشري : (وقوله : (خلقه من تراب) جملة مفسرة لما له شبهه عيسى بآدم ، أى خلق آدم من تراب ، ولم يكن ثمّة أب ولا أم ، فكذلك حال عيسى .) الكشف ١٩٢/١ .

وقال أبو حيان : (وهذه الجملة تفسيرية لمثل آدم ، فلا موضع لها من الاعراب ، وقيل : هى فى موضع الحال ، وقدر مع خلقه مقدرة ، والعامل فيها معنى التشبيه . قال ابن عطية : ولا يجوز أن يكون « خلقه » صفة لآدم ولا حالا منه ، قال الزجاج : إذ الماضى لا يكون حالا .) بل هو كلام مقطوع عنه مضمّن تفسير المثل . انتهى كلامه . انظر البحر المحيط ٤٧٨/٢ .

(١١٩) الآية ١٠ ، ١١ من سورة الصف ، وتامها : (يا أيها الذين

والمشهور أن لا محل (١٢٠) للجملة المفسرة من الاعراب :

وقال الأستاذ أبو علي (*) : - رحمه الله تعالى - التحقيق أنها على حسب ما يفسره (١٢١) ، فإن كان له محل من الاعراب ، كان لها موضع من الاعراب (١٢٢) ، والا فلا ، فمثل : « زيدا ضربته » لا موضع له من الاعراب (١٢٣) .

أمزوا هل ألدكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم . تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله . قال الزمخشري : (و) (تؤمنون) استئناف ، كأنهم قالوا : كيف نعمل فقال : تؤمنون ، وهو خبر في معنى الأمر ولهذا أجيب بقوله : (يغفر لكم) وتدل عليه قراءة ابن مسعود (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا) (فإن قلت) لم جيء به على لفظ الخبر ؟ قلت : لإيذان بوجوب الامتثال ، وكأنه أمثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين (فإن قلت) هل لقول القراء أنه جواب (هل ألدكم) وجه ؟ (قلت) : وجهه أنه متعلق بالدالة ، وهو التجارية ، والتجارة مفسرة بالإيمان والجهاد فكانه قيل : هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم . . .) انظر الكشاف ٩٤/٤ . البخاري المحيط ٢٦٣/٨ .

(١٢٠) في ز والمشهورة أنه لا موضع .
(*) هو أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبين ، ولد بأشبيلية ، وأخذ عن السهيلي والجزولي وغيرهما ، من مصنفاته النحوية : التوطئة والتعليق على كتاب سيبويه ، توفي بأشبيلية سنة ٦٤٥ هـ ، انظر ترجمته في :
انباء الرواة ٢٢٢/٢ .

(١٢١) في ز ما يفسره .
(١٢٢) خالف أبو علي الشلوبين جمهور النحاة حيث ذهب إلى أن الجملة التفسيرية على حسب ما تفسره ، فإن فسرت ماله محل ، كان لها محل من الاعراب ، والا فلا محل لها .

(١٢٣) مثل أبو علي لا لا محل لها . : « زيدا ضربته » فجملة « ضربته » ، لا محل لها لأنها فسرت جملة ابتدائية ، والتقدير : ضربت زيدا ضربته ، ذكر ابن هشام : قول الشلوبين ثم رده قائلا : (وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير) انظر المغنى ٤٠٣/٢ فقد اعترض ابن هشام على

ومثل : (انا كل شئ خلقناه بقدر) (١٢٤) . له موضع من الاعراب ؛ لأن المفسر في موضع خبر « ان » ، فالمفسر في موضع رفع ، ويدل على ذلك مسألة « أبى على » رحمه الله تعالى (١٢٥) وهى : « زيد الخبز أكله » فـ : « أكله » مفسر

أبى على الشلوبيين حيث جعل جملة الاشتغال من الجمل المفسرة . وابن هشام قد ناقض قوله السابق بأن جملة الاشتغال ليست من الجمل المفسرة حيث قال فى باب الاشتغال فى شرح قطر الندى : (يجوز فى الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء ، وتكون الجملة بعده فى محل رفع على الخبرية ، وأن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور ، فلا موضع للجملة حينئذ لأنها مفسرة) . ص ١٩٢ وكرر هذا المذهب أيضا فى شرح شذور الذهب ص ٤٢٦ .

(١٢٤) من الآية ٤٩ من سورة القمر ، والآية استشهد بها الشلوبيين على أن الجملة المفسرة قد تكون لها محل من الاعراب . وذلك لأن ما تفسره له محل من الاعراب فهو فى موضع رفع خبر « أن » .

والآية من شواهد سيبويه قال : (وأما قوله عز وجل : (انا كل شئ خلقناه بقدر) فانما جاء على « زيدا ضربته ، وهو عربى كثير) الكتاب ١/٤٨ والشاهد فى الآية أن كلمة « كل » جاءت مفعولا به لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : انا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر . وقال الزمخشري : (« كل شئ » منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر) . الكشاف ٤/٤٨ .

وقد ذهب السيوطى مذهب أبى على فى جعل الجملة التفسيرية على حسب ما تفسره ، فقال (والقول بأن المفسرة لا محل لها هو المشهور) وقال الشلوبيين انه ليس على ظاهره ، والتحقيق : أنها على حسب ما كانت تفسيرا له ، فان كان المفسر له موضع فكذلك هى ، والا فلا . ومما له موضع قوله : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) فقوله (لهم مغفرة) فى موضع نصب لأنه تفسير للموعود به ، ولو صرح بالموعود به لكان منصوبا . وكذلك (آية القمر ٤٩) فـ (خلقناه) فسر عاملا فى (كل شئ) وله موضع كما للمفسر لأنه خبر لأن ، وهو الذى قاله الشلوبيين ، وهو المختار عندى ، وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلا . (سمع الهمام ١/٢٤٨ .

(١٢٥) هو أبو على الشلوبيين أيضا ، ومماثلته أن : (الخبز) مفعول

للعامل في الخبز ، وله موضع لكونه خبرا عن زيد ، فكذلك مفسره ، وبين ذلك ظهور الرفع في المفسر (١٢٦) .

وكذلك مسألة « الكتاب » (١٢٧) : « ان زيدا تكرمه يكرمك » ، فتكرمه تفسير للعامل في « زيد » ، وقد ظهر الجزم .

=
به لفعل محذوف يفسره المذكور . تقديره : زيد أكل الخبز أكله . فـ : زيد مبتدأ ، وجملة (أكل الخبز) في محل رفع خبر المبتدأ ، فمذهب أبي على أن الجملة التفسيرية وهي (أكله) لها أيضا محل من الاعراب ؛ لأن ما تفسره له محل من الاعراب .

(١٢٦) ومعنى قوله (وبين ذلك ظهور الرفع في المفسر) أي اذا قلنا (أكله) لأن معنى كون الجملة في محل كذا ، أنها لو حل المفرد محلها لكان معربا .

وقد ذكر ابن هشام في المغنى رأى أبي على الشلوبيين ومسألته السابق ذكرها ، وذكر بعدها شاهدا استدل به أبو على لم يذكره المرادي في كتابه هذا قال :

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ومن لا نجسره يمس منا مفسرنا

: فظهر الجزم ، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ، ولم يثبت جواز حذف المتعطف عليه عطف البيان . وقد اختلف في البديل منه ٠٠٠ (المغنى ٢/٤٠٢) .
وقد رد أبو على الفارسي على أبي على الشلوبيين في البغداديات من ذكره فيما بعد .

(١٢٧) ربما يعنى بالكتاب هنا : كتاب سيبويه ، أما المثال الذي ذكره فلم أجده في الكتاب . وإنما قال سيبويه : (وتقول « أن زيدا تراه تضرب » . تنصب زيدا ، لأن الفعل أن يلي « ان » أولى ، كما كان ذلك في حروف الاستفهام ، وهي أبعد من الرفع ؛ لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ . وإنما أجازوا تقديم الاسم في « ان » لأنها أم الجزاء ، ولا تزول عنه ، فصار فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخرى) . الكتاب ١٢٤/١ .

فان قلت : يلزم على هذا (١٢٨) أن تكون أداة الشرط عملت الجزم في فعلين قبل الجواب ، وليس الثاني قابعا للاول (١٢٩) ، فالجواب : قال « ابن مالك » - رحمه الله - : ان المحذوف في مثل هذا لما التزم حذفه ، وجعل المتأخر عوضا عنه (١٣٠) ، صار نسيا منسيا ، فلم يلزم من نسبة

(١٢٨) في « ز » على هذا يلزم .

(١٢٩) قال أبو علي الفارسي : (فأما في الكتاب من قوله « ان زيدا قره تضرب » ، وما أنشده من قوله :

لا تجزعي ان منفسنا أهلكته . وإذا أهلكت فعند ذلك فاجزعي

فاني سألته (يعني أبا بكر بن السراج) عن الفعل المضمر الناصب له ، فقالت : كيف هو ؟ أمجزوم أم غير مجزوم ، وكيف هو من المظهر ؟

فقال : لا يجوز أن يكون غير مجزوم ، ولا يكون بدلا ، قال : وهذا

لولا أنه مستمر لم يجز ، وفيه سعة ، لأنه إذا قال : ان زيدا قره تضرب » ،

فقال : هذا الفعل الظاهر بدل من الاول : قيل : ان المبدل منه لا يكون أن

يسقط ويثبت البدل ، وان قال التقدير : « ان تر زيدا » فكأنه مقدم فلا معنى

للهاء في قولك : قره تضرب

قال : (الأحسن عندي أن يكون على تكرير « ان » كأنه : ان تر زيدا

ان قره تضرب ، فقلت : فإين جواب « ان » الاولى ؟ فقال : استغنى عنه كما

أنك إن قلت : ان زيدا ظنفته منطلقا ، فتقديره : ظننت زيدا ظنفته منطلقا ،

فاستغنى عن المفعول الثاني في : (ظننت) الذي أضمر بعد حرف الاستفهام

بخير (ظننت) الثاني

فان قال قائل : هذا الذي ذكره من تكرير « ان » قبيح ، إنما يجوز في

ضرورة الشعر . قلت : ليس ما تركه في القبيح بمنزلة ما انتقل اليه ، لأن الذي تركه

لا مجاز له ، إلا ترى : أنه لم يحى في الكلام ولا في الضرورة ، علمناه

اسقاط المبدل منه من اللفظ وإثبات البدل ، فلم يحى أيضا ضمير لا معنى

له ولا متجه ، والأشياء التي تجوز في الشعر للضرورة قد تجوز في الكلام

عند الحاجة اليها ، والوقوع فيها لا مجاز له ، ولا يستقيم ذلك فيه .

البغداديات ٤٦٢ : ٤٦٥

(١٣٠) قال سيدي : (وان شئت قلت : (زيدا ضربته) وإنما نصبته

على اضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته الا أنه لم

لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره ، فالاسم ها هنا مبنى على

هذا المضمر (الكتاب ٨١/١)

العمل اليه وجود جزمين قبل الجواب ، على أنه لو جمع بينهما على سبيل التوكيد ، لم يكن في ذلك محذور . فان لا يكون محذور في تعليق الذهن بهما أو أحدهما غير منطوق به ، ولا محكوم بتجاوز النطق به أحق وأولى . انتهى .

ويعنى قول سيبويه السياق يؤيد ما قاله ابن مالك من أن الفعل المحذوف في الاشتغال لما التزم حذفه صار نسيا منسيا ، وذلك لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر . ونرى أن المرابي لم يذكر رأيه في هذه المسألة والواضح أنه اكتفى برأي ابن مالك الذي ذكره .

ونرى أن رأي ابن مالك أولى من رأي الفارسي لأن تكرير « إن » قبيح ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر فلا يصح تخريج الكلام عليه .

وأما الجملة الواقعة جواب القسم :

فلا محل لها كقوله تعالى : (والعصر • ان الانسان لفى خسر) (١٣١) • فقوله : (ان الانسان لفى خسر) جملة لا موضع لها من الاعراب // ١٣ •

وكذلك ما أشبهها ، لأنها فى محل لا يحله المفرد ، فان قلت : قد وقعت الجملة القسمية خبراً للمبتدأ فى (١٣٢)

(١٣١) العصر ١ ، ٢ •

(١٣٢) عارض ثعلب هذا الرأى حيث قال : (لا تقع جملة القسم خبراً ، لا يجوز : « زيد ليقوم » لأن الجملة المخبر بها لها محل ، وجواب القسم لا محل له) ، ومراد ثعلب أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً إذ لا تنفك احدهما عن الأخرى •

ورد ابن هشام على ثعلب - كما رد المرادى - حيث قال : (وقوله تعالى : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبؤأنهم) أن التقدير : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات) أقسم بالله (لنبؤأنهم) وكذا التقدير فيما أشبه ذلك ، فالخبر مجموع جملة القسم المقدرة وجملة الجواب المذكورة لا مجرد جملة الجواب) • انظر الاعراب عن قواعد الاعراب لابن هشام ص ٥ •
أما فى المغنى فقال ابن هشام : (وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب ، واستشهد بآيات العنكبوت ٩ ، والعنكبوت ٥٨ ، والعنكبوت ٦٩ ، وقول الشاعر :

جشأت فقلت : اللذ خشيت لياتين وإذا أتاك فسلات حين مناص

وعندى لما أستدل به تأويل لطيف ، وهو أن المبتدأ فى ذلك كله مضمن معنى الشرط ، وخبره منزل منزلة الجواب ، فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له ، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ، ونظيره فى الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو : (وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) • التقدير : والله ليمسن لئن لم ينتهوا يمسن) • المغنى ٤٠٧/٢ • وأرى أن استدلال ابن مالك بالآيات على وجهها أولى حيث جعل الاسم الموصول مبتدأ ، والجملة القسمية فى محل رفع خبر ، أولى مما استدلل به ابن هشام حيث تأول فى الآية بما لا داعى له ، وابن هشام نفسه قد جعل فى كتبه قبل المغنى - الجملة القسمية خبراً كما ذكرنا فيما نقلنا من كتابه الاعراب عن قواعد الاعراب •

نحو قوله تعالى : (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) (١٢٣) فالجواب : ان الذى وقع موقع الخير هو مجموع الجملتين جملة القسم وجملة الجواب ، فمجموعهما فى موضع رفع لا الجوابية وحدها .

(١٢٣) . المنكوب ٦٩ .

قال أبو حيان : (« والذين » مبتدأ ، خبره القسم المذوف وجوابه وهو « لنهدينهم » وبهذا ونظيره رد على أبى العباس ثعلب فى متعه أن تقع جملة القسم والمقسم عليه خبرا للمبتدأ ، ونظيره : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبؤأنهم) انظر البحر المحيط ١٥٩/٧ .

وأما الجملة الواقعة بعد أدوات التحضيض (١٣٤) :

فلا محل لها أيضا ، وأدوات التحضيض : هلا ، وألا ،
ولولا ، ولوما (١٣٥) .

فإذا قلت : هلا تنزل عندنا ، فلا محل لهذه الجملة ، لأن
أدوات التحضيض لا عمل لها ، وقد تحذف الجملة بعد
أدوات التحضيض ويبقى معمولها ، كقوله (١٣٦) :

(١٣٤) لم يفرد أحد - فيما أعلم - الجملة الواقعة بعد أدوات
التحضيض جملة من الجمل التي لا محل لها من الأعراب ، بل ضمها إلى
الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا والصواب ما ذهب إليه
المرادى .

(١٣٥) قال سيبويه في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ،
ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء فيها : (ومثل
ذلك : هلا ، ولولا ، ألزموهن « لا » وجعلوا كل واحدة مع « لا » بمنزلة
حرف واحد ، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض)
الكتاب ١١٥/٢ وانظر معاني الحروف للرماني ص ١٢٢ .

وقال الرضى : (وتلزم حروف التحضيض الفعل لفظا نحو : « لولا
أرسلت » و « لو ما تأتينا » ، أو تقديرا نحو قوله :

★ تعدون عقر ... ★ البيت

ونحو : « هلا زيدا ضربت » ، وجاء الاسم بعدها في ضرورة الشعر
نحو قوله :

يقولون ليلى أرسلت بشفاعة إلى فهلا نفس ليلى شفيعتها

شرح الكافية ٣٨٧/٢ .

(١٣٦) البيت لجريز من قصيدة يرد بها على الفرزدق ، انظر ديوانه ص

٩٠٧ ، والبيت من شواهد المغنى رقم ٤٤٤ .

قال ابن هشام بعد أن ذكر البيت : (إلا أن الفعل أضمر ، أى : لولا
عديتم ، وقول النحويين : « لولا تعدون » مردود ، إذ لم يرد أن يحضهم
على أن يعدوا في المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي ،
وإنما قال : « تعدون » على حكاية الحال ، فإن كان مراد النحويين مثل
ذلك فحسن) . المغنى ٢٧٥/١ .

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم
بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا

وأما الجملة الواقعة بعد أدوات التعليق (١٣٧) غير
العامة :

فنحو الواقعة بعد لولا التى هى لامتناع الشئ لوجود
غيره وبعد لو الامتناعية (١٣٨) ، وبعد لما (١٣٩) التى هى
حرف وجوب لوجوب على مذهب سيبويه ، فهذه لا محل لها
ان لا عمل لهذه الأحرف . .

النيب : بكسر النون وسكون الياء جمع ناب ، وهى الناقة التى نصف
سندها . وقال الجوهري : هى المسنة من النوق . والضوطرى : الحمقاء ،
ووزنها : فوعلى . وضوطرى : حى من مجاشع . والكمى : بفتح الكاف
وكسر الميم وتشديد التحتية : الشجاع الذى لا يكتم . وقيل : الذى يكتم
شجاعته أى يخفيها .

والمقنع : بضم الميم وفتح القاف وتشديد النون ، وعين مهملة الذى
عليه مفقر أو بيضة .

انظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ص ٢٣٠ ، وشرح المفصل ٣٨/٢
والأزهيه لأهروى ١٧٧ ، ١٧٩ ، المخصص ١٩٩/٣ خزانة الادب ٤٦١/١
تراجع أمالى ابن الشجرى ٣٣٤/١ النقائض ٨٣٣ .

(١٣٧) يقصد المرادى بأدوات التعليق : أى تعليق الشرط بالجواب ،
وهى أيضا أدوات الشرط غير الجازمة . وهكذا قال غيره من النحاة ، أى
أن الجمل الواقعة بجوابا لشرط غير جازم لا محل لها من الاعراب .

(١٣٨) قال المرادى فى الجنى الدانى : (لولا حرف له قسمان :

الأول : أن يكون حرف امتناع لوجوب ، وبعضهم يقول : لوجنود
بالدال . قيل : ويلزم على عبارة سيبويه فى لو ، أن يقال : « لولا » حرف
لما كان سيقع لانتفاء ما قبله) انظر الجنى الدانى ص ٥٩٧ وانظر
الكتاب ٣٠٧/٢ .

(١٣٩) سبق أن ذكرنا الخلاف حول الجملة الواقعة بعد « لما » مع

الجملة التى فى محل جر .

جمل الاعراب

وأما الجملة الواقعة جواباً لأدوات التعليق غير العاملة:

فنحو الجملة الواقعة جواباً للولا ولو ولما المتقدم ذكرها
أنفاً ، وجواب إذا الشرطية ، فإنها لا تجزم إلا في
الشعر (١٤٠) ، فلا موضع لجوابها من الأعراب . والله
تعالى أعلم .

وأما الجملة بعد « إذا » فقد تقدم الخلاف فيها (١٤١) ،
وكذلك الواقعة (١٤٢) جواباً لحيث (١٤٣) ، لا محل لها
لأنها لا تجزم إلا مع ما .

(١٤٠) قال المرادى في الجنى الدانى :
« إذا » (مع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها إلا في الشعر كقول
الشاعر :

وإذا يصبك خياضه فارج الغنى والى الذى يعطى الرغائب ، فارغب
(انظر الجنى الدانى ٣٦٧) .

(١٤١) سبق ذكر الخلاف حول « إذا » مع الجملة التى فى محل جر .
(١٤٢) فى ز وكذلك الجملة الواقعة .

(١٤٣) كان من الواجب أن يقول : الجملة الواقعة جواباً لـ : « حيثما »
لا محل لها من الأعراب .

قال سيبويه ما معناه أن « ما » بدخولها على بعض الحروف تغيره
حتى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذى كان قبل أن تجيء من ذلك : حيثما
صارت لمجيئها بمنزلة أين .

ويعنى بذلك أن « حيث » صارت لاتصال « ما » مما يجازى به كائن ،
ولا يجوز ذلك بغير ما انظر الكتاب ٢٢١/٤ ، ٥٦/٣ ، ٥٨ .

وقال ابن هشام فى الجملة الخامسة من النجمل التى لا محل لها من
الأعراب (الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً ، أو جازم ولم تقترن بالفاء
ولا بأداة الفجائية ، فالأول جواب لو ولولا ولما وكيف . والثانى نحو :
« ان تقم اقم » و « ان قمت قمت » أما الأول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل ،
وأما الثانى : فلأن المحكوم لموضع الجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها .
المغنى ٤٠٩/٢ .

وسبق أن ذكرنا الخلاف حول الجملة الواقعة جواباً للشرط ولم تقترن
بالفاء أو إذا عند الكلام على الجملة الأخيرة من النجمل التى لها محل من
الأعراب .

وأما التابعة لما لا موضع له :

فقد تكون توكيدا لما لا موضع له ، نحو : قام زيد قام زيد ،
وقد تكون معطوفة على ما لا موضع له ، نحو : قام زيد وجاء
عمرو ، ولا يتأتى ذلك فى النعت ؛ لأن الجملة الوصفية لها
موضع من الاعراب دائما ، ولا تكون الجملة عطف
بيان (١٤٤) . وهذا القدر كاف والله تعالى أعلم .

(١٤٤) قال ابن هشام فيما اُفترق فيه عطف البيان والبدل : (الثالث :
أنه لا يكون جملة بخلاف البدل
والرابع : أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل) (الغنى ٤٥٦/٢) .

تم كتاب جمل الاعراب للشيخ الامام العالم العلامة بدر الدين حسن الشهير بابن أم قاسم المرادى تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه فسيح جنته على يد العبد الفقير المنغمس في العجز والتقصير محمد الغمري الشافعي مذهباً الأشعري عقيدة صباح يوم الاثنين سادس صفر الخير من شهر ربيع سنة ١١١٤ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام ، وذلك يوم دخول : الحج المغربي بمصر حرسها الله تعالى والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم ورضى الله عن كل من بلغ الرسالة من المسلمين .

وقد تم الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب على سبيل الاختصار دون الاكثار ، والكلام على هذه الجمل المذكورة مبسوط في موضعه في كتب العربية وهذا القدر كاف ها هنا .

والله سبحانه وتعالى أعلم . وهو حسبنا ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
والحمد لله وحده وصلى الله
على سيدنا محمد الذي
لا نبي بعده وسلم

الخاتمة

خاتمة

الحمد لله ، الذى يسر وأعان ، على تحقيق رسالة (جمل الاعراب للمرادى ، ذخيرة من ذخائر تراث المدرسة المصرية فى النحو .

فإنرادى امام عالم مقرئ فحوى مفسر فقيه أصولى ، ترك آثارا عظيمة فى علوم العربية والاسلام ، لم يطبع منها - فيما أعلم - سوى « الجنى الدانى فى حروف المعانى » ، ورسالة « جمل الاعراب » التى أعتز بتقديمها فى هذه المرحلة من حياتى العلمية .

فى تقديمى لجمل الاعراب للمرادى ذكرت ما أثاره الأستاذان محققا كتاب « الجنى الدانى فى حروف المعانى » للمرادى ، من أن الجنى الدانى مأخوذ مغنى اللبيب لابن هشام .

وذكرت فى التقديم أننى سبق أن ناقشت هذه القضية فى رسالتى للحصول على درجة العالمية « الدكتوراه » وهى « الشواهد القرآنية فى كتاب مغنى اللبيب لابن هشام » بإشراف الأستاذة الدكتورة عائشة عبد الرحمن .

وأعود فأكرر ما سبق أن ذكرته فى رسالتى - لأنها لم تنشر بعد على الرغم من توصية لجنة المناقشة بطبعها وتداولها - وما وصلت اليه من مقارنة بين « جمل الاعراب للمرادى » ، وجمل الاعراب لابن هشام من الباب الثانى فى مغنى اللبيب .

احتج محققا كتاب « الجنى الدانى » لدعواهما الجازمة لأخذ ابن هشام فى « المغنى » من المرادى فى « الجنى » بما يلى :

أن ابن هشام قد صنف « المغنى » مرتين : أولاها سنة (٧٤٩ هـ) والثانية سنة (٧٥٦ هـ) ، وقد نكب ابن هشام بالتأليف الأول وبكتب له أخرى فى طريق عودته الى مصر من الحجاز ، فلم يكن للمغنى بين الناس الا التأليف الثانى ، ولما كان المرادى قد توفى سنة (٧٤٩ هـ) فان نقل ابن هشام عنه أولى بالجزم والتحقيق .

وقد أكد الأستاذان المحققان هذه الدعوى - كما يذكران - بقول « حاجى خليفة » : (« الجنى الدانى فى حروف المعانى » للشيخ بدر الدين حسن بن قاسم المرادى ، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة ، وهو كتاب مفيد رتب على مقدمة مشتملة على خمسة فصول) . . (ثم أوردها من الأحادى الى الخماسى) ثم قال (وهو مأخذ المغنى لابن هشام ١٠ هـ) (١) .

هذا كل ما كتبه « حاجى خليفة » عن (الجنى الدانى) ومن مظاهر المفارقة أنه ملأ نحو أربع صفحات من كتاب « كشف الظنون » (طبعة استنبول المتسعة القياس) بالحديث عن كتاب « مغنى اللبيب » ، مقابل هذه الأسطر الثلاثة ونصف السطر عن مأخذه . « الجنى » .

والمحققان أضافا - كما ذكرنا - ضياع الكتاب من ابن هشام ، دون أن يدخلأفى الاحتمال - ولا أقول فى الترجيح - أن مثل هذا الكتاب بفرض أن نسخته الأولى قد ضاعت لا يمكن أن يكتب من الذاكرة ، انما هو حصص آلاف البطاقات .

كما أن الأخذ من المتعاصرين يبدو غريباً ، بل بالغ

الشذوذ ، بل ان المتأخر يأخذ من متقدم نسي كتابه أوضاع ،
لكن هنا نواجه قولاً بأن متعاصرين يأخذ الأشهر منهما عن
خامل مغمور .

والى هنا تبقى القضية موضع احتمال فسيما قدما من
اقوال لاثبات دعواهما .

لكن يستغرب ان ابن هشام فى كل موضع لم يفتنه على
الاطلاق ان ينص على صاحب القول أو النقل الذى يأخذ عنه
كبيراً أو صغيراً .

ذلك ما لم يغيب عن محققى الكتاب ، فذلك يفرض تقديره
على كل من يقرأ كتاب ابن هشام ، ومنهم الاستاذان
المحققان .

ولكن من العجيب ، والقضية لاتزال موضع احتمال ، أنها
ما لبثت أن صارت الى قرار ثابت جازم . فكان اثبات ابن
هشام لمراجع نقوله حجة عليه عندهما لاله ، فقالا :
(والجدير بالذكر أن ابن هشام قد ذكر فى « المفنى » كتباً
كثيرة استقى منها ، وعدداً كبيراً من العلماء نقل عنهم أو
أخذ بأقوالهم ، ولم يكن للمرادى ، وكتابه « الجنى الدانى »
أشارة واحدة) (١) .

وهما يذكران هذا القول بعد أن جزما بأن ابن هشام أخذ
من المرادى ، ومعنى هذا أنهما ينكران عليه أن يأخذ دون أن
يثبت نقله كما أثبت سائر مراجعه ، أو من نقل عنهم .

وهى تهمة غليظة ما كان يحل أن ترسل الا عن أدلة

ثابتة ، وليس على مجرد احتمال يحتاج الى فحص تعوزه
القرائن فضلا عن الأدلة .

فلننظر نحن في القضية من موقف محايد يلتمس الحق ،
ولا يرسل الاتهام والبدعاوى بجرح ، قرر علماء السلف أنه
لا بد أن يثبت بدليل ، على ما هو معروف في علم الجرح
والتعديل (٢) .

أن « حاجي خليفة » خبير بالكتب : أسمائها ، ومؤلفيها .
له في اختصاصه مكانته التي لا تجحد ، وكتابه مرجع له
اعتبار في قراث الخزانة العربية الى عصرنا . هذا مما
لا ريب فيه .

لكن لا يقال بخال ما : انه خبير بمادة هذه الكتب من تفسير
وفقه وأدب وموسيقى وفلك وأنساب ومعادن ورياضيات
وطب وأدوية وكيمياء وخمر ، ونقود ، وجغرافيا ، الى آخر
ما يحفل به كتابه الجامع .

فهو وإن عرف ما في هذه العلوم من كتب ، ليس من
أهل الاختصاص في مادتها وموضوعها ومقاصدها ،
ولا نعلم أن أحدا من علماء الحديث مثلا احتج بحاجي خليفة
في صحة حديث ، أو في الجرح والتعديل للرجال ، أو أي
قاعدة من قواعد مصطلح الحديث .

ولا من علماء الرياضيات رجع الى حكم له ، أو فقيها
نظر الى رأي له في نقد لعلماء السلف ؛ إذ ليس هو من أهل
الجهة حتى يؤخذ بقوله في الموضوع . مثل هذا الرأي

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح والحاسن ، طبعة مركز التراث ١٩٧٦ م .

تحقيق د . عائشة عبد الرحمن ص ٢٢٠ .

النقدى يلتبس من أهل الجهة كما يقول السلف ، أو علماء
الاختصاص بلغة العصر .

وفيما بين أيدينا عدد جم كثير من أئمة النجاة واللغويين
وعلماء الرجال من معاصري ابن هشام الى العصر الحديث ،
لم يشر أحد منهم قط الى ما قاله « حاجي خليفة » . فهل
يقال : ان « حاجي خليفة » أعلم بالنحو واللغة وأسرار ما أخذ
المصنفين من أمثال : الدماميني ، والشمني ، والدسوقي ،
والسيوطي ، وغيرهم ممن ترجموا لابن هشام كثيرا ، بل
ان من هؤلاء المترجمين من أهمل المزايد في تراجمهم أمثال :
(السلوك لغرفة دول الملوك) * للمقرئزي الجزء الثاني
القسم الثالث ، لم يذكر المزايد في وفيات (٧٤٩ هـ) من
صفحة (٧٥٧ - ٧٩٧) .

كما لم يذكر ابن كثير الدمشقي في كتابه (البداية
والنهاية) الجزء الرابع عشر ، وفيات (٧٤٩ هـ) من صفحة
(٢٢٥ - ٢٢٩) . ولم يترجم له « ابن تغري بردي » في
الجزء العاشر من (النجوم الزاهرة في ملوك مصر
والقاهرة) .

وكذا الشيخ « شمس الدين أبو المحاسن » في ذيل العبر
للذهبي لم يترجم له في سنة وفاته مع كثرة من توفوا فيها
من صفحة (٢٧٠ الى ٢٧٨) ، على حين ترجمت هذه الكتب
لابن هشام (١).

(١) انظر النجوم الزاهرة وفيات ٧٦١ هـ ترجم لابن هشام في أول
الوفيات . وقد حلاه بالشيخ الامام العالم العلامة .
وانظر ترجمته في ذيل العبر فقد ترجم لابن هشام وهو من معاصريه
فقال : (للامام العلامة شيخ الأدب جمال الدين أبي محمد بن هشام صياحب
كتاب المغني في النحو) .

وقد راجعت الكثير من المراجع وكتب التراجم بأدق ما أستطيع من أناة ، فلم أجد إشارة من قريب أو بعيد لما قاله « حاجي خليفة » ونقله الأستاذان محققا « الجنى الدانى » قرار دعوى وتهمة مفروغا من اثباتها .

ومن حيث موضوع الكتاب والمنهج ، لا يغيب عن الدارس المتخصص اختلاف المنهج والطريقة والأسلوب والشخصية ، وتداول الحرف ومناقشة العلماء .

فموضوع كتاب ابن أم قاسم هو : أن يأتى بالحروف منسقة على ترتيب عددي ما هو من حرف الى خمسة ، ثم يذكر معنى كل حرف ، ويقدم له شاهدا أو اثنين من القرآن أو الشعر ، ويجعل فى بعض الأحيان مصادر نقوله للآراء التى يذكرها . وفى أغلب الأحيان يكتفى بعرض بعض آراء العلماء فى الموضع أو الحرف دون معارضة أو مناقشة أو موافقة أو تأييد .

وكنت قد لاحت لى إشارة الى أن أرجح أن يكون المرادى قد نقله عن ابن هشام ، لا كما ذكر الأستاذان المحققان ، وحاولت توثيقها .

وذلك أن الأستاذين المحققين قد ذكرا فى فهرس الأعلام فى نهاية (الجنى الدانى) (ابن هشام الخضراوى) سبع مرات ، نقل عنه المرادى - فى استقراء لها .

فى مرتين من السبع ، قال المرادى : « ابن هشام الخضراوى » ، وفى مرتين قال : قال ابن هشام فى الاقصاد - الايضاح فى طبعة ب - وفى المرة الثانية قال : ذكره ابن هشام وحكاه فى البسيط . وفى ثلاث مرات : قال ابن هشام .

استبعدت في بادئ الأمر المرتين اللتين نسب القول فيهما إلى « ابن هشام الخضراوي » . . . ونظرت فيما بقي من أقوال ، ونسبها لابن هشام - فقط - وظننت أن المقصود به « ابن هشام المصري » صاحب المغنى ، لأنه معروف لكل من له أدنى اتصال بتراث العربية والإسلام أن السلف حين يقتصرون على ذكر كنية أو نسب أو لقب يتجه إلى العلم المشتهر به . فإذا قالوا « البخاري » اتجه إلى « محمد بن اسماعيل » صاحب الصحيح ، وليس إلى بخاريين آخر ، وإذا قالوا « الطبري » اتجه إلى الإمام « أبي جعفر محمد ابن جرير » المفسر التاريخي لا إلى غيره .

وإذا قال النحاة « ابن هشام » لم يتجه القول إلى الخضراوي بل إلى ابن هشام المصري صاحب المغنى .

نظرت في نقل المرادى عن « ابن هشام » في الإفصاح - الإيضاح - وقلت ربما عنى قول ابن هشام في التوضيح - أوضح المسالك - وراجعت نقله (١) ، وراجعت نفس الموضع في التوضيح لابن هشام (٢) فألفيته نسب نفس القول لابن هشام الخضراوي ، وأيضا في المغنى (٣) .

والموضع الثانى نقله المرادى عن « ابن هشام » ، حكاة في البسيط - وقابلت الموضع (٤) بما في المغنى (٥) ، فوجدته للخضراوي أيضا .

وفي موضع ثالث ذكر المرادى قول ابن هشام - بأنه

(١) الجنى الدانى ص ٥٥٠ .

(٢) أوضح المسالك ٢٨/٣ .

(٣) المغنى ١٢٩/١ .

(٤) الجنى الدانى ٥٥٥ .

(٥) المغنى ١٢٥/١ .

لا خلاف في أن (كَأَنَّ) مركبة من أن والكاف (٦) .

وقال ابن هشام في المغني : ادعى ابن هشام وابن الخباز
الإجماع على أن (كَأَنَّ) حرف مركب (٧) .

وفي موضع رابع نقل المرادي قولاً عن ابن هشام في
(رب) (٨) ، لم أجده في المغني (٩) .

وهكذا قابلت المواضع التي ظننت في بادئ الأمر
- عندما ذكر المرادي أنها لابن هشام - أنها لابن هشام
المصري صاحب المغني ، ولكن تحقق لي أن المعنى به
(الخضراوي) كما ذكر السادة المحققان .

والذي يبدو لي في هذه القضية - وبعد مراجعة لنتائج
المغني ومقابلة مع الجني الداني - أن ثم اختلافاً كبيراً في
المنهجين ، وطريقة العرض ، وتناول كل من المؤلفين لمسائل
الكتاب وطريقة مناقشتها للأقوال والآراء ، وابتداء الرأي
فيها .

وما يغلب على الظن في هذا الموضوع أنه مجرد توارد
خواطر وأفكار لا أكثر ، والا لقلنا على كل كتابين تتناولوا
موضوعاً واحداً ومسائل متشابهة ، أن أحدهما أخذ أو نقل
عن الآخر .

والباب لا يزال مفتوحاً في هذه القضية - ولا يستطيع
أحدنا أن يقول الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع ، إلا ولديه
الأدلة والقرائن الكافية فيه .

(٦) الجني الداني ٥٧٠ .

(٧) المغني ١٩١/١ .

(٨) الجني الداني ٤٥١ .

(٩) المغني ١٢٨ ، ٣٤/١ .

وقد أثار الدكتور « يوسف عبد الرحمن الضبيع » قضية « المغنى والجنى » فى رسالته لدرجة الدكتوراه وموضوعها (ابن هشام وأثره فى النحو) وكان قد اطلع على مخطوط (الجنى الدانى) وذكر مبحثا منه ، وقابله على المغنى ثم قال : (ومما تقدم نعلم أن نظام المرادى فى بحثه أتم وأشمل ، وأنه يتفق مع ابن هشام فى أكثر الشواهد والأمثلة ، ولا مانع من أن يكون ابن هشام قد طالع كتابه قبل تأليفه المغنى .

أما أن يكون (الجنى الدانى) مأخذا للمغنى كما قرر صاحب كشف الظنون فهذه دعوى يعجزها الدليل ، لأن ترتيب الكتابين فى بحث معانى الحروف مختلف اختلافًا بينا ، واتفاقهما فى أكثر الشواهد والأمثلة لا ينهض وحده دليلا على هذه الدعوى ، لأن كليهما قد استقى من معين واحد وهو عصارة الباب السابقين فى مؤلفاتهم ، ولو قال صاحب « كشف الظنون » ان الأربلى أخذ عن المرادى لقبل حكمه الى حد ما ، لأن ترتيب « جواهر الأدب » وفق ترتيب « الجنى الدانى » وكلاهما مقصور على الحروف ، بيد أن مغنى اللبيب تناول فيه ابن هشام جميع أبواب النحو ، فكيف يكون « الجنى الدانى » مأخذا للمغنى (١) .

وبذلك لا يكاد يختلف رأى الدكتور الضبيع عما اطمأنت اليه فى هذه القضية عن غير تفرغ لدراستها .

هذا عن قضية الجنى الدانى ومغنى اللبيب .

وقد يجدى فى ختام دراستى لرسالة « جمل الاعراب

(١) (ابن هشام وأثره فى النحو) رسالة دكتوراه للدكتور يوسف

عبد الرحمن الضبيع مخطوط بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة .
من صفحة ٢٠٠ : ٢٠٦ .

للمرادی تحقیقا ودراسة أن أوجز ما وصلت اليه ، وما ذكرته مفصلاً في المبحث الذي قارنت فيه بين « جمل الاعراب » للمرادی وجمل ابن هشام من الباب الثاني في المغنى .

أولاً : أفرد المرادی « جمل الاعراب » برسالة مستقلة ، لكنها موجزة غاية الإيجاز ، وقعت كما ذكرنا في ستورقات مصورة من المخطوط ، وقد نص المرادی في مقدمتها وفي ختامها بأنه : (تم الكلام على « الجمل » على سبيل الاختصار دون الاكثار ، والكلام على هذه الجمل المذكورة مبسوط في موضعه من كتب العربية وهذا القدر كاف ٠٠٠) وفي ختام الرسالة قال : (ليس هذا موضع بسط الكلام ٠٠٠) ونص في الجملة الخبرية على ذلك أيضاً فقال : (خطب التمثيل سهل فلا نطول به) .

وأما ابن هشام فقد أطنب بغير تكرار ، وجاء الباب الثاني في المغنى فيما يقرب من ثمانية أضعاف رسالة جمل المرادی .

وقد تبسط ابن هشام في عرض كل جملة من جمل الاعراب ممثلاً لها .

وبمراجعة دقيقة لجمل المرادی وجمل ابن هشام بدا لنا أن ابن هشام أكثر دقة في وضع ضوابط للجمل ، ونص على أن ما وضعه من قيد للجملة التفسيرية - على سبيل المثال - أهمله النحاة ولا بد من ذكره .

وبالمقابلة بين الكتابين بدا لنا أيضاً أن ثم اختلافاً كبيراً بينهما في المنهج والأسلوب والشخصية في مناقشة العلماء .

فالمرادی يطلق آراء العلماء ، وإذا استندها إلى قائلها

لا يحدد الكتاب الذى نقل عنه - وقد يكون للمؤلف أكثر من كتاب فى الموضوع - وقلما يعقب عليها بالتأييد أو الرفض أو المناقشة ، وخاصة فى المسائل التى فيها خلاف بين النحاة .

وأما ابن هشام فقد اتسم منهجه وأسلوبه بالدقة وال ضبط فى النقل ، وقد قمنا بتحقيق كتاب (فوح الشذا بمسألة كذا) وهو شرح لكتاب (الشذا فى مسألة كذا) لأبى حيان ، تأكد لنا ضبط ابن هشام ودقته فى النقل .

كما اتسم منهج ابن هشام بمناقشة نقوله وأراء العلماء فى المسائل التى يعرض لها أما مؤيدا مع بيان ما استند عليه من أدلة وقرائن ، وأما رافضا ومخالفا ومؤيدا كذلك

رفضه بالأدلة والشواهد .

أما الشواهد فقد أحصينا شواهد جمل المرادى فألفيناها تسعة عشر شاهدا من القرآن ، وعشرة شواهد من الشعر ، فى مقابل ما يزيد على المائة شاهد من القرآن ، وحوالى ستين شاهدا من الشعر ، إضافة الى حديثين شريفيين . أحدهما للاستئناس والتنظير ، والثانى كشاهد للجملة الحالية .

وبعد ، فكما ذكرت يظل المجال مفتوحا لجديد من البحث والنظر ، وأرجو أن يجدى . هذا البحث - الذى يدرس جمل الاعراب على وجه التخصص - على المشتغلين بالدراسات النحوية ، وعلى الله قصد السبيل .

المراجع

القرآن الكريم

ابن هشام وإثره في النحو

للدكتور يوسف الضبع مخطوط بكلية اللغة العربية

أبو علي الفارسي

د. عبد الفتاح شلبي طبعة دار النهضة بمصر ١٣٧٧ هـ

أخبار النحويين والبصريين

لأبي سعيد السيرافي

الأهمية في علم الحروف

لعلي بن محمد الهروي - تحقيق عبد المعين الملوحي طبعة دمشق

٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

الأصول في النحو

لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي طبعة بغداد ١٩٧٣ هـ

أعراب القرآن

لأبي جعفر النحاس تحقيق زهير غازي طبعة دار النهضة بمصر :

الأعراب عن قواعد الأعراب

لابن هشام

أمالى ابن المشجري

طبعة حيدر آباد الدكن

أنباء الرواة على أنباء النخاة

للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

الإنصاف في مسائل الخلاف

للانباري طبعة دار الفكر

أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك

لابن هشام تحقيق محيي الدين عبد الحميد ١٩٤٦ م

النهر المحيط

لأبي حيان - طبعة الرياض

البداية والنهاية

لابن كثير الدمشقي

البرهان في علوم القرآن

للزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

البغداديات

لأبي علي الفارسي - تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي

بغية النواة في طبقات اللغويين والنحاة

للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

تاريخ الأدب العربي

كارل بروكلمان - « النسخة الألمانية »

توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك

للمرادي ١٩٧٦ م تحقيق د. عبد الرحمن سليمان

الجميل في النحو

للزجاجي : تحقيق د. علي توفيق الحمد الأردن ١٩٨٥ م

الجنى الداني في حروف المعاني

للمرادي : تحقيق فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل

حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب لابن هشام
طبعة الحلبي ١٢٠٥ هـ .

حاشية الصديان على الأشمونى على ألفية ابن مالك
الطبعة المصرية ١٢٤٩ هـ .

حسن الماضرة فى أخبار مصر والقاهرة للسيوطى
الطبعة الأولى .

الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة
لابن حجر العسقلانى طبعة ١٢٤٩ هـ .

ذيل التذكرة

لابن فهد .

ذيل المعبر

للذهبي - للشيخ شمس الدين أبى المحاسن .

السلوك لمعرفة دول الملوك

للمقرئى : القسم الأول تحقيق د . سعيد عاشور .

شذرات الذهب فى أخبار من ذهب

للعلماء الحنبلي طبعة ١٢٥٠ هـ .

شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك

طبعة ١٣٤٩ هـ .

شرح جمل الزجاجى لابن يصفور

رسالة دكتورة - مخطوط - للدكتورة قمر أحمد مصطفى .

شرح شواهد ابن عقيل

للجرجاوى - الطبعة الأولى .

شرح شواهد المغنى

للسيروطى - المطبعة البهية بمصر .

شرح الكافية للرضى

طبعة بيروت .

شرح اللمحة البدرية فى غلنم العربية

لابن هشام - تحقيق د. صلاح روى .

شرح المفصل لابن يعيش

طبعة المطابع النيرية .

الشواهد القرآنية فى كتاب مغنى اللبيب لابن هشام .

مخطوط للمؤلفة .

طبقات المفسرين

للسيروطى .

طبقات اللغويين والنحويين

للزبيدي - تحقيق محمد أيوب الفضل - إبراهيم - دار المعارف .

غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى

طبعة السعادة ١٩٣٢ .

فوات الوفيات

لابن شاکر الکتبى . تحقيق الشيخ محيى الدين عبد الحميد .

قطر الندى وبل الصدى

لابن هشام . تحقيق الشيخ محيى الدين عبد الحميد طبعة ١٢٧٤ هـ .

الحداب نسبيوي

تحقيق عبد السلام هارون .

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل

للزمخشري طبعة ١٢٥٤ هـ

كشف الظنون

حاجي خليفة طبعة استنبول ١٩٤١ م

المخصص

لابن سيده - دار الطباعة الأميرية القاهرة ١٢٢١ هـ

المعارف

لابن قتيبة

معاني الحروف للرماني

تحقيق د. عبد الفتاح شلبي طبعة دار الشروق

معاني القرآن للزجاج

تحقيق د. عبد الجليل شلبي بيروت ١٩٧٢ م

معجم الأدباء

لبياقوت الحموي - طبعة الحلبي

معجم المؤلفين

لعمر كحالة - طبعة دار الكتب

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم

لفؤاد عبد الباقي - طبعة مطابع الشعب

معنى اللبيب عن كتب الأعاريب

لابن هشام - تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد

مكتبة

طبعة بيروت

المقتصد في شرح الايضاح

للجرجاني - تحقيق د. بحر مرجان طبعة العراق ١٩٨٢ .

المقصد للمبرد

تحقيق الشيخ عبد الخالق عزيمة طبعة المجلس الأعلى لدراسات
الاسلامية .

.....

مقدمة ابن الصلاح والخاشن في شرحه

تحقيق د. عائشة عبد الرحمن طبعة مركز التراث

.....

.....

القرب لابن يصفور

تحقيق أحمد عبد الستار الجباري ، وعبد الله الجابوري طبعة
بغداد ١٩٧١ م .

.....

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة

لتغري بردي الطبعة الاولى ١٣٤٨ هـ .

.....

نزهة الألباب في طبقات الأدباء

لابن الأنباري طبعة النهضة ١٢٩٤ هـ .

.....

معجم الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي

طبعة دار المعرفة بيروت .

.....

.....

.....

.....

.....

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآية		الصفحة
	٢ - سورة البقرة	
٢٤	(فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار)	١١٧
٩١	(واذا قيل لهم امتوا)	٧١
	٢ - آل عمران	
٥٩	(كمثل آدم خلقه من تراب)	١٢٠
	٦ - الأنعام	
٩٢	(وهذا كتاب أنزلناه)	٩٥
	٧ - الأعراف	
٩٥	(حتى عفوا وقالوا)	١١٢
	١١ - هود	
٦٩	(قالوا سلاما قال سلام)	٧١
	١٢ - يوسف	
٣٥	(ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين)	٧٢
	١٥ - الحج	
٤	(وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم)	٦٦
	١٨ - الكهف	
١٩	(فليتنظرا فيها أزكى طعاما)	٩٢
	٢٠ - طه	
٧١	(ولجعلنا أيضا أشد عذابا وأبقى)	٩٢

الآية	الصفحة
١٨	٢٢ - الحج (ومن يهن الله فما له من مكرم)
٦٩	٢٩ - المنكيات (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا)
٣٦	٣٠ - الروم (وان تصيبهم سسنة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون)
٣٧	٣٦ - يس (واية لهم الليل نسلخ منه النهار)
٤٩	٥٤ - القمر (انا كل شيء خلقناه بقدر)
٧٦	٥٦ - الواقعة (وانه لقسم لو تعلمون عظيم)
٩٠	٦١ - الصافات (هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله)
١٣	٩١ - الشمس (فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها)
٢٠٠	٩١ - الشمس (والعصر) ان الانسان لفي خسر)

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة

- ٩٦ يسارب بيضاء من العسواهج
أم صمبى قنذ حبسا أو دارج
- ٩٧ (فآين الى آين النجاة بيغليسى)
اتساك اتساك اللاحقون احبس احبس
- ٧٨ على حين غابت المشيب على العمبا
فقلت : ألتاصح والشيب وازع (
- ١٢٩ تمسدون عقر النيب أفضسل مجدكم
بنى ضسوطرى لولا الكمى القنعا
- ١١٧ وقد أدركتنى - والاحسوا دث جمعة -
أسسنة قوم لاضسعا ف ولا عزل
- ١١٢ فما زالت القنسلى تمج دمنساءها
بدجلة حتى مساء دجلة أشكل
- ٨٤ بأية تقسردمون الخيسنل شسعا
(كأن على سسنا بكمها مسبدا ما)
- ٨٥ (ألا مسسن ميسلغ غسنى تمىما)
بأيسة ما يحبسسون الطعنسا ما
- ٦٥ ولقد أمر على اللئيم يسسبى
(فمضسسىت ثمت قلت لا يعننى)
- ١١٩ ان سسلىمى - والله يكلسنوها
ضسنت بشىء ما كان يرزوها

أساليب غريبة

الصفحة

٧٤	زعموا مطبعة الكذب
٨٦	أذهب بذى تسلم
٩٣	أما ترى أى برق ها هنا
١١٧	جاء الذى جوده - والكريم زين - مبدول
١٢٢	زيد الخير أكله

فهرس أعلام المتن

الصفحة

١٢٩ ، ٨٧	أسيبويه (١٨٠ هـ) فى
٩٤	المبرد (٢٨٠ هـ) فى
١١١	الزجاج (٣١٠ هـ) فى
١١١	ابن درستويه (٣٤٧ هـ) فى
٩٤ ، ٦٧	السيرافى (٣٦٨ هـ) فى
٨٨	أبو على الفارسي (٣٧٧ هـ)
٨٤	أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ)
٨٧	ابن الطراوة (٥٢٠ هـ)
٦٦ ، ١٢٣	الزمخشري (٥٢٨ هـ)
١٢٢ ، ١٢١	أبو على الشلوبين (٦٤٥ هـ)
٩٤	ابن عصفور (٦٦٣ هـ)
١٢٤ ، ١١٦ ، ٦٧	ابن مالك (٦٧٢ هـ)

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
القسم الأول : الدراسة ويتضمن :	
تمهيد لعصر المرادى	٩
موجز حياته وثاره	١٣
كتب الجمل فى النحو قبل المرادى	١٦
مقارنة بين جمل المرادى وجمل ابن هشام	١٧
القسم الثانى التحقيق ويتضمن :	
وصف نسخ المخطوط	٢٨
منهج المرادى فى الجمل	٤٢
منهج التحقيق	٤٧
النص المحقق	٥٩
الجميل التى لها محل من الاعراب	٦٢
الجملة الخبرية	٦٣
الجملة الحالية	٦٣
الجملة المحكية بالقول	٧٠
الجملة المضاف اليها	٧٦
الجملة التى علق عنها العامل	٩٠
الجملة التابعة	٩٥
الجملة الواقعة جواب أداة شرط جازمة مضدرة بالفتاء	
أو باذا	٩٨
الجميل التى لا موضع لها من الاعراب	١٠٥
الابتدائية	١٠٦
الجملة الواقعة صلة	١١٣
الجملة الاعتراضية	١١٦
الجملة التفسيرية	١٢٠
الجملة الواقعة جواب القسم	١٢٦

الصفحة	الموضوع
١٢٨	الجملة الواقعة بعد أدوات التحضيض
١٢٩	الجملة الواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة . .
١٣٠	الجملة الواقعة جواباً لأدوات التعليق غير العاملة . .
١٣١	الجملة التابعة لما لا موضع له
١٣٣	خاتمة
١٤٧	المراجع
١٥٣	الفهارس